الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مركز الجامعي نور البشير البيض.

معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم العلوم الانسانية

الثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1962من خلال كتابات المؤرخ محمد العربي الزبيري

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص المقاومة والحركة الوطنية

اعداد الطالبة : **إشراف الاستاذ :**

-بوتويزغة مروة – د. دين قادة

أعضاء لجنة المناقشة:

د . زاوي بوبكر	مركز الجامعي نورالبشير البيض	رئيسا
د. إيدو شعبان	مركز الجامعي نورالبشير البيض	عضوا مناقشا
د. دين قادة	مركز الجامعي نورالبشير البيض	مشرفا و مقررا

الموسم الجامعي: 2025/2024


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

لقوله تعالى :" وقل ربي زدني علما " . صدق الله العظيم .

"ما خطونا أول الطريق إلى بتيسير الله، وما واصلنا السير إلى بتوفيقه، وما بلغنا المراد وحققنا الغايات إلى بفيض من فضله وكرمه.'

أهدي تخرجي إلى من كانا السبب بعد الله في وصولي إلى هذه المرحلة،إلى من بذلا الغالي والنفيس من أجلي،إلى من علّماني أن الإرادة لا تعرف المستحيل،إلى من كان دعاؤهما سرّ توفيقي ونجاحي إلى من منحاني الحب دون شرط، والعطاء دون مقابل...

إلى والديّ العزيزين، ابي غالي عبد الوهاب وامي الحبيبة فتيحة .

أهدي هذا العمل المتواضع عربون شكر وامتنان راجيا من الله أن أكون عند حسن ظنهما دائماً.

اهدي ثمرة جهدي إلى أخواتي الكبرى عائشة وإلى توأم روحي التي رافقتني في هذا الدرب نور الهدى وإلى سارة واختي صغرى ظلال .... وإلى كل من ساهم معي في هذا العامل من اصدقاء الدراسة من قريب او بعيد ،والى كل من تفضل عليا بدعائه .

مروة .



الشكر والعرفان

أحمد الله كثيرا على توفيقه ال نجاز هذا العمل و بكل امتنان وعرفان، أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل " دين قادة " الذي تكرم بقبول الإشراف على هذا المشروع العلمي ولم يبخل عليا بتوجيهاته السديدة ونصائحه الثمينة التي كان لها أثر بالغ في إنجاح هذا العمل.

أسأل الله أن يجزيه عني كل خير، وأن يمده بموفور الصحة والعافية، ويغدق عليه من فضله.

كما أتوجه بالشكر العميق إلى الأساتذة " اللجنة العلمية " الذين تفضلوا بتقييم هذا العمل وتصويبه بما

قدموه من ملاحظات قيمة وإرشادات بّناءة، فجزاهم الله خير الجزاء.



فهرس المحتويات:

الموضوع : الصفحة

اهداء

شكر وعرفان

مقدمة ....أ – و

الفصل تمهيدي: نبذة عن حياة ومسار المؤرخ محمد العربي الزبيري ..... **7.**

1 تعريف بالمؤرخ محمد العربي الزبيري.....**8–9**

2 مسار المؤرخ السياسي والاكاديمي **9–13**

3 الإنتاج التاريخي للمؤرخ **13–15**

4 وفاته..... **15**

الفصل الأول: جذور الثورة كما يراها الزبيري.....**16**

1 أوضاع الجزائر قبيل اندلاع الثورة.....**17–22**

2 التطورات السياسية و العسكرية التي قادت لاندلاع الثورة **22–34**

الفصل الثاني: تأريخ الزبيري لاندلاع الثورة وسنواتها الاولى.....**35**

1 ظروف اندلاع الثورة وردود الفعل عليها.....**36–50**

2 المرتكزات السياسية لبيان اول نوفمبر عند العربي الزبيري.....**50–53**

3 احداث الثورة في ستنيها الأوليتين **54–65**

الفصل الثالث: الثورة الجزائرية ما بعد مؤتمر الصومام وحتى اتفاقيات إيفيان. .66

1 تطورات الثورة ما بعد مؤتمر الصومام.....**67–74**

2 تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .....**74_80**

3 مشروع قسنطينة 20-05اكتوبر 1958.....**80–84**

4 مفاوضات واستقلال الجزائر.....**84–95**

خاتمة **96–99**

الملاحق.....**100–104**

قائمة المصادر والمراجع..... .....**105–113**

مقدمة

مقدمة:

مثلت الثورة الجزائرية (1954-1962)، محطة مفصلية في تاريخ الجزائر المعاصر ليس فقط باعتبارها ملحمة كفاح مسلح ضد الاستعمار الفرنسي بل أيضا كحدث محوري أعاد تشكيل الوعي السياسي والثقافي لدى عموم الشعب ونخبته وفي هذا السياق ظهرت كتابات المؤرخ محمد العربي الزبيري كمرآة عاكسة للروح الثورية وللتطورات الأيديولوجية التي رافقت مسار التحرر الوطني بحيث تعد كتاباته حول الثورة الجزائرية وثيقة فكرية وتاريخية مهمة، تعبر عن رؤية مثقف فاعل انخرط في المشروع التحرري الجزائري حيث برز بدوره كمؤرخ وطني حمل هم الذاكرة الجماعية وسعى إلى توثيق مسار الكفاح الوطني في مواجهة الاستعمار.

وتميزت كتاباته حول تاريخ الجزائر المعاصر ولا سيما الثورة التحريرية الكبرى(1954-1962) بجمعها بين التوثيق التاريخ والتحليل، في إطار الالتزام بالوطنية والدفاع عن الهوية واستعادة السيادة لقد كتب الزبيري التاريخ من الداخل لا من موقع الحياد البارد بل من منطلق الالتزام بقضايا الأمة وتطلعاتها، وقد اتسمت كتاباته بمنهجية تراعي البعد السياسي والاجتماعي للحدث الثوري،إذ لم يكتفي بسرد الوقائع بل سعى إلى تفسيرها وربطها بالسياق الدولي والوطني، وهو ما يجعل من أعماله مرجعا هاما لفهم ديناميكيات الثورة الجزائرية وتطور المشروع الوطني بعد الاستقلال وفي هذا المنظور شكلت مساهمات العربي الزبيري ركيزة في مسار كتابة تاريخ الجزائر المعاصر ومن وجهة نظر جزائرية بعيدة عن القراءة الاستعمارية أو المتحيزة.

.

اشكالية البحث:

رغم تعدد الكتابات التاريخية التي تناولت الثورة الجزائرية إلى أن مساهمة المؤرخ محمد العربي الزبيري تظل بارزة ممن حيث أسلوبها التحليلي وقراءتها العميقة لسياق الأحداث غير أن هذه الإسهامات لم تنل حظها الكافي من الدراسات والتفكيك الأكاديمي، ومن هنا نطرح الإشكالية المركزية لموضوع البحث:

ماهي الإضافة التي قدمها المؤرخ الزبيري على صعيد كتابة تاريخ الثورة؟

ومن هاته الإشكالية نعبر إلى الأسئلة الفرعية:

كيف ساهمت كتابات المؤرخ محمد العربي الزبيري في توثيق الثورة الجزائرية وتحليل مسارها؟

وماهي الخصوصيات المنهجية والفكرية التي تميز مقاربته لتاريخ الثورة عن غيره من المؤرخين؟

وكيف أثر مسار الزبيري النضالي والعلمي على إنتاجه التاريخي؟

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يتناول إحدى أكبر المحطات إشراقا في تاريخ الجزائر المعاصر وهي الثورة التحرير المجيدة (1954-1962)، التي شكلت منعطفا حاسما في مسار النضال الوطني للشعب الجزائري، ودراستها من خلال كتابات مؤرخ كان له تماس مباشر مع هاته الثورة وعاش أحداثها وساهم فيها، فكتابته ستكون حتما خير معبر عن تلك الثورة ومرآة عاكسة لأحداثها بصدقية ودقة.

أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار هذا الموضوع "الثورة التحريرية1954-1962م من خلال كتابات المؤرخ محمد العربي الزبيري" ليكون محورا لمذكرة نتيجة تداخل مجموعة من الدوافع بعضها ذاتي وآخر موضوعي:

فمن الأسباب الذاتية هو الاهتمام العميق بتاريخ الجزائر المعاصر، ودافع التركيز على كتابات المؤرخ محمد العربي الزبيري التي تمثل مصدرا أكاديميا هاما.

أما الأسباب الموضوعية، فرغم المكانة البارزة التي يحبها المؤرخ محمد العربي الزبيري في حقل الكتابة التاريخية حول الثورة الجزائرية إلا أن إسهاماته لا تزال لا تحظى باهتمام كبير من طرف الباحثين إذ يلاحظ وجود قلة في الدراسات المتخصصة التي تناولت بدراسة وتحليل عميق ما قدمه هذا المؤرخ من توثيق وتحليل لمسار الثورة، وهذا ما يعكس الحاجة ملحة لتسليط الضوء على جهوده الفكرية ودوره في بناء ذاكرة وطنية الجزائرية من منظور تاريخي رصين.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مساهمة العربي الزبيري في كتابة تاريخ الجزائر المعاصر بالأخص الثورة التحريرية مع التركيز على رؤيته للثورة الجزائرية كحدث مفصلي في مسار الكفاح الوطني وتسعى إلى:

- ابراز الخصوصيات المنهجية والفكرية التي تميز بها الزبيري في مقاربته التاريخ الجزائر.
- تحليل الكيفية التي قدم بها الزبيري أحداث الثورة الجزائرية.
- دراسة موقع كتاباته ضمن المشروع العام لكتابة التاريخ الوطني من منظور وطني.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي، حيث تسعى إلى تتبع مجريات الثورة عبر تسلسلها الزمني، من خلال كتابات المؤرخ الزبيري، في ضوء مراجع ومصادر أخرى، وإعادة بناءها بناء تاريخيا جديدا مع توظيف الوصف الدقيق والسرد التفصيلي لمختلف أحداثها ومحطاتها الأساسية.

دراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت المؤرخ محمد العربي الزبيري، نُشير إلى مقال الدكتور مولود عويمر، الذي تطرّق فيه بشكل موجز إلى كتابات الزبيري حول الثورة الجزائرية. وقد ركّز بالأساس على الجزء الأول من هذه المرحلة، دون التوسّع في التحليل العميق لبقية محطات الثورة أو تناول الإنتاج التاريخي للزبيري بصفة شاملة، مما يجعل الحاجة ملحّة إلى دراسة أوسع تُبرز مساهماته الفكرية والتاريخية في توثيق مجريات الثورة التحريرية.

خطة البحث:

قسمنا البحث الذي يمتد الى (1954-1962) إلى: مقدمة ومدخل وثلاث فصول وخاتمة.

– أما الفصل التمهيدي: فكان بعنوان لمحة عن حياة ومسار المؤرخ محمد العربي الزبيري وضم ثلاث عناوين فرعية، الأول كان بعنوان التعريف بالمؤرخ والعنصر الثاني كان بعنوان مسار المؤرخ العلمي والأكاديمي، أما العنصر الثالث فكان بعنوان الانتاج المؤرخ وذلك للتمهيد للموضوع بتعريف شخصية مؤرخ محمد العربي الزبيري وأهم مؤلفاته التي تحدث عن الثورة الجزائرية.

– **أما الفصل الأول:** فكان بعنوان جذور الثورة الجزائرية كما يراها الزبيري، وضم عنصرين،الأولكان بعنوان أوضاع الجزائر قبيل اندلاع الثورة أما الثاني فكان بعنوان التطورات السياسية والعسكرية التي قادت لاندلاع الثورة الجزائرية وتم التطرق فيه إلى أوضاع الجزائر مرورا بنتائج مجازر 8 ماي 1945م، وأثرها في بلورة الكفاح المسلح وصولا إلى الأسباب السياسية والعسكرية منها الداخلية والخارجية التي دفعت إلى اندلاع الثورة (1945-1954).

– **أما الفصل الثاني:** وكان بعنوان تأريخ الزبيري لاندلاع الثورة في سنواتها الأولى فاحتوى على ثلاثة عناصر، الأول كان بعنوان ظروف اندلاع الثورة الجزائرية في سنواتها الأولى، والثاني كان بعنوان المرتكزات السياسية لبيان اول نوفمبر 1954 عند العربي الزبيري، والثالث بعنوان، أحداث الثورة في سنتين الأوليتين.

–**أما الفصل الثالث:** فكان بعنوان الثورة بعد مؤتمر الصومام وحتى اتفاقيات إيفيان، واحتوى على ثلاثة عناصر، العنصر الأول، كان بعنوان تطور الثورة ما بعد مؤتمر الصومام، والعنصر الثاني بعنوان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، العنصر الثالث كان بعنوان اتفاقيات إيفيان والاستقلال، وقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الثورة من 1956إلى1962 ولأهم مراحلها من تنظيمات إلى مفاوضات واستقلال.

المصادر والمراجع:

وتم الاعتماد في هذا البحث على مجموعة مصادر ومراجع أولية تتمثل في كتابات المؤرخ محمد العربي الزبيري نفسها إلى جانب مصادر ثانوية من دراسات تاريخية وأكاديمية تناولت الثورة الجزائرية نذكر منها:

كتب العربي الزبيري "الثورة الجزائرية في عامها الأول" و"تاريخ الجزائر المعاصر" بجزئيه الأول وثاني ومؤلفه "كاتب مرجعي عن الثورة "والذي تم الاستفادة منه كثيرا في البحث عن الثورة الجزائرية بكون المؤرخ شخصية محورية في هذا البحث.

إضافة إلى مصادر أخرى منها العربية مذكرات بن بلة ومذكرات الرائد عمار ملاح وكاتب محفوظ قداش الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951 ج2، الذي كانت بعض طروحاته تتشابه مع مؤرخ محمد العربي الزبيري، إضافة إلى كتاب محمد حربي الجزائر 1954-1962 سنوات المخاض وكتاب خلاصة في تاريخ الجزائر لأبو قاسم سعد الله، وكذلك كتب بن يوسف بن خدة، منها كتاب جذور أول نوفمبر وكتاب اتفاقية إيفيان.

أما المصادر المعربة: فقد استعملت مذكرات ديغول "مذكرات الأمل" وكتاب شارل روبير أجرون "تاريخ الجزائر المعاصر" وكتاب أوليفي لونغ "المهمة السويسرية"، والتي استفدت منها كثيرا خاصة في الفصل الثالث.

وهناك كتب أخرى مثل، كتاب "مختصر في تاريخ الجزائر المعاصر" لزهير احدادن، وكتاب بوشيخي الشيخ "الحركة الوطنية والثورة الجزائرية "،وكتاب "الثورة أمام الرهان الصعب" لعثماني مسعود.

صعوبات البحث:

واجهتنا عدة صعوبات في هذه الدراسة من أبرزها ندرة المصادر التي تحدثت عن مؤرخ محمد العربي الزبيري بشكل مفصل، وهذا ما شكل العائق أمام العملية البحثية، إضافة إلى ذلك كان هناك عائق آخر تمثل في صعوبة الوصول إلى بعض أعماله مثل مؤلفه "الثورة الجزائرية في عامها الثاني" والذي لم يتح في المواقع أوفي المكتبات مما حال دون توفره عند الحاجة.

الفصل التمهيدي:

نبذة عن حياة ومسار المؤرخ محمد العربي الزبيري

1- تعريف بالمؤرخ محمد العربي الزبيري

2- مسار المؤرخ السياسي والأكاديمي

3- الإنتاج التاريخي للمؤرخ

4- وفاته

1- تعريف بالمؤرخ محمد العربي الزبيري:

ولد المؤرخ محمد العربي زبيري بتاريخ 18 أبريل 1941م ببلدية سيدي عقبة، في ربوع إقليم زيبان بولاية بسكرة حاليا، وسط أسرة عريقة تنتمي إلى عرش أولاد العربي الأشراف، حيث يمتد نسبه إلى الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقد نشأ في كنف والده صادق ووالدته ظريفة مسعودي، وسط بيئة مشبعة بالقيم والتقاليد، وكان بيت العائلة الذي ترعرع فيه يقع قبالة المسجد حيث مقام الصحابي عقبة بن نافع[1].

بدأ الزبيري مسيرته العلمية بحفظ القرآن الكريم في كتاتيب مسقط رأسه وعمره خمس سنوات، حيث نهل من ينابيع المعرفة الدينية، قبل أن ينتقل إلى التعليم النظامي في المدرسة الابتدائية الفرنسية، ورغم انخراطه في هذا المسار، ظل متشبثًا بالتعليم الحر، محافظًا على هويته الثقافية والفكرية، وقد درس على يد الشيخ صالح مسعودي بن هادي والأستاذ حمزة حوحو، فتحصل على شهادة الابتدائية، وبسبب الاضطهاد الفرنسي رحلت عائلته إلى منطقة الحروش بسكيكدة، وعمره عشر سنوات أين درس بمتوسطة الحروش، وبالمدرسة الحرة التابعة لحزب الشعب الجزائري وتتلمذ هناك على يد معلم اسمه أحسن الكافي.

فنهل من علم الأستاذ الطاهر براهمة حيث تتلمذ على يده في قواعد اللغة العربية وأدابها كما تعمق في دراسة العلوم الدينية من فقه وحديث ولم يكتفي بذلك بل تمكن أيضا من إتقان الأجرومية والألفية إلى جانب غيرها من المتون[2]، مما عزز رصيده المعرفي واثرى ثقافته، بعد حصوله على الشهادة الأهلية الإكمالية التحق الثانوية ثم بالجامعة الجزائرية سنة 1963م[3].

---

[1]- أخضر غالب، "المجاهد والمؤرخ الراحل محمد العربي الزبيري سيرة ومسيرة"، مجلة الربيئة الإلكترونية، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الجزائر، العدد: 11، (30 أكتوبر 2024)، http://arrabiaa.net، استرجع بتاريخ 2025/01/17.

[2]- الملتقى وطني، المؤرخ المجاهد محمد العربي الزبيري، الكتابات ومواقف، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، مختبر تاريخ الجزائر، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة، (06 نوفمبر 2024)، د ص.

[3]- أسامة إفراح، الزبيري مثقف موسوعي ومناضل وطني، جريدة الشعب، 03 أكتوبر 2024م، https://www.echaab.dz/، استرجع بتاريخ: 2025/01/31 ،د ص.

وقبل أن يكون محمد العربي الزبيري مؤرخا بارزا كان مجاهدا في صفوف الثورة التحريرية يحمل في قلبه شعلة النضال التي ورثها عن عائلته، ومع اندلاع الثورة التحريرية في فاتح من نوفمبر 1954م عاد رفقة عائلته إلى بسكرة وعمره 15 سنة والتحق بالثورة إلى جانب أعمامه وأخواله أمثال البشير مصطفى، محمود وإسماعيل مؤمنا بعادلة القضية وشاهدا على تضحيات ذويه، وتظل لوحة الشهداء في سيدي عقبة خير دليل على ذلك حيث يتصدرها اسم أول شهيد في المنطقة خلال الثورة التحريرية ابن عمه حفناوي الزبيري[1].

انتقل محمد العربي إلى مدينة قسنطينة لمزاولة دراسته حيث ترسخ وعيه السياسي وتطلعت نفسه للمشاركة في الكفاح الوطني خاصة بعد لقائه مع الأستاذ (أحمد رضا حوحو)[2]الأمين العام بمعهد عبد الحمد بن باديس)، الذي قال له "لم تبقى اليوم الدراسة، فالدراسة الوحيدة هي جبل، فلابد التضحية والالتحاق بصفوف الثورة"[3]،وتمثلت مشاركته الأولى في الكفاح وهو مزال صغيرا، في مراقبة الجنود الفرنسيين في الطريق في الوقت الذي كان خاله ينفذ مهمة إعدام أحد الخونة في سيدي عقبة.

كما شارك في إضراب الطلبة 19 ماي 1956 الذي تزامن مع دراسته في مرحلة الثانوية فكان ذلك بمثابة دافع نضالي قوي، وحدث مهد لالتحاقه بالثورة المسلحة، فلبى طلب جيش التحرير وانظم إلى صفوفه، ثم توجه رفقة والده إلى سكيكدة والتحق بكتائب المجاهدين التي كانت تحت إشراف محمد قديد (نائب قائد الولاية العقيد ديدوش مراد)، ومع مرور الوقت كلفه القائد بهمة التوجه إلى تونس ومن هناك واصل رحلته إلى ليبيا لمتابعة تعليمه، تحت ذريعة الحاجة إلى تكوين مجاهدين متخصصين في مجالات التقنية وقد استقر في طرابلس لفترة ثم عاد إلى تونس على أمل العودة إلى أرض الوطن، غير أن ذلك لم يتحقق إلى بعد الاستقلال[4].

---

[1]- جريدة البصائر، المؤرخ والمثقف الملتزم دكتور محمد العربي الزبيري، 2023، https://elbassair.dz، استرجع بتاريخ: 2024/12/19، د ص.

[2]- أحمد رضا حوحو (1910-1956م)، كاتب وصحفي ومناضل وأحد رجال حركة الإصلاح الوطني، استشهد تحت التعذيب سنة 1956م. https://fr.wikipedia.org/wiki/Ahmed_Reda_Houhou استرجع بتاريخ: 2025/04/27.

[3]- جريدة البصائر، المرجع السابق، د ص.

[4]- المرجع نفسه ، د ص.

2- مسار المؤرخ السياسي والأكاديمي:

يعرف المؤرخ محمد العربي الزبيري بكونه شخصية بارزة في ميدان التاريخ والسياسة، وبعد الاستقلال تقلد العديد من المناصب هامة:

أ-في السياسة:

-عين عضوا في ديوان الأمين العام لجبهة التحرير الوطني محمد خيضر غداة الاستقلال، سنة 1962م.

-في نفس السنة عين مفتشا عاما لجبهة التحرير الوطني.

-بعد جوان 1965م والتغيير السياسي الذي حصل، ومجيئ الرئيس هواري بومدين، عين أمينا وطنيا للاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين وذلك إلى غاية 1967م .

-ثم عين مرة أخرى سنوات 1973 - 1977 مسؤولا عن أمانة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني.

-انتخب سنة 1984م عضوا باللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني[1].

-أُنتخب رئيسا لاتحاد الكتاب الجزائريين لعهديتين متتاليتين من سنة 1981 إلى سنة 1987م.

وعلى الصعيد العلمي الأكاديمي خط الراحل محمد العربي الزبيري مسارا زاخرا بالإنجازات، وتحصل على العديد من الشهادات العليا جاءت كما يلي:

-ليسانس في الآداب من جامعة الجزائر نالها خلال الموسم الدراسي 1965 – 1966م.

-شهادة الكفاءة في التعليم الثانوي في اللغة العربية وآدابها حصل عليها سنة 1967ممن جامعة الجزائر.

-ليسانس في التاريخ سنة 1968م بجامعة الجزائر.

[1]- أسامة إفراح،المرجع السابق، د ص.

-ليسانس في الترجمة سنة1969م.

-دبلوم الدراسات العليا في التاريخ سنة 1970م[1].

- دكتوراه في الطور الثالث تحصل عليها سنة 1972م بعنوان التجارة الخارجية للشرق الجزائري (في الفترة ما بين 1792-1830)، وكان محمد العربي الزبيري أول خريج في جامعة الجزائر بهذه الشهادة، وقد تولى الإشراف عليه الأستاذ والمؤرخ الكبير أبو قاسم سعد الله[2].

-دكتوراه دولة في فلسفة التاريخ (1994- 1995) بجامعة بغداد العراق.

كما شارك كذلك في العديد من المؤتمرات منها:

- مؤتمر الكتاب الأفرو-أسيوي، وكان أول جزائري يشارك في مؤتمر ببكين في جوان 1966م بصفته رئيس الوفد.

- يعتبر أحد مؤسسي المجلس القومي للثقافة العربية كما كان مديرا لمجلة الرؤيا لسانك حال للاتحاد الكتاب الجزائريين.

- وأسس الزبيري منتدى الفكر والثقافة في 1991 بالعاصمة، كما سعى في تأسيس المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر[3].

ب- في التاريخ:

وكانت من بين اسهامات محمد العربي الزبيري في مجال التاريخ وهو سعيه لفتح أول فرع لدراسة التاريخ بجامعة الجزائر، إضافة إلى مساعيه لتأسيس مدرسة وطنية قائمة في تاريخ تكون منفصلة عن

[1]- أخضر غالب، المرجع السابق، د ص.

[2]- أسامة إفراح، المرجع السابق ، د ص.

[3]- المرجع نفسه ، د ص.

المدرسة الفرنسية، وقد أكد على إعادة كتابة التاريخ الجزائر المعاصر وإخراجه من القالب الفرنسي وتصحيح مصطلحات التاريخية التي وردت في الكتابات التاريخية[1].

ج–في الصحافة:

دخل المؤرخ الزبيري مبكرا إلى مجال الصحافة فعمل بجريدة الشعب[2]، وكان ناقدا متمسكا بسلطة القلم حازما في طرح أفكاره، خاصة بإعادة قراءة تاريخنا قراءة علمية موضوعية، تستند إلى قواعد علم التاريخ وتنسجم مع مبادئ الوطنية الصادقة[3].

وعن مساره الصحفي فقد كان المحمد العربي الزبيري من أوائل الصحافيين الذي عملوا بجريدة "الشعب "،حيث يعود الرجل للكتابة عن قصة تأسيس الجريدة في ذكرى ميلادها، على صدر صفحات الجريدة نفسها قبل رحيله، فيذكر أن محمد خيضر وقف خلف إصدار الجريدة الوطنية "الشعب" التابعة لحزب الشعب سنة 1937م، وكان اختار الأديب الشاعر مفدي زكرياء رئيس تحرير لها، وبعد العدد الأول، منعها الاستعمار الفرنسي من الصدور وإحياء لتلك الذكرى وتلك النضالات، ومباشرة بعد الاستقلال، كلّف المناضل صالح الونشي، ببعث الجريدة باللغة الفرنسية، فصدر عددها الأول يوم 19 سبتمبر 1962م،بينما تأخّر إصدارها بالنسخة العربية لعدم توفر الطابعات وآلات الرقن باللغة الوطنية، ثم صدر العدد العربي التجريبي الأول يوم 16 نوفمبر تحت إشراف محمد الميلي.

ويقول الزبيري في هذا الصدد: "كان عدد الصحافيين قلّة"، ويذكر منهم بعض الأسماء، ثم يضيف: "وواصلنا إصدار الأعداد التجريبية إلى أن تقرّر بعث العدد الأول يوم الحادي عشر ديسمبر 1962م، إحياء لذكرى الانتفاضة الشعبية التي كانت إيذانا بانطلاق المرحلة الثالثة من مراحل ثورة نوفمبر العظيم"، ثم يضيف قائلا: "إذن انطلقنا وصدرت الجريدة في شكلها المعروف اليوم، وكنّا قلّة

---

[1]– سعيد جيلاوي، "نظرة محمد العربي الزبيري لواقع المدرسة الجزائرية من خلال مصادر مطبوعة والإلكترونية"، مجلة المعيار، المجلد: 13،العدد: 01، (جوان 2022)،ص: 103.

[2]– أسامة إفراح، المرجع السابق ، د ص.

[3]– محند أرزقي فراد، جريدة الشروق، "قراءة في أفكار المؤرخ محمد العربي الزبيري"، 2024/10/16، www.echoroukonline.com، استرجع بتاريخ: 2025/01/02، د ص .

قليلة لكنّنا كنّا مسكونين بإرادة التحدّي، كنّا نقوم بالتحرير في النهار وعندما تغرب الشمس ننزل إلى حيث المطابع نرقب التقنيين ونتعاون معهم لحلّ ما قد يحدث من مشاكل، ومرّت الأشهر الأولى علينا وكأنّنا في عرس حتى كان ما كان"[1].

3-إنتاجه التاريخي:

أثرى المؤرخ محمد العربي الزبيري المكتبة الجزائرية بعشرات المؤلفات التاريخية التي تميزت بطرحها رؤية جزائرية تعتمد المقابلة العلمية، سعيا لتخليص تاريخنا وتصحيحه من التشويه الذي لحق به بسبب القراءة الاستعمارية لماضينا العريق[2]، وقد ألّف العديد من الكتب في تاريخ الجزائر والثورات الشعبية والحركة الوطنية وصولا إلى الثورة التحريرية الجزائرية، وهاته قائمة بمؤلفاته:

-مقاومة الجنوب الجزائري للاحتلال الفرنسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972م[3].

-الكفاح المسلح في عهد أحمد باي.

-الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، المؤسسة الجزائرية للطباعة 1982م[4].

-التجارة الخارجية للش رق الجزائري في فترة ما بين (1792- 1830م)، المؤسسة الوطنية للكتاب 1984م[5].

-الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث 1984م[6].

-الثورة الجزائرية في عامها الثاني.

---

[1]- أسامة إفراح، المرجع السابق، د ص.

[2]- المرجع نفسه. د ص.

[3]- محمد العربي الزبيري، **مقاومة الجنوب الجزائري للاحتلال الفرنسي**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.

[4]- محمد العربي الزبيري، **الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1982م.

[5]-محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في فترة ما بين 1792-1830م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

[6]- محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط: 01، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984، ص:04.

-إيديولوجية الثورة.

-تاريخ الجزائر المعاصر (بأجزائه الخمس)[1].

-المثقفون الجزائريون والثورة[2].

-في رحاب التاريخ والنوفمبريون الجدد[3].

-الغزو الثقافي في الجزائر (1962- 1982م).

-جبهة التحرير متعدى عليها.

-الذاكرة الموشوشة والمفاتيح المزورة.

-تساؤلات محرجة ونقاط على ال حروف.

-الزعيم الصغير وصغار الزعماء

-أفكار جارحة في سياسة وثقافة و تاريخ.

كذلك اهتم بتاريخ المغرب العربي فألف:

-مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث.

-قراءة في كتاب عبد الناصر ثورة.

وترجم العديد من الكتب عربها وحققها منها[4]:

-مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة.

-المرآة لحمدان خوجة.

---

[1]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

[2]- محمد العربي الزبيري، **المثقفون الجزائريون والثورة**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995م.

[3]- محمد العربي الزبيري، **في رحاب التاريخ والنوفمبريون الجدد**، دار الحكمة، الجزائر، 2014.

[4]- أسامة إفراح، المرجع السابق ، د ص.

-الريس حميدو بيير دوفال.

-لمحة تاريخية عن الدولة الجزائرية د.شلر.

إضافة إلى نشره إلى العديد من المقالات والحوارات الإذاعية والتلفزيونية والملتقيات الوطنية.

4 -وفاته:

رحل المناضل والمؤرخ والأديب محمد العربي الزبيري، الذي كانت له مساهمة كبرى في توثيق تاريخ الجزائر وخلف تاريخيا معتبرا، يوم الإثنين 30 سبتمبر 2024م، بالجزائر العاصمة عن عمر يناهز 83 عاما بعد صراع مع المرض، وتم تشييع جثمانه يوم الثلاثاء 01 أكتوبر 2024 بمقبرة قاريدي بالقبة بالجزائر العاصمة[1].

وجرت مراسم تشييع جنازة الفقيد بحضور وزراء وشخصيات سياسة وعلمية، ومجاهدين وجمع غفير من الأساتذة والطلبة والمواطنين.

وذكّر وزير المجاهدين وذوي الحقوق، العيد ربيقه، في كلمة تأبينيه، بخصال الفقيد محمد العربي زبيري ومناقبه، كونه مجاهدا فذا ومؤرخا كبيراً قدم الكثير للمدرسة الجزائرية في كتابة التاريخ الوطني.

وقال إنّ "بفقده تفقد الجزائر اليوم وطنيا مخلصا ترك بصماته في مسار كفاحها التحرري وبناءها الوطني، ومآثره ومواقفه التي ستخلده على الدوام وستبقى نبراسا يسير على نهجها الأجيال بكل عزم لخدمة وطننا وصيانة وديعة الشهداء، والذود عن المكاسب التي حققوها بتضحياتهم، ساعين لتعزيز صرح الجزائر المستقلة".

[1]- الإذاعة الجزائرية، رحيل المجاهد والمؤرخ محمد العربي الزبيري، 30 سبتمبر 2024،
https://news.radioalgerie.dz/ar/node/52799 استرجع بتاريخ: 2025/02/24 ، د ص.

الفصل الأول:

1جذور الثورة الجزائرية كما يراها الزبيري

2أوضاع الجزائر قبيل الثورة التحريرية

3التطورات السياسية والعسكرية التي قادت لاندلا ع الثورة

1- أوضاع الجزائر قبيل الثورة التحريرية:

من المعروف أن الجزائر قبل اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954مالتحريرية، كانت تشهد أوضاع مزرية، في شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كانت ناتجة أساسا عن السياسية الاستعمارية التي همشت الشعب الجزائري واستعبدته، واستنزفت خيراته لصالح الاحتلال والمعمرين الفرنسيين.

أ-الأوضاع الاقتصادية:

-الجانب الزراعي:

الجزائر بلد زراعي منذ أقدم العصور، وهذه حقيقة لا جدال فيها، لكن الاستعمار الفرنسي حاول تشويه هذا الواقع بالادعاء أن المستوطنين الأوروبيين هم من استصلحوا الأراضي[1] وجعلوها منتجة لقد قامت سلطات الاحتلال بردم بعض المستنقعات القريبة من العاصمة واستصلحت القليل من الأراضي، إلا أن ذلك لا يُقارن بحجم الأراضي الخصبة الشاسعة التي استولى عليها المستعمر، سواء من أملاك الدولة الجزائرية أو من أراضي الأعراش والملاك الخواص، ولم يكتفِ الاستعمار باغتصاب الأرض، بل صادر ممتلكات كل من شارك في الانتفاضات الشعبية، ووزعها على المعمرين الأوروبيين[2].

ونتيجة لهذه السياسات الاستعمارية، تحول الفلاح الجزائري، الذي كان يشكل الفئة الغالبة من المجتمع قبل الاحتلال، إلى مجرد عامل بسيط أو عاطل عن العمل، بعدما فقد حقه في ملكية الأرض واستغلالها، ومع حلول الذكرى المئوية للاحتلال، كانت الجزائر قد فقدت قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي، فتحولت من منتج ومصدر للحبوب إلى بلد مضطر إلى استيراد المواد الغذائية الأساسية سنة 1930م[3].

---

[1]- محمد العربي الزبيري، **الثورة في عامها الأول**، المرجع السابق، ص: 39.

[2]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص: 17.

[3]- المرجع نفسه.

إضافة إلى ذلك، ألحق المستعمر ضررًا بالغًا بالقطاع الزراعي، إذ خصص ما يقارب نصف مليون هكتار من أفضل الأراضي لزراعة الكروم لإنتاج الخمور[1]، بدلًا من زراعة الحبوب، كما ركّز المعمرون اهتمامهم على زراعة الحوامض لأغراض تجارية تخدم الأسواق الأوروبية، وبهذا كانت الجزائر عام 1954م ذات قطاع زراعي متدهور مقارنة بما كان عليه قبل الاحتلال، بعدما تم إبعاد الفلاحين الجزائريين عن أراضيهم، وتحويلهم إلى عمال لدى المستوطنين.

أما سكان الريف، وهم الغالبية، فقد عاشوا حياة بائسة في ظل هذا الواقع الظالم، وتشير الإحصائيات إلى أنه، خلال العقد الذي سبق اندلاع الثورة، بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 11 مليون هكتار، منها 8 ملايين بيد الجزائريين الذين كانوا يشكلون تسعة أعشار السكان، بينما استحوذ نحو 25 ألف معمر أوروبي على 3 ملايين هكتار كانت هي أجود الأراضي[2].

– الصناعة:

قبل الاحتلال، كانت الجزائر تعرف صناعة تقليدية مزدهرة تلبي حاجة المجتمع في وقتها، حيث أولت اهتمامًا خاصة لاستغلال الثروات المعدنية، وقد حظيت صناعتا الأسلحة والذخيرة الحربية، إلى جانب صناعة السفن، برعاية خاصة من الدولة، غير أن الغزو الاستعماري أدى إلى تراجع هذه الصناعات، إذ نجحت السلطات الفرنسية في تحقيق هدفها بإضعاف الإنتاج المحلي وجعل الجزائر مجرد منجم لاستخراج المعادن والثروات الباطنية لخدمة الاقتصاد الفرنسي، حيث ارتفعت كميات الفوسفات والحديد والفحم المصدرة إلى فرنسا ليصل الإنتاج عام 1954م إلى نحو 60 ألف طن من الفوسفات، و3.5 مليون طن من الحديد، و4 آلاف طن من الفحم[3].

---

[1]- محمد العربي الزبيري، **الثورة في عامها الأول**، المرجع السابق، ص: 41.

[2]- المرجع نفسه، ص: 42.

[3]- نفسه، ص: 43.

-التجارة:

كانت التجارة تنقسم إلى نوعين رئيسيين: التجارة الداخلية، التي كانت تجري في الأسواق المحلية والجهوية[1]، والتجارة الخارجية، التي اتخذت مسارين مختلفين، فمن جهة، كانت المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية تتم عبر القوافل التي يسيرها الأهالي، بينما كانت التجارة مع الدول الأوروبية تُجرى عبر الموانئ حيث تولى التجار الأجانب وبعض الجزائريين إدارتها[2].

أدى الاستعمار الفرنسي إلى خنق التجارة، خاصة الخارجية، التي كانت مزدهرة قبل الغزو، ومع مرور السنوات الأولى من الاحتلال، سرعان ما أصبح الميزان التجاري خاسرًا، حيث باتت عمليات التصدير والاستيراد مقتصرة على فرنسا وحدها، وفي العقد الذي سبق اندلاع ثورة نوفمبر 1954م، لم يعد بالإمكان الحديث عن تجارة خارجية حقيقية للجزائر، بل اقتصرت على احتكارات ضيقة يديرها قلة من المعمرين الذين راكموا الأرباح لأنفسهم على حساب كل من الجزائر وفرنسا معًا[3].

- النقل والمواصلات:

لم يكن اهتمام فرنسا بالبنية التحتية يهدف إلى تنمية البلاد أو تحسين حياة السكان، بل اقتصر على توسيع وتعبيد بعض الطرق الرابطة بين المراكز الإنتاجية والمدن الكبرى والموانئ، بغرض تسهيل عمليات التصدير والاستغلال الاقتصادي لموارد الجزائر[4].

ب-الأوضاع الثقافية:

عند اندلاع الثورة الجزائرية، كان الاستعمار الفرنسي قد أوشك على استكمال مهمته الأساسية في طمس الهوية الوطنية وتشويه الثقافة المحلية، فقد أدى التدخل الاستعماري الممنهج إلى تفريغ الإسلام

[1]- محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، المرجع السابق، ص: 64.

[2]- المرجع نفسه، ص: 65.

[3]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص: 20.

[4]- محمد العربي الزبيري، **الثورة في عامها الأول**، المرجع السابق، ص: 46.

من جوهره، وتحويله إلى طقوس شكلية ممزوجة بالخرافات والتصوف المغلق، بينما تلاشت العادات والتقاليد الأصيلة لتحل محلها أنماط الحياة الغربية المفروضة على المجتمع[1].

أما في مجال التعليم، فقد كشفت السياسات الفرنسية عن الوجه الحقيقي للاستعمار، الذي كان يزعم نشر "رسالته الحضارية" ودمج الجزائريين في المجتمع المتحضر عبر المدرسة الفرنسية، غير أن الواقع كان مختلفًا تمامًا، إذ سعى الاحتلال إلى القضاء على التعليم التقليدي[2]، وتجفيف منابع المعرفة، عبر تدمير المدارس العربية وإغلاق الزوايا والمساجد التي كانت مراكز للتعليم والدين، وبفعل هذه السياسة الممنهجة، ترسخت الأمية في أوساط الجزائريين، فبعد أن كانت نسبة المتعلمين قبل الاحتلال مرتفعة، انحدرت إلى ما يقارب 19 % فقط، تشمل حتى من يقرؤون بالعربية أو الفرنسي، بسبب السياسة التعليمية القمعية التي انتهجتها فرنسا، تصدت الحركات الوطنية، وعلى رأسها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، لمحاولات التبشير ونشر اللغة الفرنسية ومخططات الإدماج، وردًا على ذلك، قامت والسلطات الاستعمارية بإلغاء المدارس الأهلية التي كانت تدرّس اللغة العربية، لتفرض الفرنسية بشكل كامل بعد عام 1945[3].

ولم تكتفِ السلطات الاستعمارية بحرمان الجزائريين من التعليم الفرنسي، بل شنت حربًا شرسة على اللغة العربية محاربة وجودها في المدارس والكتاتيب، حتى نجحت في فرض الأمية على أغلب الشعب[4]، وبحلول عام 1954م،عشية اندلاع الثورة، كان أكثر من 90 % من الجزائريين أميين، نتيجة سياسة التجهيل التي طبّقها الاستعمار بفعالية، محاولًا اقتلاع الجزائريين من جذورهم الثقافية والحضارية[5].

---

[1]- المرجع نفسه، ص: 44.

[2]- عمار هلال، **ابحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 –1962**، ط: 2،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص: 101.

[3]- أحمد تريكي، "نظرة تاريخية للتعليم والوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي"، مجلة القرطاس الدراسات الحضارية والفكرية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، المجلد: 03، العدد: 2، (جانفي 2015)، ص: 168.

[4]- محمد العربي الزبيري، **الثورة في عامها الأول**، المرجع السابق، ص: 44.

[5]- أحمد تريكي، المرجع السابق، ص-ص: 169-171.

ت–الأوضاع الاجتماعية:

عند اندلاع الثورة كان الجزائريون يعيشون أوضاعا اجتماعية قاسية، فكانت قيمة الإنسان الجزائري متدنية إلى حدٍ كبير، وكانت الإدارة الفرنسية لا تعيره اهتمامًا إلا حين يتعلق الأمر بالضرائب التي تفرض عليه، أما في المدن، فقد كانت الشرطة أداة قمع، بينما في الأرياف، تولى الحراس والشواش والباشاغات تنفيذ أوامر المعمرين بلا رحمة، فلم يكن مستغربًا أن يُغرم الفلاح الجزائري لمجرد ركوبه حماره أو أن يُحاسب على ذبح خروف[1] دون ترخيص فقد كان التعسف قانونًا، وغياب سلطة مستقلة يلجأ إليها الجزائريون دفع الكثيرين منهم إلى العزلة واليأس، أما المرأة، فلم تقتصر معاناتها على ما كان يكابده الرجل، بل خضعت أيضًا لظروف أشد قسوة بسبب التأويل الخاطئ لمبادئ الإسلام، مما حصر دورها في الطبخ والإنجاب، وكأنها لا تحتاج إلى العلم أو المعرفة[2].

أدى الاستعمار إلى استنزاف الاقتصاد الجزائري بشكل ممنهج، مما تسبب في تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري بما يخدم المصالح الرأسمالية الفرنسية بشكل خاص والعالمية بشكل عام، حيث بلغت نسبة البطالة 91 بالمئة من أبناء الجزائريين قبل اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954م واستمرت هذه الأوضاع المتردية إلى حدٍّ دفع "جاك مادول" لوصف الجزائر بأنها "مملكة البؤس"[3].

الصحة:

أما في قطاع الصحة، فقد كانت الخدمات الطبية موجهة أساسًا للمعمّرين الأوروبيين في المراكز الحضرية، بينما ظلّت الأغلبية الساحقة من الجزائريين، خاصة في الأرياف والقرى، محرومة من الرعاية الصحية، وعشية اندلاع ثورة نوفمبر 1954م، كان معظم الجزائريين لم يروا طبيبًا أو مستشفىً في حياتهم، ولم يكن لهم أي وصول إلى الأدوية الحديثة، وبدلًا من ذلك، اضطر السكان إلى الاعتماد على

---

[1]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص: 25.

[2]- المرجع نفسه، ص: 26.

[3]- أحمد تريكي، المرجع السابق، ص: 164.

أساليب التداوي التقليدية مثل استخدام الأعشاب، واللجوء إلى الرُّقية، والكيّ بالنار والتعويذات[1]، في ظل تهميش متعمد من قبل السلطات الاستعمارية التي لم تُعر أي اهتمام لصحة الشعب الجزائري

2- التطورات السياسية والعسكرية التي قادت لاندلا ع الثورة:

أ -التطورات السياسية:

نتائج مجازر 8ماي 1945م: يرى المؤرخ العربي الزبيري أن الفكرة الشائعة بين المؤرخين والباحثين في تاريخ الجزائر المعاصر، والتي تربط اندلا ع الثورة التحريرية بمجازر 8 ماي 1945، ليست دقيقة تمامًا، فبينما يُنظر إلى تلك الأحداث الدامية باعتبارها الشرارة التي أنضجت فكرة الكفاح المسلح داخل الحركة المصالية، يؤكد الزبيري أن جذور المقاومة المسلحة أعمق من ذلك، إذ لم تكن وليدة الحرب العالمية الثانية، بل تعود إلى اللحظات الأولى للاحتلال الفرنسي، وتجلّت في المقاومة الشعبية منذ 1830م وحتى 1945م[2]، ولذا فإن أحداث ماي 1945 لم تكن سوى محطة ضمن سلسلة من النضالات الطويلة ضد الاستعمار.

وبالرغم من وحشية المجازر التي تركزت في مناطق قالمة، خراطة، وسطيف، وأودت بحياة نحو 45 ألف شهيد فإنها لم تُخمِد روح المقاومة، بل شكلت نقطة تحول حاسمة أعادت فيها القوى الوطنية النظر في أساليب الكفاح والاستراتيجيات السياسية للمضي قدمًا نحو التحرير، ويمكن رصد أبرز نتائجها الإيجابية في بروز جيل شاب صلب الإرادة، أدرك زيف الشعارات الفرنسية عن الحضارة والتحرر، وترسخ لديه اليقين بأن الاستقلال لا يتحقق إلا بالقوة السلاح[3].

وقد دفعت هذه الأحداث السلطات الاستعمارية إلى اتخاذ إجراءات قمعية صارمة، شملت حلّ جمعية أحباب البيان والحرية، وتشديد الخناق على جمعية العلماء المسلمين، إلى جانب تصعيد القمع

---

[1]- محمد العربي الزبيري، **الثورة في عامها الأول**، المرجع السابق، ص: 47.

[2]-محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص: 102.

[3]- محمد الأمين بلغيث، **تاريخ الجزائر المعاصر دراسات و وثائق**، ط: 04،البصائرالجديدةللنشروالتوزيع،الجزائر، 2013،ص: 200.

ضد أنصار حزب الشعب الجزائر، كما شهدت تلك المرحلة اعتقالات واسعة، طالت الآلاف من الجزائريين، بمن فيهم البشير الإبراهيمي وفرحات عباس، بينما نُفي مصالي الحاج في 24 أبريل 1945م إلى برازافيل بالكونغو[1]، في محاولة يائسة لقطع الطريق أمام تصاعد المدّ الوطني كما تعرض حزب الشعب لحملة شعواء من الحزب الشيوعي، حيث اتهمه أنه كان وراء الأحداث الدامية في الثامن ماي1945م[2]

قانون العفو العام: أصدر المجلس التأسيسي الفرنسي الأول يوم 16 مارس 1946م، قانون العفو العام، في محاولة لاحتواء غضب الشعب الجزائري بعد مجازر 8 ماي 1945م، ونتيجة لذلك، أُطلِق سراح عدد كبير من المعتقلين السياسيين، الذين سرعان ما استأنفوا نشاطهم السياسي، فعمدوا إلى إعادة بناء أحزابهم وجمعياتهم[3]، وتوسيع دائرة المشاركة في الانتخابات، كما بدأ العمل على إعداد مشروع ما عُرف لاحقًا ب"القانون الأساسي للجزائر"[4]، في خطوة تهدف إلى إعادة ترتيب المشهد السياسي تحت مظلة الاستعمار، لكنها لم تفلح في كبح تطلعات الجزائريين نحو الاستقلال.

- **تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A):**

أفرج عن فرحات عباس في 16 مارس 1946م،بعد أن قضى 41 أسبوعًا في السجن، وهي تجربة عززت قناعاته بضرورة تأسيس جمهورية جزائرية مستقلة داخليا[5]، وفي أبريل من العام نفسه، أسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، كإطار سياسي يسعى لتحقيق هذا الهدف.

وقد شارك الحزب في انتخابات 02 جوان 1946، التي خُصصت لتشكيل المجلس التأسيسي الفرنسي الثاني، وتمكن من حصد 11 مقعدًا من أصل 13 مخصصة للقائمة الانتخابية من الدرجة

---

[1]- محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص: 77.

[2]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص:229.

[3]- عمار هلال، المرجع السابق، ص: 361.

[4]- المرجع نفسه، ص: 362.

[5]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص: 105.

الثانية، الموجهة للمسلمين الجزائريين، وبمجرد دخول نوابه إلى المجلس، قدموا مشروع قانون يدعو إلى تأسيس جمهورية جزائرية ذات استقلال ذاتي، مع الإبقاء على الارتباط بالاتحاد الفرنسي[1].

أما على مستوى النتائج العامة، فقد حصل الاتحاد الديمقراطي على 458,000 صوتا من أصل 633,000، متفوقًا بفارق كبير على الأحزاب الأخرى، حيث نال الاشتراكيون 86,329 صوتًا، بينما حصل الشيوعيون على 53,396 صوتًا، من جهة أخرى، امتنع حزب الشعب الجزائري، الذي كان لا يزال محظورًا، عن المشاركة في هذه الانتخابات[2].

أما برنامج الحزب: فقد شهد بعض التعديلات مقارنة بمضمون بيان فيفري 1943م، حيث أصبح يطالب بـ:

-القضاء على الاستعمار الفرنسي نهائيًا.

-حق تقرير المصير للشعب الجزائري.

-إعداد دستور جزائري مستقل.

-إنهاء نظام الإقطاعية.

-ترسيم اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد[3].

- **تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية M.T.L.D:**

بعد عودته من منفاه في برازافيل في أكتوبر 1946م[4]، استُقبل مصالي الحاج بحفاوة كبيرة في بوزريعة، حيث حظي بشعبية واسعة جعلته مؤهلاً لقيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الحزب الذي

[1]- بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر** 1954، ط: 2، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص: 160.

[2] شيخ بوشيخي، **الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954 – 1962**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص: 243.

[3]- المرجع نفسه، ص:242.

[4]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص: 149.

خلف حزب الشعب، ومع عودته، استعاد الحزب حضوره في الساحة السياسية حتى عام 1954م، وأخذ يشارك في الانتخابات التشريعية الفرنسية[1].

وفي أكتوبر 1946م، اجتمعت اللجنة المركزية للحزب لمناقشة مسألة المشاركة في انتخابات 10 نوفمبر 1946م، وهو موضوع أثار جدلاً واسعًا داخل الحزب، وبينما كان مصالي الحاج يميل إلى المشاركة، رفض حسين لحول الفكرة، لكن القرار النهائي جاء بأغلبية مؤيدة للمشاركة، ما دفع لحول إلى القبول به[2].

وأسفرت الانتخابات عن فوز حركة انتصار الحريات الديمقراطية بخمسة مقاعد، بعد حصولها على 153 ألف صوت، بينما حصل الحزب الشيوعي الجزائري على مقعدين و82 ألف صوت، أما أنصار التعاون بين الفرنسيين والمسلمين فتمكنوا من الظفر بثمانية مقاعد[3].

وفي 15 و16 فبراير 1947م، انعقد المؤتمر الأول للحركة في سرية تامة، حيث جرت اجتماعات اليوم الأول في منزل المناضل مهدي عمار ببوزريعة، بينما استُكملت أشغال اليوم الثاني في محل مشروبات غازية يملكه ميلود ميلان[4]، وشهد المؤتمر خلافات حادة، وقع أبرزها بين مصالي الحاج ومحمد الأمين دباغين، وتم رفع مكانة دباغين إلى مستوى مصالي الحاج داخل الحزب، وضمت القيادة الجديدة: حسين لحول، أحمد بودة، شوقي مصطفاي، وحسين عسلة، مع تعيين مصالي الحاج رئيسًا لها.[5]

وقد واصلت الحركة نشاطها منذ 1947م عبر ثلاثة محاور رئيسية:

- النشاط السياسي السري، الذي كان يشرف عليه أحمد بودة عبر تنظيم حزب الشعب الجزائري.
- النشاط السياسي العلني أو الشرعي، بقيادة السعيد عمراني، شوقي مصطفاي، والحاج شرشالي.

---

[1]- بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص: 161.

[2]- المرجع نفسه، ص: 162.

[3]- شيخ بوشيخي، المرجع السابق، ص: 244.

[4]- مزيان سعيدي، "جيش التحرير الوطني تطوره ومعالم من استراتيجيته العسكرية 1954-1958"، مجلة المصداقية، المدرسة العليا العسكرية للإعلام والاتصال، المجلد: 01، العدد: 01، ص: 161.

[5]-عبد الرزاق فراحتيه، الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A إبان الثورة التحريرية دراسة في مواثقها وممارستها 1954-1962، أطروحة الدكتوراه تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2023، ص: 19.

- الإعداد للثورة المسلحة، وهو الدور الذي اضطلعت به المنظمة الخاصة تحت قيادة محمد بلوزداد[1].

✓ **أهداف الحركة ومطالبها:**

– إنهاء النظام الاستعماري وإقامة سيادة وطنية جزائرية.

– تنظيم انتخابات عامة عادلة دون تمييز على أساس العرق أو الدين.

– تأسيس جمهورية مستقلة ديمقراطية واجتماعية، تملك كافة الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

– تعزيز العلاقات بين الفئة العربية والأوروبية.

– السعي لتشكيل اتحاد شمال إفريقي.

ولنشر أفكارها، أصدرت الحركة جريدتين:

– الأمة الجزائرية باللغة الفرنسية.

– المغرب العربي باللغة العربية.

✓ **الأزمات الداخلية التي واجهتها الحركة:**

تعرضت حركة انتصار الحريات الديمقراطية لعدة أزمات، أبرزها:

- أزمة محمد الأمين دباغين، التي كشفت عن خلافات داخلية بشأن القيادة والتوجهات السياسية.
- الأزمة البربرية عام 1949م، والتي كادت أن تعصف بوحدة الحزب، وظهرت عندما طرحت مجموعة من أعضاء الحركة البربر مسألة الهوية الأمازيغية، ورفضت في الوقت نفسه التأثير الحضاري العربي الإسلامي،[2] خاصة في أوساط اتحادية الحزب بفرنسا، مما أدى إلى عمليات تطهير وإقصاء داخل الحزب، وأسفر عن انضمام عدد كبير من هؤلاء المناضلين إلى الحزب الشيوعي الجزائري[3].

---

[1]– محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص: 79.

[2]– بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص: 236.

[3]شيخ بوشيخي، المرجع السابق، ص: 252.

ورغم كل هذه التحديات، واصلت الحركة نشاطها حتى انتهت فعليًا في 5 نوفمبر 1954م، مع اندلا ع الثورة التحريرية الجزائرية.

- **أصحاب الحرية والديمقراطية A.L.D:**

تأسس حزب أصحاب الحرية والديمقراطية عام 1946م، كامتداد مباشر للحزب الشيوعي الجزائري الذي انطلق سنة 1936م بقيادة عمار أوزقان، ورغم التحولات السياسية، حافظ الحزب على نهجه الإصلاحي، وظل مرتبطًا بالحزب الشيوعي الفرنسي، متبنّيًا توجهاته وأفكاره.

ولم يتخذ الحزب الشيوعي الجزائري موقفًا مشرفًا تجاه أحداث 8 ماي 1945م، إذ وقف بعيدًا عن تطلعات الشعب الوطني، وبدل دعم القضية الجزائرية، اصطف إلى جانب الجبهة الشعبية التي اعتبرت ما جرى مجرد مؤامرة تهدف إلى تهديد مستقبل فرنسا في الجزائر[1].

وفي الحقيقة، كان الحزب الشيوعي الجزائري يعيش حالة من التناقض، إذ رفض الاستقلال كحل للقضية الجزائرية، وظل متمسكًا برؤية الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي موريس طوريز التي اعتبرت أن الجزائر أمة لا تزال في طور التكوين، مما جعله في موقف متردد بين ولائه لمبادئه الماركسية ومراوغته للواقع الوطني[2].

- **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:**

واصلت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مسيرتها الإصلاحية، متمسكة بثوابها العقائدية وقيم الإسلام، ومثلها مثل باقي التيارات الوطنية، تبنت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نهجًا جديدًا في

[1]- أحمد مريوش، **دراسات أبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ط: 1، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 375.

[2]-مصطفى أوعمراني، "الحزب الشيوعي الجزائري ومسألة الوطنية 1920-1954"،مجلة الحضارة الاسلامية، العدد: 29، (جوان 2016)، ص: 463.

نشاطها السياسي، خاصة بعد أن خاب أملها بسبب المواقف السلبية للسلطات الفرنسية تجاه المطالب الجزائرية، وخلال منتصف الأربعينيات، اقتربت الجمعية في توجهاتها من مواقف الأحزاب الوطنية، مركزة جهودها على الحفاظ على وجودها، رافعة شعار "الجهاد ضد الكفار" المستلهم من تعاليم الإسلام[1].

- **دستور الجزائر 20 سبتمبر 1947م:**

بعد طرح الحكومة الفرنسية مشروع قانون خاص بـ "النظام التشريعي الجزائري"[2]، شرع المجلس الوطني الفرنسي في مناقشة وضعية الجزائر، حيث اقترح المشروع إنشاء مجلس جزائري منتخب، يتألف من عدد متساوٍ من المندوبين الأوروبيين والجزائريين، مع منحهم حق التصويت على ميزانية الجزائر بعد مناقشتها.

يجدر بالذكر أن المستوطنين الأوروبيين كانوا قد حصلوا سابقًا على استقلالهم المالي عبر ما عُرف بـ "المجالس المالية"، التي أُنشئت بموجب قانون 19 ديسمبر 1900م، وكانت تتألف من 48 مندوبًا فرنسيًا ضمن فئة الدرجة الأولى، و21 مندوبًا مسلمًا ضمن فئة الدرجة الثانية، موزعين على عدة فروع، منها 6 تمثل القبائل و15 تمثل العرب.

وفي 20 سبتمبر 1947م، صدر القانون العضوي الجديد، الذي نص على إلغاء المجالس المالية وتعويضها بـ "المجلس الجزائري"، كما تضمن مجموعة من التدابير الليبرالية، أبرزها:

- تعليم اللغة العربية في جميع المراحل التعليمية.
- فصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية.
- إلغاء نظام البلديات المختلطة.
- إنهاء التنظيم الخاص بمناطق الجنوب[3].

[1]- أحمد مريوش، "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحوادث 08 ماي 1945"،مجلة للدراسات التاريخية، جامعة الجزائر 2،المجلد: 07، العدد: 01، الجزائر، (01 جانفي 1997)، ص: 137.

[2]-بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص: 1641.

[3]-المرجع نفسه، ص 165.

- **انتخابات مجلس الجزائري أبريل 1948م:**

شهدت الانتخابات التي جرت يومي 4 و11 أبريل 1948م تجاوزات غير مسبوقة، حيث اتسمت بالغلو والتزوير والقمع الممنهج، وتولى مارسيل إدموند نايجلان[1] (Marcel-Edmond Naegelen)، مسؤولية تنظيمها، وضمت الجمعية 120 عضوًا، نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من المستوطنين.

- **قبل يوم الاقتراع:**

ألقى الحاكم العام خطابًا حادًا مليئًا بالتهديد، بينما تعرضت الصحف الداعمة للحركة الوطنية، مثل جريدة المغرب العربي التابعة للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، للقمع والمضايقة، وازدادت حملات التفتيش والاختطاف، كما تم اعتقال 32 مترشحًا من أصل 59 ينتمون إلى الحركة[2].

- **في يوم الاقتراع:**

كانت التجاوزات أكثر وضوحًا، حيث تم تشكيل مكاتب التصويت بطريقة تعسفية، ومنع مندوبي الحركة من مراقبة العملية الانتخابية، مع إقصاء أوراق التصويت الخاصة بها، كما تم حشو صناديق الاقتراع مسبقًا، مما أدى إلى تزوير واسع للنتائج.

وأسفرت هذه الانتخابات عن فرض الإدارة الفرنسية إرادتها، حيث حصلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية على 9 مقاعد فقط، بينما نال الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 7 مقاعد، وعند افتتاح الجمعية الجزائرية في 21 ماي 1948م، حضر 5 أعضاء فقط من الحركة، حيث كان 4 منهم رهن الاعتقال[3].

---

[1]- مارسيل ادموند نايجلان (1882- 1978م)، سياسي ونائب ووزير فرنسي وحاكم الجزائر، وعضو الفرع الفرنسي في الأممية الاشتراكية، https://fr.wikipedia.org/wiki/Marcel-Edmond_Naegelen استرجع بتاريخ: 2025/04/28.

[2] محفوظ قداش، **الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951**، ترجمة: محمد بن البار، ط: 01، دار الأمة، الجزائر،2008،ص: 1137.

[3]- المرجع نفسه، ص: 1138.

وعقب هذه الانتخابات، تصاعد القمع ضد المناضلين الوطنيين، وتم اعتقال مرشحين ومنتخبين. غير أن هذه الأحداث، رغم قسوتها، عززت قناعة الحركة الوطنية بضرورة تبني نهج أكثر جذرية، ما جعل حركة انتصار الحريات الديمقراطية القوة السياسية الأبرز، ورسّخ قناعتها بأن العمل المسلح والتنظيم السري هما السبيل لتحقيق الاستقلال، وهو المسار الذي بدأته منذ 1947م وسيمهد لاحقًا لاندلاع الثورة التحريرية[1].

ب–التطورات العسكرية:

بعد فاجعة مجازر 8 ماي 1945م، التي أدمت الجزائر وأيقظت مرارة الاستعمار في قلوب أبنائها، بدأ وعي جديد يتشكل في أوساط الشعب والمناضلين، فلم تعد المطالب السياسية وحدها كافية، بل أخذت فكرة المقاومة المسلحة تنمو كالنار في الهشيم، تغذيها دماء الشهداء وتلهبها نيران الظلم، ليصبح الكفاح المسلح السبيل الواحد لاستعادة الكرامة والحرية.

- **المنظمة الخاصة L'OS:**

بعد انعقاد مؤتمر حزب الشعب الجزائري عام 1946م، أُقِرَّت ضرورة الجمع بين العمل السياسي والكفاح المسلح، وهو الخيار الذي أكّده المؤتمر الثالث للحزب كما أشار إليه المؤرخ محمد العربي الزبيري[2]، وفي هذا السياق، جاء مؤتمر فيفري 1947م ليشكّل نقطة تحول حاسمة، حيث أسفر عن تأسيس المنظمة الخاصة، وهي كيان شبه عسكري[3] تطلبت هيكلته ستة أشهر كاملة.

تولى قيادة المنظمة الخاصة محمد بلوزداد، بينما كان حسين آيت أحمد نائبًا له ومسؤولًا عن منطقة القبائل، أما باقي القيادات فكانت موزعة على النحو التالي: محمد بوضياف مسؤولًا عن عمالة قسنطينة، جيلالي رجيمي عن عمالة الجزائر 1 (العاصمة، متيجة، التيطري)، عبد القادر بالحاج الجيلالي

[1]–المرجع نفسه، ص: 1138.

[2]–محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص: 179.

[3]– شيخ بوشيخي، المرجع السابق، ص: 251.

عن عمالة الجزائر 2 (الظهرة، الشلف)، وأحمد بن بلة مسؤولًا عن عمالة وهران[1]. وكان حسين لحول هو همزة الوصل بين المنظمة الخاصة والمكتب السياسي لحزب الشعب، حيث كان الوحيد من أعضاء اللجنة المركزية المرتبط مباشرة بنشاطات المنظمة وبمحمد بلوزداد[2].

وخلال عام واحد فقط، نجحت المنظمة الخاصة في تجنيد ما يقارب ألفي مناضل، جميعهم شباب متحمس يؤمن بالكفاح الثوري، وتم إخضاعهم لتدريبات عسكرية مكثفة شملت أساليب حرب العصابات واستخدام الأسلحة والمتفجرات بمختلف أنواعها.

ويشير الزبيري إلى أن الثورة كان من الممكن أن تندلع عام 1949م، لولا مرض السل الذي ألمّ بمحمد بلوزداد، بالإضافة إلى ما يُعرف بـ"الأزمة البربرية"[3]، والتي أدت إلى تغييرات متكررة في قيادة المنظمة، فبعد تدهور صحة بلوزداد، تولى حسين آيت أحمد القيادة، لكنه اضطر لاحقًا إلى الانسحاب بسبب تداعيات الأزمة، تاركًا المسؤولية كاملة لأحمد بن بلة.

- **العمليات التي قامت بها المنظمة الخاصة:**

نفّذت المنظمة الخاصة عدة عمليات جريئة ضمن سعيها لتأمين الموارد والتصدي للمستعمر، ومن أبرزها:

– الهجوم على بريد وهران بتاريخ 4-5 أبريل 1949م: وكانت هذه العملية تهدف إلى إنشاء خزينة مالية لتمويل شراء الأسلحة، وجاء القرار بقيادة أحمد بن بلة، بالتنسيق مع قيادة المنظمة الخاصة، وبدعم من حسين لحول وسيدي علي عبد الحميد من قيادة الحزب[4].

– تصفية أفراد من ميليشيا الباشاغا أيت علي: استهدفت هذه العملية عناصر الميليشيات المتعاونة مع المستعمر، في إطار استراتيجية المنظمة للقضاء على التهديدات الداخلية

[1]–بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص: 184.

[2]– محفوظ قداش، المرجع السابق، ص: 1114.

[3]– محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص: 179.

[4]– محفوظ قداش، المرجع السابق، ص: 1117.

– دعم الثوار في جبال جرجرة وإيدوغ والأوراس[1]: حيث لعبت المنظمة الخاصة دورًا مهمًا في إسناد الثوار عبر توفير الدعم اللوجستي والعسكري للمجاهدين في هذه المناطق الاستراتيجية.

– محاولة تفجير تمثال الأمير عبد القادر في كاشرو (حادثة كاشرو): في 15 أكتوبر 1949م، فبعد تدشين المستعمر لنصب تذكاري للأمير عبد القادر من قبل نايجلان، خطط المناضلون لنسفه، لكن العملية لم تُكلل بالنجاح، إذ حال ندى الفجر دون اشتعال الفتيل، مما أدى إلى فشل التفجير.[2]

وكانت هذه العمليات تعكس الروح القتالية للمنظمة الخاصة وإصرارها على مقاومة الاحتلال بكل الوسائل الممكنة.

- **اكتشافها:**

أدت العمليات العسكرية التي نفذها أعضاء المنظمة الخاصة إلى لفت انتباه الشرطة الفرنسية، التي بدأت تشك في وجود مجموعة سرية تعمل في الخفاء، وجاء تفكيك المنظمة كنتيجة لحادث وقع بتبسة في 16 مارس 1950م، حين أثيرت الشبهات حول أحد أعضائها المحليين، ويدعى خياري عبد القادر، الملقب بـ"رحيم"، إذ يُعتقد أنه سرّب معلومات إلى الشرطة[3].

على إثر ذلك، كثّفت السلطات الفرنسية حملات الاعتقال، حيث ألقت القبض على عدد من مناضلي المنظمة وكشفت عن مخابئ للأسلحة في مناطق عدة، منها وادي زناتي، قالمة، سوق أهراس، قسنطينة، وجيجل، وأسفر هذا القمع عن توقيف ما يقارب 4000 عضو من المنظمة، بينهم قادة بارزون مثل أحمد بن بلة، بالحاج، جيلالي، ورجيمي، إلى جانب قادة مقاطعات كديدوش مراد، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط، وبن طوبال، كما طالت الاعتقالات قادة محليين، فيما حوكم بعضهم غيابيًا، بينما نجح آخرون في الفرار إلى فرنسا أو القاهرة، حيث واصلوا نضالهم من هناك.[4]

---

[1]– محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص: 183.

[2]– محفوظ قداش، المرجع السابق، ص: 1218.

[3]– المرجع نفسه، ص: 1219

[4]– نفسه، ص: 1220.

وفي أبريل 1953م، ومع انعقاد المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، طالب أعضاء الجناح العسكري داخل الحزب بإعادة تشكيل المنظمة الخاصة، وجاء هذا المطلب في ظل أزمة عميقة عصفت بقيادة الحزب، مما أدى إلى انقسامه وظهور تيارات متصارعة: أنصار مصالي الحاج، المعروفون بـ"المصاليين"، في مواجهة "المركزيين" بقيادة بن يوسف بن خدة.

وفي خريف 1953م، تصاعد الخلاف بين اللجنة المركزية ومصالي الحاج إلى درجة بات فيها التوصل إلى تسوية أو مصالحة أمرًا مستحيلًا، وأمام هذا الوضع المتأزم، التزم أعضاء المنظمة الخاصة موقف الحياد، غير أن تعمّق الأزمة دفع بعض الحياديين إلى اتخاذ خطوة حاسمة، حيث قرروا تشكيل "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" عام 1954م، في محاولة لتجاوز الخلافات وإعادة توحيد الجهود النضالية[1].

- **جيش التحرير ودوره في إحياء الكفاح المسلح:**

لقد ساهمت الحركات الوطنية المغاربية بشكل فعال في تطوير العمل المشترك بين الأقطار المغاربية عقب الحرب العالمية الثانية، حيث تم في عام 1947م بالقاهرة المصادقة على ميثاق يربط بين استقلال الجزائر وتونس والمغرب ووحدة المغرب العربي[2]، وقد أكدت قيادة الثورة الجزائرية هذا المبدأ خلال تحديد استراتيجيات الكفاح الكبرى.

- **لجنة التحرير المغرب العربي:**

في إطار تعزيز التعاون بين الحركات الوطنية المغاربية، تم تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي يوم 20 ديسمبر 1947م، وأعلن عنها رسمياً في 5 يناير 1948م، حيث انتُخب الأمير عبد الكريم الخطابي رئيساً دائماً لها، وعُين شقيقه أمحمد الخطابي نائباً له، فيما تولى الحبيب بورقيبة منصب الأمين العام،

[1]- مزيان سعيدي، المرجع السابق، ص: 164.

[2]عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة الدكتوراه العلوم في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008،ص: 60.

وامحمد بن عبود أميناً للصندوق، وكان الهدف الأساسي للجنة هو دعم الكفاح المسلح من خلال حشد الدعم العربي وإرسال العناصر المغاربية للتدريب العسكري.[1]

- **تأسيس جيش التحرير المغاربي:**

استكمالاً لهذا المسار، أُنشئت قيادة مشتركة لجيش التحرير المغاربي في أغسطس 1954م، ضمت أحمد بن بلة من الجزائر، حمادي الريفي من المغرب، وعز الدين عزوز من تونس، وأوكلت لهذه القيادة مهمة الإعداد الميداني للكفاح المسلح بالتنسيق مع عبد الكريم الخطابي[2].

ولعب بن بلة دوراً محورياً في كسب دعم السلطات المصرية لتوفير السلاح والتمويل، كما عمل على التنسيق مع المناضلين التونسيين في طرابلس وقادة حزب الاستقلال المغربي لتنظيم عمليات شراء وإدخال الأسلحة[3].

وقد انعكست هذه الجهود في بيان أول نوفمبر 1954، الذي نص في أهدافه الخارجية على "تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها العربي الإسلامي"، وهو ما يبرز عمق الروابط النضالية بين الجزائر والدول المجاورة خلال الثورة.

[1]- دين قادة، "جيش التحرير المغرب العربي في المغرب ظروف التأسيس والدور والمصير،1947-1960"، مجلة العصور الجديدة، المجلد: 12، العدد: 1، (ماي 2022)،ص، ص: 406،407.

[2]- المرجع نفسه، ص: 411.

[3]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص:61.

الفصل الثاني:

تأريخ الزبيري لاندلا ع الثورة في سنواتها الأولى

1- ظروف اندلا ع الثورة وردود الفعل عليها

2- المرتكزات السياسية لبيان أول نوفمبر 1954 عند العربي الزبيري

3- أحداث الثورة في سنتيها الأوليتين

1- ظروف اندلا ع الثورة وردود الفعل عليها:

أ – تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

في عام 1954م، شهدت الساحة الجزائرية أزمات حادة أثرت بشكل كبير على مسار الحركة الوطنية، حيث تصاعد الخلاف بين أعضاء اللجنة المركزية، بقيادة بن يوسف بن خدة، وبين زعيم الحزب التاريخي مصالي الحاج، وفي خضم هذه التوترات، برزت مجموعة من قدماء المنظمة الخاصة، عزموا على إيجاد مسار جديد للنضال.

ويرى المؤرخ الزبيري أن بعض الروايات التي تعزو اندلا ع الثورة إلى وعي الشعب الجزائري وإدراكه لفشل الأساليب السياسية هي مجرد تزييف للتاريخ، إذ لم تُعرف عبر العصور أي ثورة قامت بها الجماهير من تلقاء نفسها دون قيادة واعية توجهها[1].

وفي هذا السياق، تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954م بقيادة محمد بوضياف، إلى جانب عدد من القيادات البارزة مثل علي عبد الحميد وبشير دخلي وحسين لحول[2]، الذين التقوا في مدرسة الرشاد التابعة لحزب الشعب ثم اجتمعوا في منزل حسين لحول الكائن بشارع العربجي(Menrago) سابقا، بأعالي القصبة[3]، وكان الهدف الأساسي لهذه اللجنة البحث عن حلول للأزمة التي هددت الحزب بالانقسام، فدعت إلى عقد مؤتمر وطني ديمقراطي وانتخاب قيادة جديدة، مع الحفاظ على حياد القواعد النضالية.

لقد سعى بوضياف إلى التواصل مع قدماء المنظمة الخاصة وأعضاء البعثة الخارجية للحزب في القاهرة، من أجل الدفع نحو العمل المسلح واستنزاف جيش الاحتلال الفرنسي، غير أن اللجنة سرعان

---

[1]- محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص: 117.

[2]-محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962**،دار الهومة، الجزائر، 2007،ص: 23.

[3]-أحمد بن مرسلي، **ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب اتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا، 1نوفمبر 1954-31 ديسمبر1955**، المؤسسة الوطنية الاتصال والنشر والإشهار، الجزائر ،2007،ص: 21.

ما انقسمت عن مؤسسيها[1] وفشلت في تحقيق أهدافها، مما أدى إلى حلها في 20 جويلية 1954م، في أعقاب ذلك، برزت مجموعة ال 22، التي وضعت الأساس الحقيقي لانطلاق الثورة الجزائرية[2].

ب-مجموعةال 22:

في ظل تصاعد التوترات السياسية وسعيًا لتوحيد الصف الثوري، بادرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى دعوة العناصر الثورية لعقد اجتماع يوم 25 جويلية 1954م بالعاصمة، وجرى التحضير لهذا الاجتماع في سرية تامة داخل منزل إلياس دريش في صالومبي[3]، حيث اجتمع 22 مناضلًا من مختلف مناطق الجزائر، هم: مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، ورابح بطاط، سويداني بوجمعة، عمار بن عودة، باجي مختار، عبد الحفيظ بوصوف،عبد الله بن طوبال، أحمد بوشعيب، رمضان ابن عبد المالك، حبشي عبد السلام، محمد المشاطي، السعيد بوعلي، سليمان ملاح، عثمان بلوزداد، الزوبير بوعجاج، محمد مرزوقي، يوسف حداد، عبد القادر لعموري[4].

وكان الهدف الرئيسي من هذا اللقاء هو محاولة التوفيق بين جناحي الحركة الوطنية، المصاليين والمركزيين، لإيجاد توافق حول خيار الثورة المسلحة، إلا أن هذه المساعي باءت بالفشل وفي ظل هذا الانسداد، بادر محمد بوضياف بالاتصال بالوفد الخارجي، الذي ضم محمد خيضر، أحمد بن بلة، وحسين آيت أحمد، الذين كانوا يمثلون حزب الشعب الجزائري في القاهرة، بغية التنسيق معهم حول الخطوات القادمة[5].

---

[1]- الشيخ بوشيخي، المرجع السابق، ص: 258.

[2]-محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص، ص:81، 82.

[3]-عبد الله مقلاتي، نجود ظافر، **تاريخ السياسي الثورة الجزائرية 1954-**1962، دار سحنون، تونس، ج: 02، 2007، ص: 18.

[4]-وهيبة سعيدي، **الثورة ومشكلة السلاح 1954-1952**، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص: 31.

[5]-محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية**، المرجع السابق، ص: 24.

وقد كان هناك غياب لممثلي منطقة القبائل، رغم أن مشاركتها في العمل المسلح كانت ضرورية لضمان شمولية الثورة ونجاحها على المستوى الوطني، وعلى إثر ذلك، قررت المجموعة التواصل مع المناضل كريم بلقاسم ونائبه عمر أوعمران لإقناعهما بالانضمام إلى الحركة الجديدة، وهو ما أدى لاحقًا إلى تشكيل مجموعة الستة، التي انبثقت عن هذا الاجتماع التاريخي، واضعة بذلك اللبنة الأولى لانطلاق الثورة الجزائرية[1].

ج–مجموعة الستة 6 الثورية:

تشكلت هذه المجموعة من اللجنة القيادية، والتي ضمت ستة أعضاء هم مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، محمد بوضياف، كريم بالقاسم، ديدوش مراد، والتي عقدت اجتماعاتها في العاصمة بداية من شهر سبتمبر إلى غاية آخر اجتماع في 24 أكتوبر 1954م، وقدرسمت وحددت النقاط والمرتكزات التي ستقوم عليها الثورة الجزائرية ومنها ضبط تاريخ اندلا ع الثورة التحريرية بالفاتح من نوفمبر 1954م على الساعة منتصف الليل[2]، وتسمية التنظيم الذي سيقود الثورة باسم جبهة التحرير الوطني، والإعلان عنها في إذاعة صوت العرب بالقاهرة ، وإصدار بيان موجه للشعب الجزائري والعالم باندلا ع الثورة وتحديد اهدافها، وتكليف محمد بوضياف بالتنسيق بين الداخل والخارج، إضافة إلى ذلك تقسيم القطر الوطني الى خمس مناطق

- **التقسيم الثوري للمناطق:**

- المنطقة الأولى (الأوراس): بقيادة مصطفى بن بولعيد، يساعده بشير شيهاني.
- المنطقة الثانية (قسنطينة): بقيادة ديدوش مراد، ونائبه زيغود يوسف.
- المنطقة الثالثة (القبائل): يشرف عليها كريم بلقاسم، بمساعدة عمر أوعمران.
- المنطقة الرابعة (الجزائر العاصمة): يقودها رابح بيطاط، وينوبه سويداني بوجمعة.

[1]– المرجع نفسه،ص: 25.

[2]– نفسه، ص: 25.

– المنطقة الخامسة (وهران): بقيادة العربي بن مهيدي، وينوبه عبد الحفيظ بوصوف[1].

وتم في البداية تحديد 15 أكتوبر 1954م كتاريخ لانطلاق الثورة، لكن تسريب المعلومة أدى إلى تأجيلها[2] إلى الساعة صفر من الفاتح نوفمبر 1954م، وقد أشار محمد بوضياف في مذكراته إلى أن تسريب الموعد جاء بعد أن أخبر علال الفاسي، الكاتب العام لحزب الاستقلال المغربي، المناضل يزيد ظناً منه أنه من أنصار الثورة، ليقوم الأخير بتحذير بعض رفاقه في اللجنة المركزية[3].

د–تحضير الثورة:

بعد حل اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 20 يوليو 1954م، تولت جبهة التحرير الوطني (FLN) قيادة العمل السياسي، بإشراف محمد بوضياف على هيكلتها وتعبئة الجماهير، بالتوازي، تم إنشاء الجناح العسكري تحت اسم جيش التحرير الوطني، مع العمل على تسليح المجاهدين وتدريبهم على القتال، في المقابل، رفض أنصار مصالي الحاج الاندماج في الثورة وأسسوا الحركة الوطنية الجزائرية (MNA)، التي أصبحت خصماً لجبهة التحرير خلال الكفاح المسلح، إلا أن بعض أعضائها أدركوا خطأهم وانضموا لاحقاً إلى صفوف الثورة[4].

وبعد الاجتماع المصيري في 24 أكتوبر 1954م، عاد كل قائد إلى منطقته لاستكمال التحضيرات ليوم الواحد من نوفمبر، مع الاتفاق على عقد لقاء آخر بين 10 و12 يناير 1955م لتقييم الأوضاع السياسية والعسكرية وتنسيق العمليات ضد الاستعمار الفرنسي[5].

---

[1]–عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع،الجزائر،2002، ص: 185.

[2]–أحمد مهساس، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة**، ترجمة: الحاج مسعود مسعود، محمد عباس، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص: 383.

[3]–محمد بوضياف، **التحضير الأول نوفمبر 1954**، دار الحبيب القاسمي، الجزائر، 2010، ص: 73.

[4]–عمار عمورة، المرجع السابق، ص: 185.

[5]–مسعود عثماني، **الثورة أمام رهان الصعب**، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص: 102.

ولعبت العناصر الأولى للثورة الجزائرية دورًا حاسمًا في التحضير لانطلاقتها[1]، حيث قاموا بعدة مهام أساسية لضمان نجاحها:

-إحصاء المناضلين القادرين على حمل السلاح والمشاركة في الأنشطة السرية، مثل إخفاء المطلوبين من قبل القوات الفرنسية.

- جمع معلومات دقيقة عن عدد الأسلحة المتاحة، سواء كانت أسلحة حربية أو بنادق صيد ومسدسات يمتلكها المواطنون.

- إلى جانب التركيز على دراسة الطبوغرافيا المحلية، بما في ذلك الوديان، الجبال، منابع المياه، والمخابئ المحتملة، إضافة إلى تحديد مواقع القوات الفرنسية مثل الثكنات، مراكز الشرطة، رجال الدرك، حراس الغابات، والقياد، مع رصد تسليحهم وإمكاناتهم العسكرية.

ومن بين الخطوات المهمة التي اتخذها القادة الأوائل، تصميم بدلة عسكرية موحدة لجيش التحرير الوطني، تتضمن كل ما يحتاجه المقاتلون من أحذية وخوذات وغيرها من المعدات.

كما أُعطي اهتمام خاص للجانب الاقتصادي، حيث تم تسريع عمليات جني المحاصيل الزراعية وحصادها وتخزينها لضمان التموين الذاتي للثوار، أما التمويل، فقد كان له دور أساسي في دعم الثورة، حيث جُمعت التبرعات والاشتراكات والزكاة، مع فرض رقابة صارمة لضمان أن تظل الأموال تحت إشراف جبهة التحرير الوطني.

كما كان توفير الأسلحة أحد الأولويات، وقد لعبت بلدة قمار بوادي سوف دورًا بارزًا في ذلك، إذ تشير المصادر إلى أن "الحاج محمد" من تلك المنطقة كان يمتلك حوالي 3000 قطعة سلاح، قام بتسليمها إلى الشهيد مصطفى بن بولعيد لدعم الثورة[2].

---

[1]- محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص، ص:123، 124.

[2]- الشيخ بوشيخي، المرجع السابق، ص: 268.

هـ-اندلا ع الثورة التحريرية أول نوفمبر 1954:

اندلعت الثورة الجزائرية في ليلة الأول من نوفمبر 1954م، معلنة بداية كفاح مسلح ضد الاستعمار الفرنسي، بعد أن اجتمع القادة الستة يومي 23 و24 أكتوبر من نفس العام لوضع اللمسات الأخيرة على خطة التحرير[1]، كانت هذه الثورة، التي امتدت لسبع سنوات، واحدة من أعظم الثورات في القرن العشرين، كما وصفها المؤرخ محمد العربي الزبيري.

مع حلول منتصف الليل، شنّ الثوار هجماتهم في مناطق متعددة، لا سيما في منطقة الأوراس، مستخدمين أسلحة بسيطة لا تتجاوز 350 و400 قطعة[2]، معظمها بنادق صيد وأسلحة إيطالية قديمة، استهدفت العمليات مواقع استراتيجية للسلطات الاستعمارية، مثل مراكز الشرطة، الدرك، الثكنات العسكرية، ومحطات توليد الكهرباء، وفي 31 أكتوبر، صدر بيان يوضح للشعب الجزائري طبيعة الثورة وأهدافها ومستقبلها.

شملت الهجمات أكثر من 100 عملية في 30 موقعًا مختلفًا، وكانت أكثرها كثافة في الأوراس، القبائل، وشمال قسنطينة، بينما شهدت العاصمة الجزائر وضواحيها عمليات محدودة، أما في المنطقة الخامسة، فقد تركزت الاشتباكات حول مستغانم والمناطق القريبة من الحدود المغربية، مما جعل نصف التراب الوطني مسرحًا للثورة منذ انطلاقتها[3].

وعلى المستوى العسكري، فقد كان جيش التحرير الوطني منظمًا وفق تسلسل هرمي دقيق:

الزمرة: تضم خمسة مجاهدين بقيادة جندي أول.

الفوج: يضم 11 إلى 13 مجاهدًا، برئاسة عريف يساعده جندي أول.

---

[1]- محمد العربي الزبيري، **الثورة في عامها الأول**، المرجع السابق، ص: 24

[2]- أحمد بن بلة، **مذكرات أحمد بن بلة**، ترجمة: الأخضر المغيف، دار الأدب، بيروت، دس، ص: 96.

[3]-زهير احدادن، **مختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962**، ط1، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007،ص: 12.

الفرقة (الفصيلة): تتكون من ثلاثة أفواج، ويقودها عريف أول يعاونه كاتب.

الكتيبة: تشمل ست فصائل، بقيادة مساعد ونائبين، أحدهما عسكري والآخر مدني، إضافة إلى محافظ سياسي[1].

وقد ساعدت ظروف الشعب الجزائر والغطرسة الفرنسية في خلق بيئة مواتية للعمل الثوري، فالثورة جاءت استجابة لوضع سياسي واقتصادي واجتماعي متأزم، إذ عانى الجزائريون من الفقر والتمييز الطبقي والقمع الاستعماري، ما جعلهم مهيئين لدعم الكفاح المسلح[2].

هـ –نتائج اندلا ع الثورة:

وقد حققت الثورة منذ أيامها الأولى نتائج هامة، أبرزها:

- إثبات أن الجزائر انتفضت من أجل حريتها وكرامتها، مما لفت أنظار فرنسا والعالم أجمع.
- إرباك الجيش الفرنسي، حيث عجز عن تحديد مركز الثقل الرئيسي للثورة، مما اضطره إلى توزيع قواته في جميع أنحاء البلاد.
- التأكيد على شمولية الثورة، إذ أدركت السلطات الاستعمارية خلال شهر نوفمبر ومن خلال اتساع نطاق العمليات، أن القضاء عليها لن يكون سهل[3].
- الاستيلاء على الكثير من الأسلحة والمعدات الفرنسية، الشيء الذي لم يكن متوقعا حدوثه من الفرنسيين، فبالأمس نام الجندي مرتاح البال، أو استمتع بإجازته مستغلاً يوم عيد القديسين، سواء بين أهله وأحبته أو في أماكن الترفيه والسهر[4]، ليصبح على واقع جديد، ويذكر فتحي الذيب أن

---

[1]–عبد القادر بلوفة الجيلالي، حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1939–1954الخروج من النفق، ط1، دار الالمعية للنشر والتوزيع،الجزائر، 2011، ص: 343.

[2]–عبد المجيد عمراني، **جان بول سارتر والثورة**، د ط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010، ص: 43.

[3]– أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص: 195.

[4]– المرجع نفسه، ص: 184.

شهر نوفمبر وحده كان كافيا لجعل سلطات الفرنسية تتأكد من أن الثورة شاملة وان القضاء عليها سوف يكون صعبا[1].

و–ردود الفعل على الثورة:

- **المواقف الداخلية:**

– ردود الفعل الفرنسية:

تفاجأت السلطات الفرنسية باندلا ع الثورة الجزائرية، وسارعت منذ اليوم الأول لإصدار بيان رسمي ردًا على بيان أول نوفمبر، الذي دعا إلى حل القضية الجزائرية سلميًا، معتبرة ما يجري في الجزائر شأنًا داخليًا، ووصفت الأحداث بأنها مجرد أعمال إرهابية تنفذها مجموعات خارجة عن القانون، مؤكدة أنها ستتخذ الإجراءات اللازمة لقمعها[2].

وفي صباح الأول من نوفمبر 1954م، تلقى رئيس الحكومة الفرنسية، بيير ماناديس فرانس، مكالمة هاتفية من وزير الداخلية، فرانسوا ميتران، الذي أطلعه على تطورات الأحداث، وأخبره أن مجموعة من المسلحين شنوا هجمات على مواقع عسكرية فرنسية في مختلف أنحاء الجزائر[3]، وعلى إثر ذلك، أصدرت وزارة الداخلية الفرنسية بيانًا جاء فيه: "وقعت خلال الليلة الماضية عدة اعتداءات في مناطق متفرقة من الجزائر، نفذتها مجموعات صغيرة معزولة، لكن الوضع الآن تحت السيطرة والهدوء يعم أرجاء البلاد"[4].

وفي اليوم التالي، حاولت الصحافة الاستعمارية تهدئة الرأي العام من خلال عناوين تدعو إلى الثقة في السلطات الفرنسية، التي زعمت امتلاكها الوسائل الكفيلة بالقضاء سريعًا على هذه "الأعمال

---

[1] محمد العربي الزبيري، **قراءة في كتاب عبد الناصر والثورة الجزائر**، دار المستقبل العربي، 1984، ص: 44.

[2] محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي**، المرجع السابق، ص: 28.

[3] عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص 45.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر او بعض مآثر فاتح نوفمبر**، د ط، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص105.

الإجرامية"، كما أكدت على ضرورة الحفاظ على الاستقرار ومنع حدوث اضطرابات أو إضرابات[1]، إلا أن هذا التعامل المتسرع مع الأحداث أدى إلى تصاعد الأزمة السياسية في فرنسا، مما أسهم في سقوط حكومة ماندیس فرانس في 5 فبراير 1955م[2].

وبعد أشهر قليلة، أدركت السلطات الفرنسية خطورة الوضع المتفاقم في الجزائر، فعينت جاك سوستيل واليًا عامًا، ومنحته صلاحيات واسعة لتعزيز الحضور العسكري، وزُوّد سوستيل بقوات إضافية من الجيش، مدعومة بالدبابات والطائرات، كما فرضت السلطات الفرنسية حالة الطوارئ في البلاد، وبتفويض منه، نفّذت القوات الفرنسية عمليات قمع وحشية ضد السكان الجزائريين، حيث شنت حملات اعتقال واسعة، وأحرقت القرى والمداشر، خاصة في المناطق الأولى والثالثة، محاولةً عزل الثوار والقضاء على المقاومة المسلحة.[3]

– ردود فعل التشكيلات الوطنية:

عند اندلا ع الثورة، اتسمت مواقف الأحزاب والتشكيلات السياسية آنذاك بالتردد والمعارضة، ويرجع ذلك لعدة أسباب، منها:

أن المجموعة التي أطلقت الكفاح المسلح لم تكن معروفة على الساحة السياسية، مما جعل من الصعب على تلك التشكيلات قبول الأمر الواقع والاصطفاف خلف جهة مجهولة قد تقود البلاد إلى مصير غير محسوب العواقب.

انشغال بعض التشكيلات بأزمات داخلية في تلك الفترة، مثل الأزمة التي شهدها حزب حركة انتصار الحريات، إضافة إلى أزمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في سبتمبر 1954م[4].

---

[1]– محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ج: 02، ص: 15.

[2]– المرجع نفسه، ص: 29.

[3]–زهير احدادن، المرجع السابق، ص: 17.

[4]– محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ج: 02، ص: 31.

فشل الجهود التوحيدية بين مختلف التشكيلات وجبهة التحرير الوطني، حيث كانت هناك محاولات لتأسيس قيادة جماعية مشتركة للثورة، لكن الاتفاق الذي أُبرم في 10 فبراير 1954م انهار بسبب تدخل المخابرات المصرية بتحريض من أحمد بن بلة، الذي رأى أن الظروف لم تكن ناضجة بما يكفي لإنجاح المبادرة.

ورغم هذه التحفظات، فإن التردد والمعارضة فقدا مبررهما بعد هجومات 20 أوت 1955م، التي جاءت بمثابة رسالة حاسمة لمن رفضوا الانضمام إلى مسار الثورة[1].

✓موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

عند اندلا ع الثورة، كان وضع "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" مختلفًا عن "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" و"حزب الشعب الجزائري"، نظرًا للمكانة السياسية التي تمتع بها مؤسسه وأمينه العام، فرحات عباس، ورغم هذا التميز، فإن موقفه الأولي من الثورة لم يكن بعيدًا عن مواقف الحزب الشيوعي أو جمعية العلماء، إذ لم يكن يؤمن بالعنف الثوري، ورفض فكرة حل القضية الجزائرية عبر الانفصال عن فرنسا، لذلك، وصف عمليات ليلة أول نوفمبر 1954م بأنها مجرد يأس وفوضى ومغامرة[2]، لكنه في الوقت نفسه حمل الإدارة الفرنسية مسؤولية الفوضى التي وصلت إليها البلاد.

هذا الموقف لم يكن فرديًا، بل تبناه أيضًا نواب الحزب في كل من الجمعية الوطنية الجزائرية والبرلمان الفرنسي، حيث رفضوا الأسلوب القائم على القوة الذي جاءت به الثورة، متهمين السلطات الفرنسية بسوء الإدارة والتعفن السياسي الذي أدى إلى تأزم الأوضاع[3].

وظل الحزب متمسكًا بمطالبه في إطار الاستقلال الداخلي والعمل السياسي ضمن اتحاد فيدرالي، لكن مع مرور الوقت أدرك فرحات عباس ومساعدوه أن الرهان على الحلول السياسية أصبح غير مجدٍ،

---

[1]- المرجع نفسه،ص: 32.

[2]- محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص: 151.

[3] محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي**، المرجع السابق، ص: 33.

وفي 23 ديسمبر 1955م، اجتمع نواب الحزب في الهيئات الفرنسية بالجزائر وفرنسا، ليبدأوا في إدراك أن الانتظار لم يعد خيارًا، وأخيرًا، وفي 22 أبريل 1956م، أعلن عباس حل حزبه وانضم مع معاونيه إلى جبهة التحرير الوطني، حيث التحق بالقاهرة برفقة توفيق المدني وأحمد فرانسيس، ولعب دورًا بارزًا في مسار الثورة، إذ كان لصوته صدى واسع في الجزائر وفرنسا وعلى الساحة الدبلوماسية الدولية[1].

✓**موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:**

اتسم موقف "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" من الثورة بالغموض والانقسام، حيث انشق أعضاؤها في الداخل إلى تيارين: أحدهما مؤيد للكفاح المسلح والآخر متحفظ عليه، أما في الخارج، فقد تبنى رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي موقفًا واضحًا منذ البداية، إذ دعم الثورة بقوة ودعا إلى الانضمام إليها[2]، وفي تصريح عبر إذاعة "راديو القاهرة"، قال: "سيروا على بركة الله وبعونه وتوفيقه إلى الميدان المسلح، فهو السبيل الأوحد إلى إحدى الحسنيين: إما الموت وراء الجنة وإما الحياة وراء العزة والكرامة"[3].

وعكست افتتاحية صحيفة "البصائر" في 5 نوفمبر 1954م حالة الارتباك والدهشة التي سادت أوساط الجمعية، حيث كتب أحد أعضائها البارزين: "حتى الآن، لم تصلنا تفاصيل مقنعة عن الأحداث، وليس بين أيدينا سوى ما تنشره الصحف ووكالات الأنباء"[4].

ورغم إصدار الجمعية عدة بيانات ونداءات، كان أولها في 28 يناير 1955م[5]، فإن مواقفها تأثرت بعوامل داخلية مرتبطة بكيفية انطلاق الثورة، مما جعل ردود فعلها تتسم بالتردد والغموض[6]، لكن

---

[1]–مولود قاسم نايت بالقاسم، المرجع السابق، ص: 69.

[2]–المرجع نفسه، ص: 70.

[3]محمد عيساوي، "الثورة الجزائرية بين استراتيجية التحضير وانعكاسات الاندلا ع"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد:6، العدد: 2، (ديسمبر 2002)، ص: 52.

[4]–محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص: 182.

[5]–مولود قاسم نايت بالقاسم، المرجع السابق، ص: 71.

[6]– محمد العربي الزبيري، **كتب مرجعي**، المرجع السابق، ص: 36.

هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955م غيّرت المعادلة، إذ أظهرت الثورة كقوة سياسية وعسكرية حقيقية، وهو ما دفع الجمعية إلى إعلان انضمامها رسميًا إلى الكفاح المسلح في 12 فيفري 1956.

✓موقف الحركة الوطنية الجزائرية المصالية:

بعد حلّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية بقرار من السلطات الفرنسية في 5 نوفمبر 1954، أسس مصالي الحاج في ديسمبر من نفس العام تنظيمًا جديدًا أطلق عليه اسم "الحركة الوطنية الجزائرية" (MNA) ومع اندلا ع الثورة، وجهت السلطات الفرنسية أصابع الاتهام إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، حيث صرح الحاكم العام للجزائر، "روجي ليونار"، قائلاً: "لقد قلت في أكثر من مناسبة إن هذه الحركة تقف وراء الأحداث"[1]، ورغم ذلك، كان موقفها من الثورة في البداية سلبيًا[2].

أما المركزيون: فقد عبروا عن موقفهم عبر صحيفة "الجزائر الجمهورية" في 4 نوفمبر 1954م، حيث أصدرت اللجنة المركزية للحركة بيانًا وصفت فيه العمليات الثورية بالأعمال الإرهابية، ووصفت منفذيها بالإرهابيين، كما أرسلوا عدة برقيات إلى باريس احتجاجًا، مؤكدين أن القضية سياسية وأن الأحداث نابعة من الداخل الجزائري.

لاحقًا، شارك المركزيون في جهود سياسية مشتركة داخل الجزائر، لكنهم تعرضوا للاعتقال ثم أُطلق سراحهم، ومع مرور الوقت، انضم أغلبهم إلى جبهة التحرير الوطني، حيث التحقوا بالقاهرة وتونس والمغرب، ولعبوا أدوارًا بارزة في الكفاح التحريري، وفيما بعد، تولى بن يوسف بن خدة، أحد أبرز قادتهم، رئاسة الحكومة المؤقتة الجزائرية[3].

---

[1]- المرجع نفسه، ص: 37.

[2]- محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص: 203.

[3]- محمد عيساوي، المرجع السابق، ص: 50.

✓**موقف الحزب الشيوعي الجزائري:**

منذ اللحظات الأولى، أدرك الحزب الشيوعي الجزائري أن أحداث ليلة الأول من نوفمبر 1954 تمثل بداية الثورة، لكنه تردد في الاعتراف بذلك علنًا أو الانضمام إلى الكفاح المسلح، ووفقًا لما ذكره فتحي الذيب، فقد ظل الحزب مناهضًا لجبهة التحرير الوطني حتى وقف إطلاق النار، وذلك لأسباب عدة، من بينها:

التركيبة الداخلية للحزب: كان معظم أعضائه من الأوروبيين، الذين رفضوا التوجه الوطني الداعي إلى الاستقلال الكامل عن فرنسا.

الاختلاف الأيديولوجي: رأى الشيوعيون أن الثورة الحقيقية يجب أن تكون نتيجة صراع طبقي، في حين أن ثورة نوفمبر كانت ثورة فلاحين ومثقفين محرومين، لكن مدفوعة بالروح الوطنية والقيم الإسلامية[1].

الحسابات السياسية: كانت قيادة الحزب ترى نفسها ممثلة لشريحة هامة من المجتمع، والانضمام إلى جبهة التحرير كان يعني الاعتراف بزعامتها للحركة الوطنية، وهو ما اعتبروه تهديدًا لاستقلالية الحزب كتنظيم سياسي، خاصة بالنسبة للشيوعيين الأوروبيين[2].

وفي 9 نوفمبر 1954م، أصدر الحزب بيانًا أعلن فيه رفضه للأعمال الفردية التي قد تخدم المصالح الاستعمارية، وأدان "التمرد"، مما عكس موقفًا سلبيًا من الثورة.

لكن مع تصاعد الأحداث، قررت السلطات الفرنسية حل الحزب عام 1955م بقرار من وزير الداخلية الفرنسي، كما أوقفت صحفه (الجزائر الجديدة، الحرية، الجزائر الجمهورية)،فالتحق العديد من عناصره وقياداته بجبهة التحرير الوطني بصفة فردية، ليشاركوا في الكفاح التحريري[3].

---

[1]- محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص: 166.

[2]- المرجعنفسه، ص: 167.

[3]-محمد عيساوي، المرجع السابق، ص: 51.

- **ردود الفعل الخارجية:**

- موقف الدول العربية من اندلا ع الثورة:

اندلعت الثورة الجزائرية في سياق تاريخي مشحون، بعد ستة أعوام من نكبة فلسطين وهزيمة الجيوش العربية التي حاولت التصدي لإقامة الكيان الصهيوني، وخلال هذه الفترة، خيم شعور بالمرارة والإحباط على الشعوب العربية، التي كانت تبحث عن بصيص أمل يعيد لها كرامتها ويضمد جراحها، وما إن أعلنت الثورة الجزائرية عن انطلاق كفاحها المسلح حتى تلقفتها الجماهير العربية بحماس منقطع النظير، فبادرت إلى دعمها بكل الوسائل المتاحة، مدفوعة بروح وطنية عارمة وإحساس قوي بالواجب الديني والقومي[1]، ولعل عظمة هذه الثورة جعلتها موضع إعجاب وانبهار، حيث اعتبرها المؤرخون، ومن بينهم الزبيري، واحدة من أعظم الثورات في القرن العشرين، وعلى الصعيد السياسي، سعت فرنسا إلى ممارسة ضغوط دبلوماسية على الدول العربية، كما هددت إذاعة "صوت العرب" في القاهرة لمحاولة كبح التأييد العربي للثورة[2].

–موقف جامعة العربية:

وبرزت المملكة العربية السعودية بموقف مشرف منذ البداية، إذ دعت جامعة العربية 13 ديسمبر 1954م إلى طرح القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة، غير أن جامعة الدول العربية، التي كان يرأسها آنذاك وزير الخارجية اللبناني فريد نقاش، رفضت هذا الطلب في البداية، لكن مع تصاعد الكفاح الجزائري وتزايد الدعم الشعبي العربي، تغير موقف الجامعة، ففي اجتماعها المنعقد في 26 مارس 1956م، اتخذت قرارًا شجاعًا بالإجماع، أعلنت فيه دعمها المطلق وغير المشروط للشعب الجزائري في نضاله من أجل الاستقلال[3].

---

[1]- محمد العربيالزبيري، **كتاب مرجعي**، المرجع السابق، ص: 39.

[2]-عمار عمورة، المرجع السابق، ص: 205.

[3]- المرجع السابق، ص: 206.

– موقف الدول الغربية:

✓ أمريكا وانجلترا:

لم تُبدِ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سوى مواقف محدودة تجاه القضية الجزائرية، وجاء ذلك نتيجة للضغوط التي مارسها مانديس فرانس خلال زيارته إلى أمريكا، إلى جانب مطالبة الفرنسيين بالتضامن الأطلسي، بحجة أن الجزائر قد تشكل تهديدًا شيوعيًا يؤثر على حلف شمال الأطلسي.

وفي هذا السياق، قدمت الدول الحليفة، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا، دعماً مطلقاً لفرنسا، حيث أرسلت أمريكا خبراء عسكريين، وطائرات مروحية، بالإضافة إلى أسلحة ومعدات عسكرية، مما عزز الموقف الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية.[1]

✓الاتحاد السوفيتي:

فقد أعلن الرئيس خروتشوف أن بلاده لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، مشددًا على ضرورة إيجاد حل يأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعوب داخل الاتحاد الفرنسي، كما أن معظم الأنظمة الشيوعية لم تعترف بالثورة الجزائرية إلا بعد أن بات انتصارها واضحًا في ستينيات القرن الماضي، باستثناء الصين ويوغوسلافيا، اللتين قدمتا دعماً للثورة الجزائرية منذ عاميها الأولين[2].

2– المرتكزات السياسية لبيان أول نوفمبر 1954م عند العربي الزبيري:

يُعدّ بيان أول نوفمبر محطة مفصلية في تاريخ الجزائر، بل كما وصفه المؤرخ محمد العربي الزبيري، هو أعظم بيان في التاريخ الوطني، لما حمله من قوة في المضمون ووضوح في الرؤية، إذ مكّن شعبًا أعزل من مواجهة واحدة من أقوى الإمبراطوريات الاستعمارية في التاريخ، مدعومة من حلف شمال الأطلسي. اعتبر الزبيري هذا البيان وثيقة خالدة أرست دعائم الثورة الجزائرية المباركة، ولم تكن صياغته وليدة

[1]– محمد عيساوي، المرجع السابق، ص: 55.

[2]– عمار عمورة، المرجع السابق، ص: 205.

الصدفة، بل جاءت نتيجة نضج سياسي وفكري تشكل عبر سنوات من الكفاح الوطني، لتجسد خلاصة فكرية للحركة الوطنية الجزائرية[1].

ويُعتبر البيان أول وثيقة رسمية تصدر عن تنظيم جديد، غير معتمد من سلطات الاحتلال، ولا معروف على نطاق واسع لدى عموم الشعب أو الطبقة السياسية، وهو "حزب جبهة التحرير الوطني". وقد مثّل هذا البيان بمثابة المرجعية القانونية والسياسية التي رسمت الخطوط العريضة للثورة وحددت أهدافها ووسائلها خلال مرحلة التحرير الوطني[2].

ويُشير الزبيري في كتابه "في رحاب التاريخ والنوفمبريون الجدد" إلى أن النص المعتمد لبيان أول نوفمبر ما هو إلا ترجمة مجهولة المصدر، ويؤكد أن الترجمة السيئة لبعض المصطلحات قد شوّهت المعنى الحقيقي للنص وأحدثت ارتباكًا في تفسير مضامينه[3]. ومن بين الأخطاء التي أشار إليها: ترجمة "Proclamation" إلى "إعلان" بدلًا من "بيان"، و"Programme" إلى "مشروع" بدلًا من "برنامج"، و"Après des décades" إلى "بعد مراحل من الكفاح" عوضًا عن "بعد عقود"، وغيرها من الترجمات التي أضعفت النص وخلقت لبسًا في فهمه.

كما أُغفلت عبارات وجُمل كاملة في بعض النسخ، مثل "Les compromissions" التي تُرجمت إلى "تنازلات" بدل "شبهات"، و"Les édits et les décrets" التي فُهمت على أنها "أقاويل" بدل "أوامر سلطانية ومراسيم"، فضلًا عن ترجمة "La charte" إلى "وثيقة" بدل "ميثاق".

---

[1] جريدة الحوار، المجاهد محمد العربي الزبيري: بيان أول نوفمبر هو أعظم وثيقة في تاريخ الجزائر،1نوفمبر 2021، https: // elhiwar.dz ، استرجع بتاريخ: 11 جانفي 2025، 19:20.

[2] – مسعود عثماني، الثورة امام رهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص: 93.

[3] –محمد العربي الزبيري، **في رحاب التاريخ والنوفمبريون الجدد**، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص: 89.

هذه الهفوات، بحسب الزبيري، ساهمت في التباس المفاهيم لدى الأجيال اللاحقة، وخلطت بين مفاهيم مثل "استقلال الجزائر" و"استرجاعه"، و"بناء الدولة" و"إعادة بنائها"، كما غيّبت المصطلحات الثورية تدريجيًا من الخطاب الرسمي لجبهة التحرير الوطني[1].

وقد صيغ بيان أول نوفمبر على يد القادة الستة المفوضين من لجنة ال 22، وهم من يُعرفون بـ"مهندسي الثورة". وتُشير بعض الروايات إلى أنه تم جلب آلة كاتبة، وتولى كل من عباس لغرور وعاجل عجول كتابة البيان باللغتين العربية والفرنسية، ليُطبع لاحقًا في منطقة القبائل.[2]

لقد شكّل اندلا ع الكفاح المسلح في الأول من نوفمبر 1954 لحظة ميلاد حقيقية لجبهة التحرير الوطني، وأعلن عن دخول الجزائر مرحلة جديدة في مسارها التحرري. ففي هذا اليوم التاريخي، وُجه نداء صريح إلى الشعب الجزائري وإلى كافة المناضلين من أجل القضية الوطنية، محددًا ملامح البرنامج السياسي للثورة، وأهدافها على الصعيدين الداخلي والخارجي، سواء العاجلة منها أو البعيدة المدى.

أ– السياسة الداخلية:

منذ الوهلة الأولى، حرص البيان على تحديد مهمة الثورة داخليًا، لا سيما بعد أن انحرفت الحركة الوطنية عن مسارها الأصلي، وانشغلت بصراعات داخلية أضعفت قدرتها على خدمة تطلعات الشعب الجوهرية. ومن هذا المنطلق، دعا البيان إلى "تطهير سياسي" يُنهي مظاهر الفساد والتشرذم، ويُعيد توجيه النضال نحو الهدف الأسمى: تحرير الوطن. وهكذا رَسَمَ بيان أول نوفمبر معالم الطريق الذي يجب أن تسلكه الثورة، والنظام السياسي المرجو بعد استرجاع السيادة الوطنية، وهو نظام ديمقراطي يرتكز على قيم العدالة الاجتماعية[3].

[1]– المرجع نفسه، ص: 90.

[2]–مسعود عثماني، **الأوراس مهد الثورة**، دار الهدى، الجزائر، د س، ص: 238.

[3]–محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 26.

كما تطرق البيان إلى الأسباب العميقة التي قادت إلى تفجير الثورة، مبرزًا أن اللحظة الثورية لم تكن وليدة لحظة طيش، بل تتويجًا لمسار طويل من النضال السياسي الذي أعدّ الشعب الجزائري نفسيًا وتنظيميًا، وحتى عسكريًا، لخوض المعركة الفاصلة من أجل الحرية.

هذه المرحلة النهائية، كما وصفها البيان، تهدف إلى تصفية الاستعمار عبر وسائل سياسية وعسكرية، وصولًا إلى الاستقلال الكامل، بما يعنيه من إعادة بناء الدولة الجزائرية على أسس ديمقراطية اجتماعية، في إطار المرجعية الإسلامية، وبضمان الحريات الأساسية دون أي تمييز عرقي أو ديني، وتحقيق وحدة شمال افريقيا[1].

ب- السياسة الخارجية:

في بُعدها الخارجي، شددت الوثيقة على أن الكفاح المسلح ليس فقط لتحرير الأرض، بل أيضًا لجعل القضية الجزائرية واقعًا ملموسًا أمام أنظار المجتمع الدولي. فالثورة تهدف إلى تدويل القضية، ولا يمكن تحقيق ذلك دون دعم الحلفاء الطبيعيين للشعب الجزائري، وفي مقدمتهم العرب والمسلمون، مستغلة بذلك حالة الانفراج الدولي التي وفرت مناخًا مناسبًا لطرح القضية في المحافل الأممية.

كما عبّر البيان عن الامتنان للشعوب التي ساندت نضال الجزائريين، مؤكدًا وحدة المصير مع كافة الشعوب المستعمَرة في إطار ميثاق الأمم المتحدة، خاصة ما يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها[2].

ولإسقاط التهم الجاهزة التي قد توجه إلى الثورة بأنها اختارت العنف كخيار وحيد، حرص البيان على أن يُعلن أمام العالم أن جبهة التحرير تفتح الباب أمام حل سلمي، وتدعو فرنسا لإظهار حسن نيتها والانخراط في مفاوضات جدية، على قاعدة الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بحرية تامة.

[1]- المرجع نفسه، ص: 27.

[2]- المرجع نفسه، ص: 28.

3-أحداث الثورة في سنتيها الأوليتين:

يذكر الأستاذ أبو قاسم سعد الله ان الثورة مرت بعدة مراحل: الانطلاق والهجوم والصمود ثم التكافؤ والغلبة فمن أول نوفمبر الى أوت 1956م تاريخ انعقاد المؤتمر الصومام يعتبر مرحلة الانطلاق الثورة[1].

ومع مرور الوقت، حققت الثورة الجزائرية تقدمًا ملحوظًا على المستويين السياسي والعسكري، رغم استمرار مشكلة نقص التسليح حتى عام 1955م، فقد سمح هذا النقص للسلطات الاستعمارية الفرنسية بحشد قواتها وإمكانياتها العسكرية لقمع المناطق الثائرة، وخلال النصف الأول من تلك السنة، ارتفع عدد الجنود الفرنسيين في الجزائر من 40 ألفًا إلى أكثر من 100 ألف، مدعومين بسلاح الجو، وسلاح المدفعية، والقوات البحرية[2]، بهدف تشديد الخناق على جيش التحرير الوطني، خاصة في المناطق الأولى والثانية بشرق البلاد.

وفي 23 يناير 1955م، شرعت القوات الفرنسية في تنفيذ عمليات "فيولات" و"فيرنيك"، التي استهدفت تمشيط جبال الأوراس وشمال قسنطينة، بهدف القضاء على الثورة في مهدها[3]، وفي سياق تصعيد القمع، نجح الحاكم العام جاك سوستيل في استصدار قانون الطوارئ، الذي بدأ تطبيقه رسميًا في 3 أبريل 1955م، كما صدرت تعليمات بتكثيف المراقبة السياسية والثقافية، وإقامة المحتشدات الجماعية لعزل السكان عن الثوار[4].

---

[1]-سعد الله أبو قاسم، **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1930-1962**، ط: 1،دار الغرب الاسلامي، بيروت،2007،ص: 31.

[2]-محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ص: 126.

[3]-محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ج 2، ص: 30.

[4]- محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص: 127.

أ- مؤتمر باندونغ ودره في دعم القضية الجزائرية:

ورغم الضغوط، وجدت الثورة الجزائرية صدى دوليًا مهمًا في مؤتمر باندونغ، المنعقد في إندونيسيا بين 18 و24 أبريل 1955م، حيث كان الحدث محطة حاسمة في دعم الشعوب الإفريقية والآسيوية لنضالها التحرري وشارك وفد جبهة التحرير الوطني ضمن الوفد المغاربي برئاسة صالح بن يوسف[1]، حيث استغل المؤتمر للتعريف بالقضية الجزائرية وكسب الدعم الدولي وقد بذل كل من حسين آيت أحمد ومحمد يزيد مجهودات كبيرة على دعم دول افرواسيوية بتأييد الجزائر في كفاحها، وكان المؤتمر فرصة لتجديد الإيمان بعدالة القضية الجزائرية، حيث أبدت الدول المشاركة تأييدها الكامل لكفاح الشعب الجزائري ودعمت نضاله السياسي لعزل الاستعمار الفرنسي وإدانة ممارساته[2].

وقد كان لهذا المؤتمر أثر كبير في فتح الأبواب أمام جبهة التحرير الوطني للدخول إلى المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، ولإثبات أن الثورة الجزائرية كانت شاملة وليست مجرد تمرد معزول، جاءت انتفاضة 20 أوت 1955م كدليل عملي على استمرار النضال وتصاعده، مما عزز من مكانة القضية الجزائرية في الساحة الدولية[3].

ب- هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 محطة فارقة في مسار الثورة الجزائرية:

منذ اندلا ع الثورة الجزائرية، حاولت الإدارة الفرنسية القضاء عليها بمختلف الوسائل، بدءًا بالحرب النفسية التي روجت لمزاعم عن استقرار الأوضاع في الجزائر، باستثناء بعض الاضطرابات المحدودة في منطقة الأوراس، والتي زعمت أنها ستتمكن من إخمادها قريبًا، لكن قادة الثورة كانوا يدركون أن هذا

---

[1]-محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962**،دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007،ص: 297.

[2]- جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، الجزائر، ص: 246.

[3]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج: 02، ص: 37.

التضليل الاستعماري يستهدف إضعاف عزيمة الثوار وتقويض دعم الشعب لهم، فقرروا الرد بعملية نوعية تثبت للعالم أن الثورة مستمرة وقوية، ومن هذا المنطلق، جاءت هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، بقيادة الشهيد زيغود يوسف، في المنطقة الثانية[1].

بحسب المؤرخ محمد العربي الزبيري، فإن المؤرخ العسكري شار هورن أشار في كتابه "تاريخ حرب الجزائر" أن هذه الهجومات جاءت نتيجة شعور بالإحباط واليأس كان يسيطر على زيغود يوسف ومساعده لخضر بن طوبال[2]، ومع ذلك، شكلت هذه العمليات دفعة قوية للثورة، حيث مكنت المجاهدين من الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة الفرنسية، مما ساعد على تجنيد وتسليح المزيد من المناضلين في المنطقة.

ففي 20 جوان 1955م، اختبر زيغود يوسف فعالية خطته بتنفيذ هجوم ناجح على مدينة سكيكدة، حيث تمكن من تعبئة نحو 2000 مناضل وشن هجوم واسع النطاق على المدينة وضواحيها[3]، وبعد ذلك، عقد اجتماعًا حاسمًا في دشرة زمان قرب سكيكدة، ضم عددًا من قادة الثورة، مثل عمار بن عودة، عبد الله بن طوبال، وصالح بوبنيدر، مسعود بوجريوة، البشير بوقادوم، عمر شباطي، محمد رعوة، اسماعيل زيقات، عبد المجيد كحل الراس، وعمار بوقلاز، حيث تم الاتفاق على تنفيذ هجومات منسقة في 20 أوت 1955م، عند منتصف النهار، تستمر ثلاثة أيام، وتستهدف كافة المرافق والمؤسسات الاستعمارية[4].

[1]- محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي**، ص: 43.

[2]-محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج: 02، ص: 38.

[3]- زهير احدادن، المرجع السابق، ص: 19.

[4]- المرجع السابق، ص: 40.

- **أهداف الهجومات:**

- كسر الحصار على الأوراس: كان الهدف الأساسي هو توسيع رقعة المواجهة وخلق بؤر توتر جديدة في الشمال القسنطيني، مما يخفف الضغط العسكري الفرنسي على منطقة الأوراس التي كانت تتعرض لحملات تمشيط مكثفة.

- نقل المعركة إلى المدن: سعى قادة الثورة إلى نقل الحرب من الجبال والأرياف إلى القرى والمدن، لإثبات أن الثورة ليست مجرد تمرد منعزل في المناطق النائية، بل حركة تحررية شاملة تشمل جميع أنحاء الجزائر[1].

- إقناع الرأي العام العالمي: أرادت جبهة التحرير الوطني التأكيد على أن الشعب الجزائري بأكمله يقف خلفها ومستعد لمواجهة الاستعمار حتى بأبسط الأسلحة، مما يعزز التعاطف الدولي مع القضية الجزائرية.

- تدويل القضية الجزائرية: كان من بين الأهداف دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال دورتها الـ55، مما يزيد من الضغط الدولي على فرنسا.

- تأكيد التضامن المغاربي: تزامن توقيت الهجومات مع الذكرى الثانية لنفي الملك المغربي محمد الخامس، في رسالة تضامن واضحة مع نضال الشعب المغربي ضد الاستعمار[2].

- **نتائج الهجومات:**

✓**على الصعيد الداخلي:**

- أجبرت هذه الهجومات العديد من المترددين على الانضمام للثورة، وأكدت أن التعامل مع الإدارة الاستعمارية لم يعد خيارًا مقبولًا.

- استشهد في المعارك عدد من المجاهدين وقادة العمل.

[1]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ج: 02، ص: 39.

[2]- المرجع نفسه، ص: 40.

- أدت إلى تمرد مجموعة من النواب الجزائريين في البرلمان الفرنسي، الذين طالبوا بوقف العمليات العسكرية والإفراج عن المعتقلين، مما شكل اعترافًا ضمنيًا بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي للشعب الجزائري[1].
- انضمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين رسميًا للثورة في 12 فيفري 1956م، وهو الموقف ذاته الذي اتخذه فرحات عباس في 22 أفريل 1956م.
- ساهمت في فك الحصار عن منطقة الأوراس، وزيادة حجم الدعم الشعبي للثورة.[2]

✓على الصعيد الخارجي:

- أوصلت رسالة قوية إلى الرأي العام الفرنسي والعالمي بأن الشعب الجزائري يرفض الاستعمار ويسعى لاستعادة سيادته.
- شكلت ضربة قوية للمحاولات الفرنسية لفرض سياسة الأمر الواقع والادعاء بأن الجزائر جزء من فرنسا.
- عززت موقف المجموعة الأفرو-آسيوية في الدفاع عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية، مما ساهم في تدويلها[3].

✓رد الفعل الفرنسي:

أثارت هجومات 20 أوت 1955م ذعر المستعمرين الفرنسيين، وأدت إلى رد فعل قمعي عنيف، حيث اعترفت السلطات الفرنسية بمقتل أكثر من 120 مستوطنًا فرنسيًا وإصابة 500 آخرين، لكن ردها كان وحشيًا، إذ شنت حملات قمع واسعة أسفرت عن استشهاد أكثر من 12 ألف جزائري، وإحراق القرى والمداشر، وإعدام المعتقلين العزل دون محاكمة، وعلق المؤرخ إيف كوريير على هذا الانتقام

[1]- محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي**، ص: 54.
[2]- المرجع نفسه، ص: 47.
[3]- نفسه، ص: 48.

الوحشي، قائلًا: "إن غالبية الأوروبيين أصابهم الذعر وفقدوا الثقة في إمكانية الحسم العسكري للقضية الجزائرية"[1].

شكلت هجومات 20 أوت 1955م نقطة تحول في مسار الثورة الجزائرية، حيث أثبتت أن النضال المسلح قادر على هز أركان الاستعمار الفرنسي، ونجحت في كسب المزيد من الدعم الداخلي والخارجي، وكانت هذه العمليات رسالة واضحة بأن الشعب الجزائري لن يتراجع عن هدفه الأسمى: الاستقلال التام عن فرنسا

ج- مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م محطة مفصلية في تاريخ الثورة:

بعد أقل من عامين على اندلا ع الثورة التحريرية، عقد قادة الثورة الجزائرية مؤتمرًا هامًا في 20 أوت 1956م بوادي الصومام، في قرية إفري أوزلاقن بالمنطقة الثالثة،وكان المؤتمر بمثابة اجتماع حاسم ضم أبرز القادة العسكريين والسياسيين، بهدف تقييم مسار الثورة، وتحديد استراتيجياتها المستقبلية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

-أهداف المؤتمر:

✓على المستوى الداخلي:

- تقويم المسارين السياسي والعسكري، بما يضمن توحيد الجهود وتعزيز فعالية الثورة.
- إعادة رسم الخارطة التنظيمية للتراب الوطني وفق معايير أكثر دقة.
- هيكلة جيش التحرير الوطني، وتحديد الرتب والترقيات بما يعزز الانضباط والتجانس داخل القوات.
- وضع رؤية مستقبلية لمسار الثورة داخل الوطن، والتخطيط لمراحلها القادمة. .[2]
- تشكيل قيادة سياسية تتولى الإشراف على إدارة الثورة، وتنسيق العمل بين الأجنحة المختلفة

[1] جمال قندل، **خطأ موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرها على الثورة الجزائرية 1957-1962**،ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص: 29.

[2] -مسعود عثماني، المرجع السابق، ص: 239.

✓ **على المستوى الخارجي:**

- تقييم نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، وسبل تحسين فعاليته.
- تعزيز العلاقات مع الدول الداعمة للثورة وكسب المزيد من الحلفاء الدوليين[1].
- بحث سبل تطوير التسليح، لضمان استمرار المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي.

– المشاركون في المؤتمر:

ضم المؤتمر قادة بارزين من مختلف المناطق، من بينهم زيغود يوسف، لخضر بن طوبال، وعمار بن عودة من المنطقة الثانية، إلى جانب كريم بلقاسم، محمدي السعيد، وعزالدين عميروش من المنطقة الثالثة، كما حضر علي ملاح، بوقرة، وأوعمران ممثلين عن المنطقة الرابعة، وبن مهيدي عن المنطقة الخامسة، وعبان رمضان عن منطقة الجزائر الحرة[2]، لم يتمكن وفد الأوراس من الحضور بسبب الظروف الصعبة التي كانت تمر بها المنطقة بعد استشهاد قائدها ديدوش مراد، بينما أرسلت منطقة الجنوب تقريرها إلى المؤتمر.

– القضايا المطروحة للنقاش:

ناقش المؤتمر مجموعة من القضايا الحيوية التي شملت:

- أسباب عقد الاجتماع وأهدافه الرئيسية.
- تقديم تقارير شاملة حول الوضع العام للثورة، تضمنت تقريرًا تنظيميًا، وآخر عسكريًا، بالإضافة إلى تقارير حول المالية والسياسة.
- تحديد القواعد السياسية الجديدة للثورة.
- توحيد الهياكل التنظيمية للثورة، بما في ذلك التقسيمات العسكرية والإدارية والسياسية.
- تقييم وضع جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني، والعمل على تعزيز مكانتهما.

[1]- المرجع نفسه، ص: 240.

[2]-زهير احدادن، المرجع السابق، ص: 30.

- تنظيم العمل الإعلامي والدعائي للثورة، وتطوير أساليب الحرب النفسية ضد العدو[1].
- مناقشة مختلف القضايا الأخرى ذات الصلة بتطور مسار الثورة.

– نتائج المؤتمر:

✓على المستوى السياسي:

حقق مؤتمر الصومام نتائج حاسمة عززت وحدة الثورة وقوتها. فقد أكد أن الكفاح المسلح أصبح أكثر تنظيمًا وتماسكًا، مشددًا على أن الهدف الأساسي للثورة هو القضاء على الاستعمار واستعادة السيادة الوطنية. ومن بين القرارات السياسية المهمة التي أقرها المؤتمر:

التأكيد على وحدة الشعب الجزائري، ورفض أي محاولات لتقسيمه.

التشديد على ضرورة تحقيق الاستقلال الوطني الكامل.

الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.[2]

اعتماد مبدأ "أولوية الداخل على الخارج"، مما يعني أن الجهود الرئيسية يجب أن تتركز داخل الجزائر، مع دعم الجهود الدبلوماسية في الخارج.

اعتماد "أولوية السياسي على العسكري"، مما يضمن أن يكون الكفاح المسلح موجهًا وفق استراتيجية سياسية واضحة.

استحداث منصب المحافظ السياسي، وهو مسؤول عن توعية الشعب وتوجيه الدعاية الإعلامية، كما يمتلك صلاحية إبداء الرأي في الخطط العسكرية لجيش التحرير الوطني.[3]

---

[1]–محمد الحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص: 136.

[2]– المرجع نفسه، ص: 139.

[3]– المرجع نفسه، ص: 138.

✓**على المستوى الخارجي:**

أشاد المؤتمر بالنجاحات الدبلوماسية التي حققتها جبهة التحرير الوطني، خاصة بعد مشاركتها في مؤتمر باندونغ، الذي خرج بتوصيات داعمة للقضية الجزائرية، وشدد المؤتمر على ضرورة تكثيف الجهود الدولية لتدويل القضية الجزائرية، وتعزيز وجودها في المحافل الدولية[1]، كما قرر تعيين محمد الأمين دباغين مسؤولًا عن العمل الخارجي.

إلا أن السلطات الفرنسية سرعان ما ردت على هذا التقدم الدبلوماسي بعمل عدائي، حيث قامت في 22 أكتوبر 1956م بعملية قرصنة جوية خطفت خلالها طائرة تقل أربعة من أبرز قادة الثورة، وهم: محمد خيضر، محمد بوضياف، أحمد بن بلة، وحسين آيت أحمد، وذلك أثناء رحلتهم من المغرب إلى تونس.

وأكد المؤتمر مجددًا التزامه بمبادئ بيان أول نوفمبر 1954م، داعيًا إلى تحقيق وحدة مغاربية، وعرض حل سياسي على فرنسا يقوم على الاعتراف بالجزائر كدولة مستقلة ذات سيادة كاملة[2].

✓**على المستوى العسكري:**

خرج المؤتمر بقرارات هامة لإعادة هيكلة جيش التحرير الوطني، كان أبرزها:

إعادة تقسيم الجزائر إلى ست ولايات بدلًا من خمس، بإضافة منطقة الصحراء وتعيين الشهيد علي ملاح قائدًا لها.

[1]- محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي**، المرجع السابق، ص: 50.

[2]- المرجع نفسه، ص: 51.

تغيير المصطلحات التنظيمية داخل الثورة، حيث أصبحت تسمية "المنطقة" تُعرف باسم "الولاية"، بينما أصبحت "الناحية" تُعرف باسم "المنطقة"، وهكذا أصبح التقسيم العسكري على النحو التالي: الولاية ←المنطقة←الناحية←القسمة[1].

تحديد خطوط واضحة لكل ولاية، مع وضع أنظمة إدارية وعسكرية أكثر تنظيمًا.

فيعد مؤتمر الصومام نقطة تحول في مسار الثورة الجزائرية، حيث نجح في توحيد صفوفها، وتعزيز بنيتها السياسية والعسكرية، وتحديد استراتيجياتها الداخلية والخارجية، كما أنه وضع أسسًا متينة لتسيير الكفاح المسلح بشكل أكثر فعالية، ورسخ مكانة جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي للشعب الجزائري. وقد ساهمت هذه القرارات في تعزيز موقع الثورة على الساحة الدولية، وإيصال صوت الجزائر إلى العالم، مما مهد الطريق نحو تحقيق الاستقلال لاحقًا في 1962.

د- هيكلة جيش التحرير الوطني الجزائري:

شهد جيش التحرير الوطني تطورًا تنظيميًا مهمًا، حيث تم لأول مرة توحيد القيادة العسكرية بين الولايات، مما عزز من مركزية السلطة، أصبح قائد الولاية يمثل السلطة السياسية والعسكرية لجبهة التحرير الوطني، برتبة صاغٍ ثانٍ (عقيد)، ويعاونه في مهامه ثلاثة ضباط برتبة صاغٍ أول (رائد)، يتخصص كل منهم في مجال معين: الأول بالشؤون العسكرية، والثاني بالشؤون السياسية، والثالث بالاتصال والمعلومات. كما تم توحيد التسميات داخل صفوف المجاهدين في الثورة، حيث تم اعتماد مصطلحات: المجاهد، المسبل، الفدائي، إلى جانب إعادة هيكلة الوحدات العسكرية، ابتداءً من نصف الفوج المكوّن من ستة عناصر (المجاهد، الجندي الأول)، وصولًا إلى الفيلق الذي يضم 350 مجاهدًا.

[1]-محمد الحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص: 58.

-تحديد الرتب العسكرية:

تم وضع نظام هرمي دقيق للرتب داخل جيش التحرير الوطني، حيث تقلّد قائد الولاية رتبة صاغٍ ثانٍ (عقيد)، فيما كان مساعده يحمل رتبة صاغٍ أول (رائد). أما قائد المنطقة فحمل رتبة ضابط ثانٍ (نقيب)، يساعده ضابط أول، بينما تولى قائد الناحية رتبة ملازم ثانٍ، بمساعدة ثلاثة ضباط برتبة ملازم أول. في المقابل، تقلّد قائد القسم رتبة مساعد أول، يعاونه ثلاثة برتبة رقيب أول. كما تم تحديد المرتبات الخاصة بالمجندين، إلى جانب تقديم منح عائلية مختلفة لدعمهم ماديًا[1].

-الهياكل التنظيمية:

✓المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CRNA):

يُعد المجلس الوطني للثورة الجزائرية الهيئة العليا القيادية للثورة، حيث يتكوّن من 34 عضوًا، نصفهم دائمون، والنصف الآخر مؤقت، كان هذا المجلس بمثابة البرلمان التشريعي للثورة، يجتمع مرة في السنة، أو عند طلب ثلثي أعضائه أو بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)،وكانت صلاحياته تشمل اتخاذ القرارات الكبرى المتعلقة بمسار الثورة، مثل إيقاف الحرب، المفاوضات، القرارات الاستثنائية، ويتم اتخاذ قراراته بأغلبية 30 صوتا ومنذ تأسيسه في أوت 1956م وحتى استقلال الجزائر في 1962م، عقد المجلس ست دورات، وتولى مسؤولية التشريع وإصدار القوانين الثورية، قبل أن يحل محله المجلس التأسيسي الوطني في سبتمبر 1962[2].

[1]-عبد الملك بوعزيوة، جبهة التحرير الوطني الجزائرية وعلاقتها بالحركة الوطنية المصالية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2، جزائر،2015، ص: 215.

[2]-يوسف قاسمي، مواثيق الثورة الجزائرية، دراسة تحليلية نقدية 1954-1962، اطروحة الدكتوراه في التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص: 161.

✓ **لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE):**

تُعد هذه اللجنة هيئة تنفيذية مهمتها الإشراف على الشؤون السياسية والتنظيمية للثورة، إلى جانب تنفيذ قرارات المجلس الوطني للثورة. تكونت اللجنة من خمسة أعضاء: عبان رمضان، كريم بلقاسم، سعد دحلب، العربي بن مهيدي، بن يوسف بن خدة، ويُلاحظ في تركيبتها غلبة العنصر السياسي على العسكري، حيث ضمّت ثلاثة من القادة السياسيين البارزين (عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب) مقابل اثنين من العسكريين (العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم)[1]، وفي إحدى دوراتها، طالبت اللجنة بالتخلي عن مبدئي أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري، وهو ما كان كريم بلقاسم من أشد المتحمسين لتطبيقه على أرض الواقع[2].

- وشهدت الثورة الجزائرية تنظيمًا دقيقًا وهيكلة محكمة، سواء على المستوى العسكري أو السياسي، مما عزز من فعاليتها وقوتها. ساهمت هذه التنظيمات في تحقيق وحدة الصف وتنسيق الجهود بين مختلف قادة الثورة، مما مهد الطريق نحو الاستقلال عام 1962.

[1]- المرجع نفسه، ص: 162.

[2]- ابراهيم لونيسي، **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962**، دار هومة، الجزائر، 2015،ص: 73.

الفصل الثالث:

الثورة من مؤتمرالصومام وحتى مفاوضات إيفيان

1- تطورات الثورة ما بعد مؤتمر الصومام

2- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

3- مشروع قسنطينة 20-05 أكتوبر 1958م

4- المفاوضات والاستقلال الجزائر

1- تطورات الثورة ما بعد مؤتمر الصومام:

بعد انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م، شهدت جبهة التحرير الوطني توسعًا كبيرًا من حيث التنظيم والانتشار، إذ بدأت معالم الثورة تتضح بشكل أدق، مما ساهم في فرز الصفوف وتحديد التوجهات، وقد التحقت شخصيات وتنظيمات وطنية بارزة بصفوف الجبهة، على غرار اتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين[1] وهو ما عزّز من وحدة الصف الوطني وامتد تأثير الثورة إلى مختلف مناطق البلاد.

وإذا كانت المرحلة الأولى من الثورة قد ركزت على دحض ادعاءات العدو، وإبراز نضالات جبهة التحرير الوطني، مع ترسيخ الشعور بالمسؤولية التاريخية وتأمين الدعم اللازم لجيش التحرير من مؤن وسلاح، فإن المرحلة التي تلت مؤتمر الصومام مثّلت انتقالًا نحو ترسيخ الثورة الجزائرية والوصول إلى الهدف الواضح: إعادة بناء الدولة المغتصبة واستعادة مكانتها[2]، وذلك من خلال تعبئة الجماهير الشعبية وتحقيق الانتصارات المتتالية في مختلف أنحاء الوطن[3].

أ- إضراب ال 8 أيام 28 جانفي-04 فبراير1957م:

مع مطلع سنة 1957م، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ إطلاق إضراب عام دام ثمانية أيام، بدءًا من 28 جانفي، وقد جاءت هذه الخطوة كجزء من استراتيجيات الثورة الهادف إلى زعزعة النظام الاستعماري، ما دفع السلطات الفرنسية إلى الرد بقمع عنيف[4]،وبذل المناضلون جهدًا كبيرًا في تنظيم حملة دعائية واسعة لإقناع الشعب بالمشاركة في الإضراب، وهو ما تحقق بنجاح باهر في يوميه الأول والثاني، خاصة في المدن الكبرى التي ركزت عليها القيادة الثورية.

---

[1]- محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2001، ص: 217.

[2]- الهادئ دورواز، **الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص: 90.

[3]- المرجع نفسه، ص: 91.

[4]-محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954-1962**،المرجع السابق، ص: 57.

كانت مدينة الجزائر نموذجًا لهذا النجاح، حيث سادت حالة من الشلل التام فكانت الشوارع خالية، والمتاجر والمحال التي يملكها الجزائريون مغلقة، وتغيب العمال والموظفون المسلمون عن أعمالهم فكان التنظيم دقيقًا تحت إشراف لجنة التنسيق والتنفيذ، التي قسمت مهامها إلى فرعين: فرع عسكري بقيادة العربي بن مهيدي بمساعدة ياسف سعدي، وفرع سياسي أشرف عليه بن يوسف بن خدة بمساعدة إبراهيم شرقي، وقد شارك في هذا العمل نحو 12,000 مناضل وزعوا على مختلف أحياء العاصمة[1].

ومع نهاية اليوم الثاني من الإضراب، ردت فرنسا بقوة، حيث قاد الجنرال ماسو حملة شرسة شارك فيها نحو 1000 جندي فرنسي، اقتحموا المحلات التجارية بالقوة، وأتلفوا محتوياتها، كما أخرجوا السكان من منازلهم وجمعوهم في محتشدات، ورغم ذلك، استمر الإضراب طيلة ثمانية أيام كاملة.

لم يتوقف القمع بعد نهاية الإضراب، فقد واصلت فرنسا حملة الاعتقالات، ومن بين من طالتهم كان القائد الثوري العربي بن مهيدي، الذي اعتقل في 25 فيفري 1957م،وسُلّم للكولونيل بيجار، ثم إلى الجنرال أوساريس، قائد المصالح الخاصة التابعة للجيش الفرنسي، الذي أشرف على تعذيبه ثم أعدمه بطريقة وحشية، قبل أن تُروّج السلطات خبر "انتحاره" داخل السجن،وكان استشهاد القائد المناضل بن مهيدي بتاريخ 11 مارس 1957م، بعد أيام من اعتقاله[2].

وفي الشهر نفسه، مارس 1957م، قرر أربعة من أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وهم بن خدة وكريم بلقاسم وسعد دحلب وعبان رمضان، مغادرة الجزائر تفاديًا للاعتقال، فاتجه كريم بلقاسم وبن خدة نحو تونس، بينما سافر عبان وبن بلة إلى مدينة تطوان المغربية.

[1]- زهير احدادن، المرجع السابق، ص: 38.

[2]- المرجع نفسه، ص: 39.

ورغم الاعتقالات والتضييق ومحاولات تفكيك صفوف الثوار، واصل الفدائيون والمسبلون نضالهم، مؤكدين أن ما تقوم به السلطات الاستعمارية من قمع لا يزيدهم إلا صمودًا، ولا يحقق لها أية جدوى تذكر[1].

ب- المنظمات الجماهرية كأداة نضالية في الثوة:

إن نجاح الثورة الجزائرية لم يكن ممكناً دون تعبئة وتجنيد الجماهير الشعبية[2]، حيث كان الهدف الأسمى من الثورة هو تحرير هذه الجماهير من هيمنة الاستعمار الفرنسي وظلمه، ومن هذا المنطلق، أولى مؤتمر الصومام أهمية كبرى لتنظيم الجماهير ضمن هياكل تخضع لمبادئ جبهة التحرير الوطني، وتعمل في خدمة الثورة.

- **دور الفلاحين:**

منذ البداية، ركّز مؤتمر الصومام على الفلاحين باعتبارهم القاعدة الواسعة في المجتمع الجزائري، منبها إياهم إلى خطر الانجرار وراء إغراءات الإدارة الفرنسية، وقد شدد المؤتمر على أن الحل الجذري للمشاكل الزراعية لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار الاستقلال والتحرر، بعيدًا عن الإصلاحات الوهمية التي كانت تقدمها السلطات الاستعمارية[3].

- **الاتحاد العام للعمال الجزائريين:**

تأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956م كقوة مضادة للنقابات الفرنسية والمصالية، ولعب دورًا كبيرًا في الثورة وشارك بقوة في إضراب الثمانية أيام، حيث أصدر نداءً يوم 26 جانفي 1957م يدعو العمال الجزائريين للمشاركة فيه[4]، وقد ساهم في إنجاح الإضراب من خلال

---

[1]- المرجع نفسه، ص: 40.

[2]-محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954-1962**،المرجع السابق، ص: 58.

[3]- المرجع نفسه، ص: 59.

[4]-عبد الكريم طهير، "الاتحاد العام للعمال الجزائريين ودوره في الدفع بإضراب الثمانيّة أيام 28 جانفي – 4 فيفري 1957"،مجلة القرطاس، المجلد: 12،العدد: 02، (2024)، ص: 24.

التحضير والتنظيم المحكم، ورغم التضييق الإعلامي والدعائي الفرنسي، بلغت نسبة المشاركة في الإضراب حوالي 99%، وردت السلطات الفرنسية بإجراءات قمعية كاستدعاء المعلمين والموظفين بالقوة، واستجوابهم، وحتى إجبارهم على أعمال التنظيف، بالإضافة إلى اعتقال العديد من مناضلي الاتحاد[1].

- **الاتحاد العام للطلبة الجزائريين:**

انخرط الطلبة الجزائريون في الثورة، خاصة بعد إضراب 19 ماي 1956م، وكان من بينهم من التحق بصفوف جيش التحرير، أمثال العربي الزبيري، وقد جاء تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال مؤتمر باريس بين 8 و14 جويلية 1955م كخطوة لتنظيم وتأطير هذه الفئة وربطها بالثورة[2]، ونظرًا لتكوينهم الثقافي، أسندت للطلبة مهام حساسة وهامة داخل الثورة،[3] وأثبتوا ولاءهم لمبادئها، غير أن نشاط المنظمة توقف بقرار من جبهة التحرير الوطني في 14 أكتوبر 1957[4].

- **الاتحاد العام للتجار الجزائريين:**

أُسّس هذا الاتحاد في 20 سبتمبر 1956م استجابة لتوصيات مؤتمر الصومام، الذي رأى ضرورة سحب التمثيل التجاري من أيدي العنصريين المؤيدين للاستعمار، لعب الاتحاد دورًا هامًا خلال إضراب الثمانية أيام[5]، مما دفع السلطات الاستعمارية إلى التهديد بقطع رؤوس المنظمات الاقتصادية والتجارية الجزائرية، وسعت إلى إنشاء نظام معلوماتي لمراقبتهم واعتقالهم[6].

---

[1]- المرجع نفسه، ص: 26.

[2]- مجموعة من مؤلفين، **أعمال ملتقى حول الدبلوماسية الجزائرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الإقليمية والاستراتيجية الدولية**، منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية الجزائر، 2018، ص: 146.

[3]- عمار هلال، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان الحرب التحريرية 1954**، ط5، دار هومة، الجزائر، 2012، ص: 45.

[4]- المرجع نفسه، ص: 48.

[5]- محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي**، المرجع السابق، ص: 60.

[6]- عبد الكريم طهير، المرجع السابق، ص: 26.

- **المرأة الجزائرية في الثورة:**

شاركت المرأة الجزائرية بفعالية في الثورة، من خلال انخراطها في المنظمات الجماهيرية التي أنشأتها جبهة التحرير الوطني، وتقلدت خلالها مسؤوليات متعددة، وبرز دورها بشكل خاص خلال الإعداد لإضراب الثمانية أيام، حيث نظم "ياسف سعدي" بمعية علي لابوانت وجميلة بوحيرد وزهرة ظريف[1]، اجتماعًا يوم 20 جانفي 1957م ضم نحو 30 امرأة لتوزيع المهام، من بينها زيارة المنازل، نشر الوعي، وتوزيع منشورات توضح أهداف الإضراب وتحث على الانضمام إليه[2].

ج- انعقاد مجلس الوطني للثورة في القاهرة:

شهدت الفترة ما بين 1957 و1960م تحولات كبيرة في هياكل جبهة التحرير الوطني، نتيجة للظروف المحيطة بالثورة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، جاءت هذه التغييرات استجابة للحاجة الملحة إلى تنظيم العمل الثوري وتدعيمه بطريقة أدق وأكثر شمولية، خاصة في ظل التطورات المحلية والدولية المتسارعة.

وفي هذا السياق، انعقد المجلس الوطني للثورة في دورته من 20 إلى 28 أوت 1957م بالقاهرة، والتي عُدت واحدة من أقصر الدورات لكنها كانت مفصلية في مسار الثورة الجزائرية. ورغم التوترات الشديدة التي كادت أن تفضي إلى انقسام خطير وربما مأساة دموية، إلا أن الروح الوطنية تغلّبت في النهاية[3].

خلال هذا الاجتماع، كان عبان رمضان من أبرز الشخصيات الحاضرة، حيث أعيد مناقشة مبدأ أولوية السياسي على العسكري، وكذلك أولوية الداخل على الخارج، مما جعله يصطدم مع عدد من

[1]-هبة كلاش، اسهامات المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، الجزائر، 2024، ص: 216.

[2]- المرجع نفسه، ص: 217.

[3] - محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ج: 02، ص، ص: 98، 99.

القيادات المصنفة ضمن الجناح العسكري، ويتحدث الزبيري عن المرونة التي أبدتها المجلس بخصوص هاته القضايا[1].

شارك في هذه الدورة 23 عضواً، من بينهم 10 عسكريين أبرزهم: عمارة بوقلاز، عمار بن عودة، هواري بومدين، عبد الحفيظ بوصوف، دهيلس سليمان، عبد الله بن طوبال، كريم بلقاسم، محمد العموري، عمر أوعمران، ومحمود الشريف، أما الأعضاء المصنفون كسياسيين فكانوا: عبان رمضان، فرحات عباس، بن يوسف بن خدة، محمد بن يحي، سعد دحلب، أحمد فرانسيس، إبراهيم مزهودي، الطيب الثعالبي، توفيق المدني، امحمد يزيد، الأمين دباغين، وعبد الحميد مهري[2].

وتم خلال هذه الدورة توسيع المجلس الوطني من 34 إلى 45 عضواً[3]، كما رُفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من 5 إلى 9 أعضاء دائمين، بالإضافة إلى تمثيل السجناء بخمسة أعضاء، ولاحظ المراقبون آنذاك إقصاء كل من بن يوسف بن خدة وسعد دحلب من اللجنة، كونهما محسوبين على عبان رمضان، الذي بدأت بعض القيادات في التآمر عليه، قبل أن يُغتال في ظروف غامضة بالمغرب في شهر ديسمبر 1957م.

د–الأسلاك الشائكة وسيلة استعمارية لإجهاض العمل الثوري:

- **خط موريس:**

تميزت عودة أندري موريس إلى منصب وزير الدفاع في حكومة بورجيس مونوري بطابع خاص، اتسم بإصرار شديد على تعزيز القدرات العسكرية الفرنسية، سواء من حيث الموارد البشرية أو الإمكانيات المادية، وجاء ذلك في ظل سعي فرنسا لإيجاد حل جذري لمواجهة الثورة الجزائرية، خاصة بعد فشلها في القضاء عليها سياسيًا وعسكريًا، وفي هذا السياق، أصدر موريس قرارًا يوم 20 جوان

[1] – المرجع نفسه، ص: 99.

[2] – مصطفى الهشماوي، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2017، ص: 133.

[3] – المرجع نفسه، ص: 143.

1957م يقضي بإنشاء خط دفاعي مكهرب يمتد على طول الحدود الجزائرية مع تونس والمغرب[1]، بعرض يتراوح بين 6 إلى 12 كيلومترًا، بدأ العمل فيه في أوت 1956م واستُكمل في سبتمبر 1957م، بهدف عرقلة تقدم الثورة ومنع تسرب الدعم الخارجي للمجاهدين.

- **خط شال:**

أنشئ خط شال على نفس النهج الذي سار عليه خط موريس، ولكن في ظروف أكثر تطورًا، امتد هذا الخط من الشمال إلى الجنوب الجزائري، وشكّل حاجزًا دفاعيًا مكهربًا يتكون من أسلاك شائكة، وحقل ألغام بعرض 50 مترًا، وسياج مكهرب، بالإضافة إلى أحزمة من الأسلاك لحماية حقل الألغام من الحيوانات، تراوح عرض حزام الألغام بين 12 إلى 40 مترًا حسب تضاريس المنطقة[2]، وقد كان الهدف الأساسي من هذه التحصينات هو غلق الحدود الشرقية والغربية للجزائر، لتتحول بذلك إلى ساحة مغلقة تُدار فيها الحرب ضد المجاهدين، في محاولة لحرمان الثورة من أي إمدادات خارجية[3].

هـ- عودة ديغول إلى الحكم – 1 جوان 1958م:

عاد الجنرال شارل ديغول إلى الساحة السياسية بعد غياب دام خمس سنوات بعد الانسحاب الاختياري وعاد في عمر 58[4]، على خلفية انقلاب 13 ماي 1958م، ليُكلَّف بقيادة فرنسا وإنقاذ الجمهورية الخامسة[5] من أزمتها، ورغم ما رافق عودته من آمال لدى الفرنسيين بإمكانية إيقاف الثورة

---

[1]- جمال قندل، **خطأ موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرها على الثورة الجزائرية 1957-1962**، ط1، دار الصياد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص: 43.

[2]- المرجع نفسه، ص: 91.

[3]- يوسف مناصرية وآخرون، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2000، ص: 73.

[4]- محمد عباس، المرجع السابق، ص: 621.

[5]- عبد الرحمن بن عمير النعيمي، دور جمعية العلماء المسلمين في الثورة الجزائرية، ط1، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2002، ص: 473.

الجزائرية، إلا أن الواقع جاء مغايرًا؛ فقد اختار ديغول مواصلة الحرب بدلاً من إنهائها، مما ساهم في زيادة اشتعالها وتأجيجها[1].

2- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية G.P.R.A:

في أعقاب مؤتمر طنجة المنعقد ما بين 27 و30 أبريل 1958م، والذي جمع بين ثلاثة تنظيمات سياسية بارزة من دول المغرب العربي؛ الحزب الدستوري التونسي، حزب الاستقلال المغربي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية ممثلة بفرحات عباس، كريم بلقاسم، عبد الحميد مهري، ومحمد بوصوف، تم الاتفاق على دعم إعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الخارج، وفي سياق ذلك، كانت لجنة التنسيق والتنفيذ تعمل، منذ ربيع 1958م، على توحيد سلطة جبهة التحرير الوطني ضمن إطار حكومي منظم يضم وزراء[2].

وقد عُقد اجتماع حاسم للجنة في القاهرة يوم 9 سبتمبر 1958م، ترأسه فرحات عباس وتولى عبد الحميد مهري كتابة محضره، حيث تقرر بالإجماع تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة رئيس وزراء ونائبين له، إضافة إلى 14 وزيرًا و3 كتّاب دولة[3]، وتم التأكيد على ضرورة إبلاغ الدول الشقيقة والسعي إلى اعترافها الرسمي بهذه الحكومة الجديدة[4].

شهدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في ليلة أول نوفمبر 1954م وحتى استرجاع السيادة الوطنية في يوليو 1962م، سلسلة من الأحداث والتطورات الهامة على الصعيدين السياسي والعسكري، ومن

---

[1]-بسام العسلي، **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، ط1، دار النفائس، بيروت، 1984، ص: 189.

[2]-محمد العربي الزبيري، **قراءة في كتاب عبد الناصر والثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 128.

[3]- علي تابليت، **فرحات عباس رجل دولة**، ط: 2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص: 6.

[4]-محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ج: 02، ص: 99.

أبرز هذه المحطات تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م، وهو حدث يُعد نتيجة طبيعية لجملة من الظروف الداخلية والخارجية التي عاشتها الثورة[1].

أ- الظروف الداخلية التي أدت إلى تأسيس الحكومة المؤقتة:

- **سياسيًا:**

جاء تأسيس أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية، وهو "لجنة التنسيق والتنفيذ"، تنفيذاً لقرارات مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م، بهدف تنظيم الثورة وقيادتها بشكل أكثر فاعلية، لكن تعقيدات الواقع والصعوبات الأمنية، خاصة بعد فشل معركة الجزائر سنة 1957م والرد القمعي العنيف من السلطات الفرنسية، دفعت هذا الجهاز إلى الانتقال خارج الوطن (تونس) لمحاولة تسيير شؤون الثورة، كما أدت الخلافات الداخلية، مثل اغتيال عبان رمضان نتيجة صراعه مع كريم بلقاسم، إلى تفاقم الأزمة التنظيمية داخل الثورة وفي ظل هذه المعطيات، ومع تصاعد سياسة ديغول العسكرية والسياسية، أصبح من الضروري إيجاد إطار سياسي شرعي يمثل الثورة ويساهم في تسريع المفاوضات نحو تسوية سلمية[2].

- **عسكريًا:**

شهد عام 1958م تصعيدًا ملحوظًا في العمليات العسكرية من جانب القوات الفرنسية التي طورت استراتيجياتها وتكتيكاتها لمجابهة حرب العصابات، مما أضعف قدرات جيش التحرير الوطني، كما أن الخطوط المكهربة (خطا موريس وشال) تسببت في خسائر كبيرة في صفوف المجاهدين، حيث استشهد الكثير منهم أثناء محاولات اختراق هذه الحواجز خلال عامي 1958 و1959م،فشكل هذا الوضع ضغطًا كبيرًا على الثورة وفرض ضرورة إعادة تنظيمها سياسيًا وعسكريًا[3].

---

[1]-محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي**، المرجع السابق، ص: 88.

[2]- المرجع نفسه، ص: 90.

[3]-عمر بوضربة، **نشاط الدبلوماسي للحكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960**، دار الحكمة، الجزائر،2012، ص: 26.

- **اجتماعيًا:**

كانت الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري، سواء داخل البلاد أو على الحدود (في تونس والمغرب)، متدهورة للغاية، ووفقًا لتقرير السياسة العامة الذي أعده فرحات عباس في 20 جوان 1958، فإن تأسيس الحكومة المؤقتة جاء استجابة عاجلة لمطالب الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني، خاصة في ظل ما سببته الإجراءات العسكرية الفرنسية من تدهور اقتصادي واجتماعي كبير[1].

ب- الظروف الخارجية:

لعبت العوامل الخارجية دورًا بارزًا في دفع قيادة الثورة، ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ، إلى التفكير بجدية في إنشاء حكومة مؤقتة، ومن أبرز هذه العوامل:

- **الضغوط الإقليمية:**

مارست تونس والمغرب ضغوطًا على الثورة بعد إعلان فرنسا حقها في ملاحقة عناصر جيش التحرير الوطني عبر الحدود، ورغم ذلك، اعترف البلدان بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي للشعب الجزائري، وطرحا فكرة إنشاء حكومة مؤقتة[2].

- **عودة الجنرال ديغول:**

مع عودة ديغول إلى السلطة بدعم من الجيش الفرنسي، تغيرت طبيعة الصراع، حيث سعى لعزل جبهة التحرير سياسيًا في المنطقة[3]، وقدّم تنازلات لكل من تونس والمغرب[4]، منها إغلاق المراكز العسكرية في المغرب (14 جوان 1958م)، وسحب القوات الفرنسية من التراب التونسي (17 جوان 1958)، باستثناء بنزرت.

---

[1]- محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي**، المرجع السابق، ص: 96.

[2]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص: 32.

[3]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ج: 02، ص-ص: 127-132.

[4]- محمد العربي الزبيري، **قراءة في كتاب عبد الناصر والثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 127.

- **الدعم العربي والدولي:**

ساهمت التطورات في المشرق العربي، مثل وحدة مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة، وتعاطف العالم العربي إثر العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف (8 فيفري 1958م)، في تعزيز الحاجة لتشكيل هيئة سياسية تمثل الثورة دوليًا، وفي هذا السياق، أرسل فرحات عباس رسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر أكد فيها أن إنشاء الحكومة المؤقتة جاء استجابة لنداء العروبة المتصاعد في الوطن العربي، وتجسيدًا للإرادة السياسية للشعب الجزائري[1].

ج- تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

أمام تعقيد الوضع العام وعجز لجنة التنسيق والتنفيذ عن فرض سيطرتها عليه بسبب التناقضات الداخلية والتقديرات المختلفة بخصوص سياسة ديغول، تقرّر الانتقال إلى مرحلة جديدة من الكفاح عبر تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وذلك كخطوة سياسية تهدف إلى تجاوز العراقيل الموضوعية[2] التي قد تعيق الثورة، ولإثبات الجدية في الاستمرار نحو الاستقلال.

فتأسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م، وشكّلت نقطة تحوّل حاسمة في مسار الثورة التحريرية، خاصة على الصعيد الدولي، حيث أظهرت للعالم أن القضية الجزائرية بلغت مرحلة اللاعودة[3]، وجاءت هذه الخطوة بعد أن قامت لجنة دراسة إمكانية التأسيس، المتكوّنة من عمر أوعمران وبن طوبال وفرحات عباس، بإعداد تقريرها خلال الفترة الممتدة من جويلية إلى سبتمبر 1958م، بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ.

---

[1]- المرجع نفسه، ص: 37.

[2]- محمد حربي، **الجزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترمة: كميل قصير داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت لبنان، 1983،ص: 185.

[3]- الطاهر الجبلي، **الامداد بالسلاح خلال الثورة 1962،1954م**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص: 396.

وبعد اتخاذ القرار، قامت اللجنة بإبلاغ الدول الشقيقة لطلب دعمها واعترافها بالحكومة الجديدة، فكان عبد الحميد مهري على اتصال مع فتحي الديب، في حين زار أمين دباغين والعقيد بوصوف المملكة المغربية للاطلاع الملك محمد الخامس على القرار، وزار كريم بلقاسم ومحمود شريف تونس لتقديم القرار إلى الحبيب بورقيبة، كما تم إرسال بيان تأسيس الحكومة المؤقتة إلى جميع السفارات العربية بالقاهرة، بالإضافة إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر[1].

وفي مساء يوم 19 سبتمبر 1958م، من مقر جبهة التحرير لشمال إفريقيا بشارع عبد الحق ثروت رقم 32 في القاهرة، أعلن فرحات عباس، محاطاً بستة من وزرائه، عن ميلاد الحكومة المؤقتة باللغة الفرنسية، وبُثّ الإعلان مباشرة عبر الإذاعة للشعب الجزائري[2]، حيث تألّفت الحكومة من 14 وزيراً ونائبين للرئيس و3 كتاب دولة[3].

وجاءت تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على نحو التالي: فرحات عباس رئيس الوزراء، بن بلة نائب أول لرئيس الوزراء كريم بلقاسم وزيرا الدفاع، محمد الأمين دباغين وزيرا للشؤون الخارجية، بن طوبال وزيرا للشؤون الداخلية، محمود الشريف وزيرا للتسليح والتموين، بوصوف وزيراللمواصلات،عبد الحميد مهري لشؤون شمال افريقيا، فرنسيس للاقتصاد والمالية، محمد يزيد للاستعلامات، بن يوسف بن خدة وزيرا للشؤون الاجتماعية، توفيق المدني وزيرا للشؤون الثقافية، (حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر، الأمين خان، عمر صديق، مصطفى اسطنبولي) وزارة الداخلية.(انظر الملحق رقم 04)

وتكوّنت تركيبة الحكومة من مزيج أربعة تيارات: حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، نشطاء سياسيين، والضباط العسكريين، مع هيمنة واضحة للتيار العسكري

---

[1]–محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي**، المرجع السابق، ص: 108./محمد العربي الزبيري، **قراءة في كتاب عبد الناصر والثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 129.

[2]– علي تابليت، مرجع السابق، ص:8.

[3]– أزيحه زيدان المحامي، **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة**، دار الهدى، الجزائر، 1965، ص: 133.

الثلاثي، الذي كانت له الكلمة العليا في الربط والحل، ما عمّق الانقسام بين الجناحين السياسي والعسكري[1]، ومثلت الحكومة المؤقتة الجهاز التنفيذي، بناءً على قرار الهيئة التشريعية المتمثّلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية[2].

د- المواقف من تأسيس الحكومة المؤقتة:

- **الموقف الداخلي:**

أشار فرحات عباس في تقرير السياسة العامة يوم 20 جوان 1959م إلى أن تأسيس الحكومة المؤقتة جاء استجابة لمطالب الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني، كما أشار كريم بلقاسم إلى أن هذا الحدث يعدّ ثاني أهم تاريخ في الثورة بعد اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954[3]، وقد قوبلت هذه المبادرة بحماس شعبي واسع، غير أن بعض قادة الولايات الداخلية عبّروا عن استيائهم من طريقة اتخاذ القرار، معتبرين أنه كان مفاجئاً وتجاوزاً لصلاحيات المجلس الوطني للثورة، الجهة الشرعية الوحيدة المخوّلة بهذا النوع من القرارات، كما اعتُبر تعيين فرحات عباس "المعتدل" على رأس الحكومة دليلاً على رغبة قيادة الخارج في فرض وصايتها على الداخل، ما أدّى إلى بروز بوادر انقسام بين السياسيين والعسكريين[4].

---

[1]- صالح بالحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-**1965، ط: 1،دار قرطبة، الجزائر، 2006،ص: 34.

[2]-محمد البجاوي وآخرون، **الثورة الجزائرية والقانون**، دار اليقظة العربية للتأليف وترجمة والنشر، الجزائر، 1965، ص: 118.

[3]-محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي**، المرجع السابق، ص: 111.

[4]- المرجع نفسه، ص: 113.

- **المواقف الدولية:**

الدول العربية: بادرت الدول العربية بالاعتراف بالحكومة المؤقتة، وكان من أوائل المعترفين بها مصر وسوريا والعراق وليبيا، ثم تونس والمغرب والسعودية والأردن وفلسطين واليمن ولبنان وباكستان، في أيام 19 و20 و22 سبتمبر 1958م[1].

- **الكتلة الشيوعية:** أبدت دول الكتلة الشرقية، التي ساندت الثورة الجزائرية منذ انطلاقها، دعماً واضحاً للحكومة المؤقتة، حيث أعلنت الصين الشعبية اعترافها بها يوم 22 سبتمبر، تلتها كوريا الشمالية في 25 سبتمبر، ثم فيتنام الشمالية في 26 سبتمبر[2]، بينما تأخّر الاتحاد السوفييتي في الاعتراف بسبب توجهات خروتشوف بعدم التدخل في شؤون الدول.

- **دول العالم الثالث:** تلقّت الحكومة المؤقتة تهاني ودعم العديد من الدول الآسيوية والإفريقية، مثل إندونيسيا التي أعلنت اعترافها الرسمي يوم 27 سبتمبر، تلتها أنغولا وغانا وغينيا يوم 10 جويلية 1959[3].

- **الكتلة الغربية:** تجاهلت الدول الغربية، وعلى رأسها فرنسا وحلفاؤها، إعلان تشكيل الحكومة المؤقتة، وركّزت بدلاً من ذلك على استفتاء الجمهورية الخامسة المقرر يوم 26 سبتمبر 1958م في الجزائر، بهدف التقليل من أهمية هذا الحدث، إلا أن الاعترافات المتتالية بالحكومة المؤقتة أضعفت الموقف الفرنسي دولياً، وفتحت الباب أمام الأمم المتحدة للاعتراف بشرعية المطالب الجزائرية، مما زاد الضغط على فرنسا وأفشل محاولاتها في تجميد القضية الجزائرية تحت ذريعة غياب محاور شرعي[4].

---

[1]-علي تابليت، المرجع السابق، ص:09.

[2]عمر بوضربة، مرجع السابق، ص 60.

[3]- المرجع نفسه، ص: 61.

[4]-نفسه، ص: 62.

3- مشروع قسنطينة 20-05 أكتوبر 1958م:

في سياق زيارته إلى الجزائر من 2 إلى 5 أكتوبر 1958م، أعلن الجنرال ديغول عن مشروع قسنطينة، بعد أن أطلعه أحد ضباط الشؤون الأهلية على أن الفقر والبطالة من الأسباب الرئيسية لاندلا ع الثورة الجزائرية، وأن تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية قد يسهم في احتوائها، وبناءً على ذلك، تم تخصيص غلاف مالي ضخم بلغ 242 مليار فرنك قديم سنة 1959م، ليرتفع إلى 326 مليار في سنة 1960م[1].

وكان الهدف الأساسي من هذا المشروع هو كسب الرأي العام الدولي وتقديم صورة توحي بأن فرنسا تسعى بجدية لتحسين أوضاع الجزائريين، بينما في الواقع كان المشروع محاولة لاحتواء الثورة وإفراغها من مضمونها السياسي[2].

أ- الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمشروع:

- بناء أحياء سكنية استعجالية تهدف إلى إحكام الرقابة على السكان الجزائريين.
- منح وظائف محدودة لبعض الجزائريين في محاولة لاستمالتهم إلى صفوف السلطات الاستعمارية.
- فتح المجال لتعليم اللغة الفرنسية لفئة من الشباب بهدف استخدامهم كأدوات لخدمة الاستعمار.
- إنشاء بعض المدارس والمراكز الصحية.

ب- الجانب الفلاحي والزراعي للمشروع:

- ترميم 50,000 هكتار من الغابات.
- حماية حوالي 300,000 هكتار من الأراضي الزراعية.

---

[1]-سمير بن سعيدي، "جهود الفرق الادارية مختصة في تطبيق مشروع قسنطينة 1958-1962زمورة بالشرق الجزائري نموذجا"،المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد: 05،العدد: 01، (2021)،ص: 736.

[2]-محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي**، المرجع السابق ص: 271.

- زراعة 100,000 هكتار جديدة.
- توزيع 250,000 هكتار من الأراضي الزراعية على الفلاحين، للحد من النزوح الريفي.
- توفير 400,000 وظيفة جديدة.
- بناء نحو 200,000 مسكن لإيواء ما يقارب مليون شخص[1].

لكن رغم هذا، فشل المشروع كما فشلت قبله المشاريع الاستعمارية الأخرى، فقد جاء متأخرًا، في وقت كان الشعب الجزائري قد تجاوز مرحلة الارتباك وأصبح أكثر وعيًا بقضيته، فلم تعد مثل هذه الإغراءات تنطلي عليه ولذلك رفضت جبهة التحرير الوطني المشروع، وردت عليه بالموقف الواضح، في حين قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بشرح مخاطر المشروع للرأي العام العالمي، مؤكدة أن الحل الحقيقي يكمن في الاستقلال، لا في التجميل المؤقت للاستعمار[2].

ج- سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958م:

في ندوة صحفية عقدها شارل ديغول بقصر ماتينيون يوم 23 أكتوبر 1958م أمام نحو 300 صحفي، قدم مبادرة موجهة إلى الثوار الجزائريين[3]، تمحورت حول وقف القتال وتسليم الأسلحة، ورغم اعترافه بشجاعة مقاتلي جيش التحرير الوطني، إلا أن الهدف الحقيقي من المبادرة كان إحداث انقسامات داخل صفوف الثورة.

وقد تجاوب مع هذا الطرح بعض المناضلين، خاصة من المنطقة الرابعة، حيث عرض ديغول وقفًا للقتال يمتد لأربع سنوات، تهيئةً لما وصفه بالسلم، وتحدث بعدها بوضوح عن رؤيته لمستقبل الجزائر في

---

[1]-سمير بن سعيدي، المرجع السابق، ص: 737.

[2]محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي**، المرجع السابق ص: 272.

[3]- رمضان بوغدة، "عرض الجنرال ديغول سلم الشجعان وتقرير المصير، وتأثيراتها على الثورة"، حوليات، جامعة قالمة، رقم: 02، (2008)، ص: 95.

إطار فكرة "الجزائر جزائرية"، أي دولة ذات شخصية مستقلة لكنها مرتبطة بفرنسا بعلاقات وثيقة، كما قدّم عرضًا أطلق عليه "سلم الشجعان"، الذي يتيح للجزائريين حق تقرير المصير[1].

رغم أن هذا العرض لقي اهتمامًا، إلا أنه قوبل بانتقادات من اليسار المعتدل في فرنسا، الذي رآه مقدمة حتمية للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، أما من الجانب الجزائري، فقد اعتبر فرحات عباس أن العرض لا يتضمن حلًا سياسيًا حقيقيًا للقضية الجزائرية، بل مجرد وقف لإطلاق النار، ودعا بدلًا من ذلك إلى إنهاء الحرب بشكل كامل[2].

وفي 16 سبتمبر 1959م، أعلن ديغول رسميًا عن مبدأ تقرير المصير، وهو ما أكد عليه لاحقًا في ندوته يوم 10 نوفمبر 1959م، حين أبلغ الحكومة المؤقتة الجزائرية بأن وقف إطلاق النار لن يتحقق دون التوصل إلى اتفاق يضمن تطبيقًا فعليًا لتقرير المصير[3].

لقد شكّل عرض "سلم الشجعان" فرصة لفتح باب المفاوضات بين فرنسا والثورة الجزائرية، غير أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم تُقدِم على اغتنام هذه المبادرة، ربما لعدم ثقتها في نوايا فرنسا أو لاعتقادها أن الشروط المطروحة لا تلبي تطلعات الشعب الجزائري في نيل استقلاله الكامل[4].

وهكذا، فإن المبادرات التي قدمها ديغول، رغم ما حملته من دعوات للسلم وتقرير المصير، لم تكن كافية لإقناع جبهة التحرير الوطني ولا الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لأنها تجاهلت جوهر القضية الجزائرية المتمثل في الاستقلال التام والاعتراف بالسيادة الوطنية، فقد بدا واضحًا أن محاولات فرنسا

---

[1]- المرجع نفسه، ص: 102.

[2]- الشيخ بوشيخي، المرجع السابق، ص: 283.

[3]-الرائد ملاح، **وثائق الرائد عمار ملاح وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس الناحية 3 بوعريف**، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص: 259.

[4]-شارل روبير آجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت باريس، 1982، ص: 174.

كانت تهدف إلى الحفاظ على مصالحها في الجزائر أكثر من سعيها إلى إنهاء الاستعمار فعليًا، وهو ما دفع الثورة الجزائرية للاستمرار في كفاحها حتى تحقيق الهدف المنشود: الحرية والاستقلال.

4- المفاوضات والاستقلال الجزائر:

تُعد مرحلة المفاوضات(1960-1962م)، والتي وصفها العربي الزبيري بالمرحلة الثالثة والأخيرة في مسار الثورة الجزائرية، تتويجًا لنضال طويل وشاق خاضه الشعب الجزائري، فقد مثلت هذه المرحلة نقطة التحول الحاسمة التي انتقل فيها الكفاح من ساحة المعركة إلى طاولة الحوار، تمهيدًا لتحقيق الهدف المنشود: الاستقلال واستعادة السيادة الوطنية.

أ- اتفاقية مولان 25-29 جوان 1960م:

في ردها على تصريح الجنرال ديغول بتاريخ 14 جوان 1960م، قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإرسال مبعوثين هما محمد بن يحي وأحمد بومنجل، إلا أن السلطات الفرنسية لم تعترف بهما كمفاوضين رسميين، بل اعتبرتهما "متمردين"، في وقت كان فيه ديغول يجري مفاوضات سرية مع إطارات من الولاية الرابعة رافضا التفاوض مع جبهة التحرير كجهة ممثلة للجزائريين، محاولًا التوصل إلى وقف لإطلاق النار في تلك المنطقة فقط، دون تعميمه على كامل التراب الوطني ولم تكن الحكومة المؤقتة على علم بهذه المناورات، وعندما فشلت مفاوضات مولان، حاول ديغول تحميل المسؤولية للطرف الجزائري، لقد كانت المفاوضات صعبة، ونتائجها مرهونة بوحدة الصف والدعم الشعبي، وهو ما تجلى بوضوح في الانتفاضات العارمة التي شهدتها البلاد يوم 11 ديسمبر 1960م[1].

ب- تنظيم مظاهرات 11 ديسمبر 1960م:

من المعروف أن مفجري ثورة أول نوفمبر راهنوا منذ البداية على الدور الجماهيري في إنجاح المشروع الثوري، كما عبّر عن ذلك بن مهيدي بقوله: "ارموا بالثورة إلى الشارع، سيحتضنها الشعب"، وقد

[1]- بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات إيفيان**، ترجمة: أحسن زغدار ومحل العين الجبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س، ص: 19.

سبقت مظاهرات ديسمبر تحركات ومناورات عديدة فانطلقت الشرارة من مدينة الجزائر لتنتشر في مدن أخرى مثل وهران، عنابة، عين تموشنت، وتيزي وزو ،وبدأت المظاهرات في 10 ديسمبر كرد فعل من المعمرين الأوروبيين الذين خرجوا للتظاهر مطالبين بأن تبقى الجزائر فرنسية، رافضين سياسة تقرير المصير، في المقابل، سمحت الإدارة الفرنسية للجزائريين المسلمين بالخروج للتظاهر دعماً لسياسة ديغول[1]، غير أن جبهة التحرير الوطني تدخلت بقوة، وتمكنت من تحويل مسار المظاهرات لصالح القضية الوطنية، حيث علت الهتافات المطالبة بالحرية والاستقلال، وتأييد جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة، وقد واجهت القوات الفرنسية المتظاهرين بالقمع والرصاص، مما أدى إلى سقوط حوالي 112 شهيداً، إضافة إلى مئات الجرحى[2]، واستشهاد 90 جزائري ووفاة الأوروبيين وإصابة 317 جزائري بجروح متفاوتة و53 من الأوروبيين، ورغم ذلك واصل الجزائريون مظاهراتهم بإصرار[3].

ج– لقاء لوزان 20 فيفري 1961م:

بعد تنظيم الجنرال ديغول للاستفتاء في فرنسا حول تقرير مصير الجزائريين، والذي جاءت نتيجته بالموافقة، انطلقت أولى جولات المفاوضات الرسمية في مدينة لوران السويسرية[4]، مثل الوفد الفرنسي جورج بومبيدو، في حين ترأس الوفد الجزائري الطيب بولحروف وضم أحمد بومنجل. وقد كشفت هذه المفاوضات عن خلافات جوهرية بين الطرفين، أبرزها:

- فرنسا تقترح حكماً ذاتياً للجزائر، بينما يطالب الجزائريون بالسيادة الكاملة.
- باريس تحاول فصل الصحراء عن الجزائر واعتبارها منطقة دولية، وهو ما رفضه الوفد الجزائري بشدة.

---

[1]– علي العبيدي، صفحات من تاريخ الجزائر (الوسيط، الحديث، المعاصر) دراسة تاريخية، النسر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020، ج: 02، ص: 371.

[2]– المرجع نفسه، ص: 372.

[3]– عمار عمورة، المرجع السابق، ص: 412.

[4]– جوان غيليسبي، **الجزائر الثائرة**، ترجمة: خيري جماد، ط: 1،دار الطليعة، بيروت ،1961، ص: 196.

- فرنسا تدعو لمائدة مستديرة تضم أطرافاً متعددة (جبهة التحرير، الحركة المصالية، الشيوعيين، بني ميزاب، القبائل، والأوروبيين)، لكن الجزائر أصرت على أن هناك شعباً واحداً ومفاوضاً واحداً هو جبهة التحرير الوطني، وأن الأقلية الأوروبية لا تمثل كياناً سياسياً مستقلاً.
- فرنسا اقترحت هدنة، بينما طالب الجزائريون بوقف شامل للقتال وتقرير المصير[1].

د- لقاء نوشاتيل مارس 1961م:

تجدد في مارس من نفس السنة، اللقاء بين الطرفين في نوشاتيل، أكد خلاله بومبيدو أن ديغول مستعد للقاء وفد جبهة التحرير الوطني، لكنه شدد على أن قضية الصحراء "غير قابلة للنقاش"، وقد خلص اللقاء إلى اتفاق مؤقت ينص على تأجيل مناقشة قضية الصحراء إلى ما بعد تقرير المصير، كما تم الاتفاق على أن تكون المفاوضات القادمة علنية ورسمية، وتتناول الجوانب السياسية والعسكرية، ورغم كل الضغوط، حافظ وفد جبهة التحرير الوطني على مواقفه الثابتة فيما يتعلق بوحدة التراب الجزائري وسيادته الكاملة[2].

هـ- اتفاقية إيفيان الأولى 20 ماي 1961م:

في أواخر مارس 1961م، أُعلن عن قرب انطلاق المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية مطلع الشهر التالي، غير أن الأمور تعقّدت قبل بدايتها، فقد فاجأت فرنسا الجبهة بنيّتها التفاوض في الوقت نفسه مع مصالي الحاج، وهو ما رفضته الجبهة بشكل قاطع، مما كاد أن يُقوّض كل الجهود التي بُذلت للوصول إلى طاولة المفاوضات[3]، ورفضت الجبهة حضور اللقاء المقرر في 7 أفريل بمدينة إيفيان، وهو ما تسبب في توتر العلاقات بين الطرفين[4].

---

[1]- المرجع نفسه،ص:197.

[2]- لباز الطيب، "مفاوضات الاستقلال بين فرنسا والجزائر 1962-1960"،مجلة الفكر للدراسات القانونية، المجلد: 03، العدد: 03، (سبتمبر 2020)،ص: 19.

[3]- صلاح العقاد، **الجزائر المعاصرة**، مكتبة الاسكندرية، قاهرة، 1964، ص: 109.

[4]-عبد القادر خليفي، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962**، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 237.

وفي 20 ماي 1961م، انطلقت فعليًا المفاوضات بين الوفد الجزائري برئاسة كريم بلقاسم، والوفد الفرنسي بقيادة لوي جوكس، بمدينة إيفيان الفرنسية، القريبة من الحدود السويسرية وكانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد طالبت بالإفراج عن أحمد بن بلة ليترأس الوفد، لكن فرنسا لم تستجب، مكتفية بالسماح للوفد بالاتصال به[1]،وضم الوفد الجزائري إلى جانب كريم بلقاسم كلًا من سعد دحلب، محمد الصديق بن يحي، الطيب بلحروف، أحمد فرانسيس، أحمد بومنجل، والرائدين أحمد قايد وعلي منجلي، فيما كان رضا مالك المتحدث الرسمي باسمهم.

ومن جانبها، قدمت فرنسا بعض التنازلات، فأفرجت عن 6,000 معتقل من أصل نحو 2.5 مليون محتجز في المحتشدات، وحسّنت أوضاع وزراء الحكومة المؤقتة في سجونها، كما أعلنت وقف العمليات العسكرية الهجومية[2]،وتركزت المفاوضات على قضايا حساسة، أبرزها وضع الأقلية الأوروبية، تقسيم الجزائر، وقضية الصحراء التي كانت محور الخلاف الأكبر، حيث أصرّ الوفد الجزائري على اعتبار الصحراء جزءًا لا يتجزأ من التراب الوطني، ومع تعثر التفاهم، عُلقت المفاوضات، مع بقاء خلية اتصال في سويسرا ضمت سعد دحلب عن الجانب الجزائري، وفينسان لابوري وبرانوا لاروس عن الجانب الفرنسي، وفي مؤتمر صحفي بجنيف، أوضح كريم بلقاسم أن تعليق المفاوضات كان سببه الأساسي إصرار فرنسا على فصل الصحراء[3].

و- مباحثات لوغران 20 الى 28 جويلية 1961م:

التقى لاحقا الوفدان مجددًا في قصر لوغران قرب الحدود السويسرية من 20 إلى 28 جويلية 1961م، حيث عقدت ست جلسات، نُوقشت خلالها القضايا الإجرائية والسياسية الجوهرية، وفي

[1]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص: 111.

[2]- بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص: 24.

[3] د عبد السلام كمون، "مفاوضات إيفيان الثانية وتأثيرها على العلاقات بين الحكومة المؤقتة وهيئة اركان العامة"، مجلة الرفوف، المجلد: 11، العدد: 02، الجزائر، (جويلية 2023)،ص: 782.

مقدمتها الصحراء، ورغم التقدم الجزئي، عاد الخلاف ليُفشل المفاوضات[1]، إذ طالب الوفد الجزائري بوقفها رسميًا بعد مرور 8 أيام من انعقادها[2].

وشهدت الساحة الجزائرية فيهذه الأثناء تطورات خطيرة، أبرزها ظهور المنظمة السرية (O.A.S) التي بدأت تنفيذ أعمال تخريبية وقتل وتفجير المؤسسات الاقتصادية ابتداءً من مارس، وتوجت بانقلاب "الجنرالات الأربعة" صباح يوم 22 أبريل 1961م، كما تصاعد التوتر داخل صفوف الثورة، وتدهورت العلاقة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان، التي قدّمت استقالتها في رسالة مؤرخة ب 15 جويلية 1961م مشيرة إلى الفوضى والتهاون والرشوة[3]، وأمام هذه الأوضاع المعقدة، وبسبب عدم انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته العادية، تقرر دعوته للاجتماع، حيث انطلقت أشغاله في طرابلس بداية أوت 1961[4].

ز- انعقاد مجلس الوطني للثورة بطرابلس 9 إلى 27 أوت 1961م:

شهد المجلس الوطني للثورة الجزائرية نقاشين متوازيين، أحدهما حول مسألة المفاوضات، والآخر حول قيادة الثورة[5]، وفي نهاية هذه المداولات، تم التوصل إلى توافق بشأن ضرورة الحفاظ على هيئة أركان الجيش، والتمسك بالقضية الجزائرية دون تقديم أي تنازلات، إلى غاية التوصل إلى حل يُرضي جميع الأطراف بخصوص تشكيل حكومة جديدة.

تم تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء؛ محمد الصديق بن يحي وعمر بوداود ومحمدي السعيد لاقتراح تشكيلة حكومية جديدة، وبالفعل، تم الاتفاق على تعيين بن يوسف بن خدة رئيسًا للحكومة المؤقتة

---

[1]-عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص: 242.

[2]-أوليفي لونغ، **ملف السري اتفاقيات إيفيان مهمة سويسرية السلم في الجزائر**، ترجمة: اوذانيه خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 99.

[3]-محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ج: 02، ص: 161.

[4]- المرجع نفسه، ص: 162.

[5]-محمد حربي، **جزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع**،المرجع السابق، ص: 236.

خلفًا لفرحات عباس، إلى جانب تعيين أحمد بن بلة ومحمد بوضياف نائبين للرئيس، وتكليف محمدي السعيد، رابح بيطاط، محمد خيضر، وحسين آيت أحمد بمهام وزراء دولة، كما تم تعيين عبد الحفيظ بوصوف وزيرًا للتسليح والاتصالات[1] العامة، وبن طوبال وزير دولة، وسعد دحلب وزيرًا للشؤون الخارجية، في حين تولى محمد يزيد وزارة الإعلام[2]، وقد اختُتم هذا الاجتماع يوم 27 أوت بالإعلان عن تنصيب بن يوسف بن خدة على رأس الحكومة المؤقتة[3].

وفي سياق موازٍ، وبهدف تهدئة الأجواء، شرع الجنرال ديغول في سلسلة زيارات لمختلف القطاعات الفرنسية، وفي بداية سبتمبر عقد ندوة صحفية تناول فيها موضوع الصحراء، حيث أقر بسيادة الجزائر عليها[4]، وأبدى استعداد فرنسا للاعتراف بقيام دولة جزائرية مستقلة، مع تنظيم استفتاء لتقرير مصيرها بالتنسيق مع قادة الثورة[5]، لكن بن خدة رفض هذا الطرح، مؤكدًا أن الجبهة تطالب بالاستقلال الفوري وغير المشروط، وأعلنت في 24 أكتوبر 1961 استعدادها لوقف إطلاق النار.

ح- محدثات بال السويسرية 28و29 أكتوبر 1961م:

وعقب ذلك، عُقد لقاء سري بين الوفدين الجزائري والفرنسي في مدينة "بال" السويسرية يومي 28 و29 أكتوبر 1961م، حيث تمت مناقشة ورقة عمل فرنسية تضمنت عدة نقاط أساسية، من بينها:

- احتفاظ فرنسا بقاعدتين عسكريتين في مرسى الكبير ورقان
- ضمان مصالحها الاقتصادية في الجزائر.

---

[1]-زهير احدادن، المرجع السابق، ص: 85.

[2]- المرجع نفسه، ص: 86.

[3]-جوان غيليسبي، المرجع السابق، ص: 193.

[4]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ج: 02،ص: 165.

[5]-شارل ديغول، **مذكرات الأمل التجديد** 1962-1958،ترجمة: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت،1971، ص: 130.

- تم الاتفاق على إنشاء هيئات مشتركة تتولى استغلال الثروات الطبيعية في الجزائر، مع ضمان الحفاظ على الحقوق المكتسبة سابقاً في مجالي التنقيب عن النفط والغاز[1].

-تم تخصيص قاعدة مرسى الكبير وقاعدة رقان للجيش الفرنسي دون تحديد مدة زمنية، مما منح فرنسا حرية استخدامها وفقاً لمصالحها العسكرية.

- استغلال مشترك للثروات الطبيعية، وحماية الفرنسيين وممتلكاتهم.

- بالإضافة إلى ضمان عدم ملاحقة الجزائريين المتعاونين مع فرنسا.

- تواصلت اللقاءات، ليُعقد اجتماع آخر في مدينة ليروس من 11 إلى 19 فيفري 1962م، نوقشت فيه كافة القضايا العالقة، وأسفر عن صياغة وثيقة مشتركة تُعرض لاحقًا على الحكومة الفرنسية والمجلس الوطني للثورة للمصادقة عليها[2].

ط- انعقاد مجلس الوطني للثورة في 22و27فيفري 1962م:

وفي الفترة ما بين 22 و27 فيفري 1962، اجتمع المجلس الوطني للثورة في طرابلس، برئاسة المقرر سعد دحلب، لدراسة نص اتفاقيات إيفيان بجميع تفاصيلها وصوت أغلب الأعضاء لصالح الاتفاقيات، باستثناء أربعة معارضين هم: هواري بومدين، القائد منجلي، والرائد مختار بويزم (ناصر) من الولاية الخامسة – وهران، أما الأعضاء الخمسة المتواجدون في أولنوي، فقد أرسلوا رسالة بتاريخ 15 فيفري 1962م إلى بن خدة، يفوضونه فيها بالتصويت نيابة عنهم، وكان من بينهم حسين آيت أحمد، بن بلة، بيطاط، بوضياف وخيضر[3].

[1]-محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ج: 02، ص 166.

[2]- المرجع نفسه، ص: 167.

[3]- بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص: 37.

ك– اتفاقية إيفيان الثانية 07ّ إلى 18 مارس 1962م:

في الساعات الأولى من يوم 7 مارس 1962م، وتحديدًا على الساعة العاشرة ليلاً، يروي ماكس بوتيتبيير أن الوفدين المفاوضين أُنزلوا مجددًا إلى إيفيان ثانية[1]، حيث اتفق الجانبان منذ البداية على الامتناع التام عن أي نوع من الدعاية طيلة فترة المباحثات، لينطلق بعدها العمل الجدي، ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم، ورافقه نفس أعضاء الوفد السابق مع إضافة الصغير مصطفاوي بن عودة أما الطرف الفرنسي، فكان برئاسة لويس جوكس، ووفق ما ورد في مذكرات ديغول، فقد كان برفقته روبير بورون وجان دوبروي[2].

استمرت المفاوضات لمدة اثني عشر يومًا، تخللتها نقاشات حادة ومعقدة، إلى أن توصل الطرفان إلى اتفاق شامل يوم 18 مارس 1962م، ورغم ذلك، لم يوقّع كريم بلقاسم شخصيًا على الاتفاق[3]، ويذكر بن خدة أنه أعلن عن وقف إطلاق النار عبر أثير الإذاعة التونسية باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة، مؤكدًا دخوله حيّز التنفيذ يوم 19 مارس 1962م على الساعة الثانية عشرة ظهرًا[4].

أما العربي الزبيري، فقد أدلى بشهادته ضمن برنامج "الذاكرة" حول اتفاقيات إيفيان، قائلاً إنه واجه كريم بلقاسم بعد وقف إطلاق النار بقوله: "لو قرأتم نص الاتفاقية جيدًا، لوجدتم فيها كوارث حقيقية، من بينها الاعتراف بعودة الاستعمار بصيغته السياسية والعسكرية والثقافية، وهدم للأسس التي يُفترض أن تُبنى عليها الدولة الجزائرية" وقد رد عليه كريم بلقاسم قائلًا: "نعم، كنا واعين بذلك، لكن اعتقدنا أنه بمجرد وقف إطلاق النار والعودة إلى الجزائر، سنقوم بإلغاء هذه الاتفاقيات ونسير في الطريق

[1]– اوليفي لونغ، المرجع السابق، ص: 153.

[2]– ديغول، المصدر السابق، ص: 140.

[3]– لباز الطيب، المرجع السابق، ص: 20.

[4]– بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص: 38.

الصحيح وفقًا لمبادئ بيان أول نوفمبر، للأسف، الإطارات الوطنية التي كانت مؤهلة لمواصلة هذا المسار لم يُسمح لها بذلك، وأنا أتألم لأنني لم أتمكن من مواصلة الطريق"[1].

ل- اجتماع المجلس الوطني للثورة في 25ماي إلى 06جوان 1962م:

في 25 ماي 1962م، انعقد المجلس الوطني للثورة مجددًا في طرابلس، في آخر اجتماع له، بهدف تقييم مرحلة مضت من النضال، واستثمار التجربة الثورية في رسم ملامح المستقبل، بالاعتماد على الإمكانيات الوطنية، دون إغفال تطلعات الجماهير[2]، وقد استمر الاجتماع حتى 6 جوان، وترأسه محمد الصديق بن يحي، بمعاونة كل من عمر بوداود وعلي الكافي[3].

وقد صادق في بداية الأشغال، الأعضاء بالإجماع على جدول الأعمال، الذي تضمّن نقطتين أساسيتين:

- مناقشة واعتماد مشروع الثورة الديمقراطية الشعبية.
- تعيين قيادة سياسية وفق ما نص عليه البرنامج.

وبعد طرح الأسماء مقترحة لتولي المناصب القيادية، وقبل اتخاذ القرار النهائي، غادر الرئيس بن يوسف بن خدة رفقة أعضاء حكومته طرابلس يوم 6 أو 7 جوان 1962م، دون الإعلان رسميًا عن ذلك من خلال مكتب المجلس (C.N.R.A)، مما وضع المجلس في وضعية حرجة حالت دون استكمال مهامه في ظروف قانونية وطبيعية[4]، وهكذا توقّف الاجتماع، وتصاعدت الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة أركان الجيش، مما أدى إلى تفكك واضح، وتفرّق الجميع.

---

[1]- لقاء محمد العربي الزبيري في موعد مع الذاكرة، التلفزيون العمومي.

[2]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ج: 02، ص: 167.

[3]- زهير احدادن، المرجع السابق، ص: 95.

[4]- رائد ملاح، المرجع السابق، ص: 229.

م- برنامج طرابلس:

يُعد ميثاق مؤتمر طرابلس الذي عقد في شهري ماي وجوان 1962م، من أبرز المواثيق السياسية في تاريخ الثورة الجزائرية، نظراً للمرحلة الحاسمة التي جاء فيها، حيث مثّل خطوة هامة نحو بلورة تصور جديد لمسار الثورة ومستقبل الدولة الجزائرية المستقلة[1]، وخرج ببرنامج متكامل يهدف إلى مواكبة التطور الطبيعي للثورة، من خلال إعطائها ديناميكية جديدة تشمل مختلف المجالات: السياسية، والعسكرية، والثقافية، والاجتماعية، ويمكن اعتبار هذا البرنامج بمثابة محاولة لتطوير المشروع الأيديولوجي للثورة في لحظة انتقالية مفصلية[2].

وفي هذا السياق، يلخص المؤرخ محمد حربي أهم ما ورد في تقرير السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخارجية، والذي تضمن المبادئ التالية:

- التأكيد على ضرورة كبح تطور البرجوازية الصغيرة[3]، وهو ما رفض إلغاء الإشارة إليه كل من مصطفى الأشرف ورضا مالك.
- الدعوة إلى القضاء على القطاع الخاص تدريجياً.
- التأميم التدريجي للغاز والبترول.
- رفض فكرة التحالفات المتميزة مع دول الشرق.
- تأميم قطاعي التسليف والتجارة الخارجية.
- إعادة توزيع الأراضي الزراعية بشكل مجاني.
- إلغاء ديون الفلاحين[4].

---

[1]-محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي**، المرجع السابق، ص: 278.

[2]- المرجع نفسه، ص: 279.

[3]- محمد حربي، **جزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع**، المرجع السابق، ص: 273.

[4]- المرجع نفسه، ص: 274.

أما على المستوى الاجتماعي: فقد سعت السياسة الاجتماعية التي وردت في ميثاق طرابلس إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية:

- تحسين مستوى المعيشة من خلال القضاء على البطالة.
- محو الأمية بتوسيع وسائل التعليم الجماهيري وتعليم القراءة والكتابة لكل المواطنين.
- ضمان الحق في الصحة بتأميم قطاع الطب والمرافق الصحية، وتوفير العلاج المجاني.
- توفير السكن للمواطنين.
- تحرير المرأة وتطوير دورها في المجتمع، عبر محاربة الأحكام الاجتماعية والمعتقدات التقليدية، وتمكينها من المشاركة في الحياة العامة وتولي مناصب حزبية[1].

ن- استقلال الجزائر 05 جويلية 1962م:

في 3 جويلية 1962، أُجري استفتاء شعبي كما نصت عليه اتفاقيات إيفيان، وصوّت الشعب الجزائري بأغلبية ساحقة لصالح الاستقلال، حيث بلغت نسبة "نعم" حوالي 99%. وفي اليوم التالي، 4 جويلية، أعلنت الحكومة الفرنسية رسميًا اعترافها باستقلال الجزائر[2]، ثم في 5 جويلية، قاد بن خدة استعراضًا عسكريًا كبيرًا في العاصمة، بمشاركة وحدات من الجيش، وسط حضور شعبي غير مسبوق، احتفالًا بالاستقلال واعتزازًا بالحكومة المؤقتة[3].

وعن هذه اللحظة التاريخية، يقول الزبيري: "إن الإعلان عن استرجاع الاستقلال لم يكن الغاية القصوى كما يصور مؤرخو الاستعمار الفرنسي، ولو كان الأمر كذلك، لما اندلعت الثورة أصلًا، فالحرب انتهت بوقف إطلاق النار"[4].

---

[1]-محمد العربي الزبيري **كتاب مرجعي**، المرجع السابق، ص: 297.

[2]- زهير احدادن، المرجع السابق، ص: 96.

[3]- المرجع نفسه، ص: 97.

[4]- محمد العربي الزبيري، **المثقفون الجزائريون والثورة**، مؤسسة الوطنية الاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995، ص: 10.

ومع إعلان الاستقلال في 5 جويلية 1962م، تحقق حلم شعب ناضل طويلاً وقدم تضحيات جسيمة، غير أن الاستقلال لم يكن نهاية الطريق، بل بداية معركة جديدة لبناء دولة حديثة تُحقق تطلعات الشعب وتُجسد مبادئ الثورة في الواقع.

خاتمة

خاتمة:

بناءً على ما تم تحليله في هذه الدراسة والتعمق في محاورها، يمكن استخلاص جملة من النتائج الهامة، والتي نلخّصها فيما يلي:

- بالرغم من أن المؤرخ محمد العربي الزبيري وُلد ونشأ في بيئة صحراوية، فلم تكن هذه الظروف عائقًا أمام طموحه المتقد وشغفه العميق بالعلم والمعرفة، بل زادته إصرارًا على المضي قدمًا في طريق التعلّم والبحث، حتى أصبح من أبرز رجالات الفكر والتاريخ في الجزائر.
- كان لوالد محمد العربي الزبيري وأسرته أثر بالغ في تكوين شخصيته، إذ نشأ في كنف عائلة تولي أهمية كبيرة لتعاليم الدين الإسلامي، فغُرِست في نفسه القيم الدينية والتمسك بالمبادئ الروحية منذ الصغر، وهو ما انعكس بوضوح في كتاباته التي تنبض بروح الإيمان والالتزام الأخلاقي.
- أسهم المؤرخ محمد العربي الزبيري بشكل كبير في إثراء المكتبة الجزائرية، حيث لم يقتصر عطاؤه على تدوين تاريخ الجزائر المعاصر، لاسيما أحداث الثورة الجزائرية، بل امتد اهتمامه ليشمل دراسة علاقات الجزائر بدول المغرب العربي، إلى جانب تناوله لتاريخ الجزائر الحديث، مع تركيز خاص على الجوانب الاقتصادية، مما يجعل أعماله مرجعًا متكاملًا وغنيًا للباحثين والمهتمين بتاريخ الوطن.
- وكان له الفضل الكبير في إدماج مادة التاريخ ضمن التخصصات الأساسية في الجامعة الجزائرية، حيث سعى بكل تفانٍ إلى ترسيخ مكانتها كعلمٍ راسخ ومؤثر، مما أسهم في رفع شأنه وجعله من أهم ميادين المعرفة والبحث الأكاديمي في الجزائر.
- أولى المؤرخ محمد العربي الزبيري اهتمامًا بالغًا بتاريخ الجزائر، وبشكل خاص بالثورة التحريرية، حيث ركز في كتاباته على الجانب السياسي منها، محللًا بعمق تطوراتها، وخلفياتها وأبعادها، ما جعله يُسهم في تقديم قراءة دقيقة وواعية لمسار الثورة ومكانتها في التاريخ الوطني.
- تعد كتابات الزبيري بمثابة شهادة فكرية وتاريخية من داخل الحدث، حيث قدم رؤية متكاملة لمراحل الثورة الجزائرية بدءًا من 8 ماي 1945م حتى الاستقلال في 1962م.

- لم يكن الزبيري مجرد مؤرخ بل كان منخرطًا في القضية الجزائرية، يسعى لتثبيت الذاكرة الجماعية وتحقيق العدالة التاريخية عبر سرده للثورة التحريرية.
- كتب الزبيري ليس فقط لتوثيق الوقائع، بل لتقديم تفسير أيديولوجي يعكس الأسس الفكرية للثورة الجزائرية وأهدافها التحررية.
- تميز الزبيري في عرض أحداث الثورة الجزائرية، بطرحه ومن منظور جزائري داخلي بعيد عن السرديات الاستعمارية، وهو ما أكسب كتاباته بعدًا رمزيًا ومعنويًا.
- تُعد كتابات الزبيري مرجعًا مهمًا في تاريخ الجزائر المعاصر، خاصة في إطار مساعي كتابة تاريخ وطني مستقل، يخدم الذاكرة ويؤكد على شرعية الكفاح التحرري.
- كان المؤرخ محمد العربي الزبيري يحمل في قلبه كرهًا شديدًا للاستعمار الفرنسي، مما دفعه إلى رفض الروايات الاستعمارية حول ثورة التحرير، هذا الرفض لم يكن مجرد موقف، بل تحوّل إلى دافع قوي جعله يحرص على إعادة كتابة تاريخ الثورة الجزائرية (1954–1962) من منظور وطني صادق، يُنصف تضحيات الشعب ويصحح ما شوّهته الأقلام الاستعمارية مما دفعه في تأسيس مدرسة وطنية لكتابة التاريخ الجزائر.
- وجّه الدكتور محمد العربي الزبيري نقدًا لاذعًا للكتابات التاريخية التي تناولت الثورة الجزائرية، سواء تلك التي وضعها باحثون جزائريون أو التي دوّنها مؤرخون فرنسيون، فقد رأى أن الدراسات الأولى للباحثين الجزائريين اقتصرت على سرد الأحداث البارزة وتقديم أوصاف دقيقة لها، دون الغوص في الأعماق الحقيقية للثورة، أما الأثر العميق الذي أحدثته الثورة في البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فبقي، في نظره، مغيبًا عن أقلام المؤرخين حتى اليوم، كما أشار إلى أن المؤسسات التي أنشأتها الثورة وتطورت داخلها ظلت مجهولة بالنسبة للاستعمار، ولم تحظَ بما تستحق من اهتمام في الدراسات التاريخية.
- تناول محمد العربي الزبيري الثورة الجزائرية المجيدة (1954–1962) برؤية شاملة، مستعرضًا مسارها من واقع الجزائر قبل اندلاعها، إلى ظروف انطلاق شرارتها، وصولًا إلى نيل الاستقلال، وقد قسّم

مراحلها إلى ثلاث محطات رئيسية: المرحلة الأولى (1954–1956) وهي مرحلة اندلاع الثورة وتأسيس نواتها، ثم المرحلة الثانية (1957–1960) التي شهدت تنظيم القواعد الثورية وبناء هياكلها، وأخيرًا المرحلة الثالثة (1960–1962) التي تميزت بعقد الاتفاقيات، سواء السرية أو الرسمية، والتي مهدت الطريق نحو الاستقلال واستعادة السيادة الوطنية.

الملاحق



الملحق رقم 01:

كتب العربي زبيري تحدثت عن الثورة الجزائرية[1].

[1]- كتب مأخوذة من المكتبة المركزية لولاية البيض.

قسم التاريخ و علم الآثار

في إطار الاحتفالات بالذكرى السبعين لاندلاع الثورة التحريرية، وبمناسبة مرور أربعين يوما على وفاة المؤرخ والمجاهد محمد العربي الزبيري ينظم مختبر تاريخ الجزائر بالتعاون مع قسم التاريخ وعلم الآثار ملتقى علميا وطنيا بعنوان:

"المؤرخ المجاهد محمد العربي الزبيري: الكتابات والمواقف"

الديباجة: من المؤرخين الجزائريين الذين تركوا بصمتهم في التأريخ للجزائر عامة، ولتاريخها المعاصر خاصة محمد العربي الزبيري الذي وافته المنية يوم الأربعاء 30 أكتوبر 2024م.

ولد المؤرخ محمد العربي الزبيري في 18 أفريل 1941 ببلدية سيدي عقبة- ولاية بسكرة، بدأ تعليمه الأول بمسقط رأسه في الكتاتيب التي حفظ فيها القران الكريم، وبعد إتمام تعليمه الديني دخل المدرسة الابتدائية الفرنسية، لكنه بقي متشبثا بالتعليم الحر حيث درس على يد الشيخ صالح مسعودي بن الهادي، والاستاذ حمزة حوحو، وبسبب الاضطهاد الاستعماري رحلت عائلته إلى منطقة الحروش (سكيكدة) أين أكمل تعليمه الابتدائي وتحصل على شهادة الابتدائية، ثم التحق بالمتوسطة، وأيضا بالمدرسة الحرة أين درس اللغة العربية وآدابها وعلوم الدين، كما تمكن من الأجرومية والألفية وغيرها من المتون، ثم التحق بالتعليم العالي حيث تحصل على العديد من الشهادات العليا ومنها:

- شهادة الليسانس في الآداب من جامعة الجزائر 1965-1966م.
- شهادة الكفاءة في التعليم الثانوي في اللغة العربية وآدابها 1967 بالجزائر.
- شهادة الليسانس في التاريخ عام 1968 بالجزائر.
- شهادة الليسانس في الترجمة عام 1969 بالجزائر.
- دبلوم الدراسات العليا في التاريخ من معهد التاريخ- جامعة الجزائر سنة 1970م.
- دكتوراه الطور الثالث في التاريخ من جامعة الجزائر سنة 1972م، وهو أول خريج منها بهذه الشهادة.
- دكتوراه دولة في فلسفة التاريخ من جامعة بغداد (العراق) خلال السنة الجامعية 1994-1995م.

وبعد حصول الجزائر على استقلالها عين في ديوان الأمين العام لجبهة التحرير الوطني السيد محمد خيضر، وفي نفس السنة- 1962م- عين مفتشا عاما لجبهة التحرير الوطني، ثم عين أمينا وطنيا للاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين بين عامي 1965-1967م، وانتخب أمينا عاما لاتحاد الكتاب الجزائريين سنة 1981م، وفي عام 1984 انتخب عضوا للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، كما انتخب سنة 1985م أمينا عاما لاتحاد الكتاب الصحافيين والمترجمين الجزائريين، وكان عضوا بارزا في اتحاد الكتاب العرب.

بمناسبة مرور أربعين يوم على وفاته، ينظم مختبر تاريخ الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران1 ملتقى علميا وطنيا للتذكير بمأثر الرجل وذلك يوم الأربعاء 6 نوفمبر 2024 بقاعة المحاضرات- قسم العلوم الإنسانية- مجمع حي الصباح بداية من الساعة التاسعة صباحا.

أهداف الملتقى الوطني:

1- تسليط الضوء على المسار الدراسي والتعليمي للمجاهد والمؤرخ محمد العربي الزبيري.

2- عرض وتقديم المؤلفات التاريخية للمؤرخ محمد العربي الزبيري.

الملحق رقم 02:

دباجة الملتقى حول مؤرخ محمد العربي الزبيري[1].

[1]- دباجة الملتقى عن المؤرخ محمد العربي الزبيري، جامعة وهران 1،يوم: 6 نوفمبر 2024.

مقاربات
العدد: 1244
البصائر

الثورة الجزائرية في كتابات الدكتور محمد العربي الزبيري (ج 1)

كان الدكتور محمد العربي الزبيري (1941-2024) من المؤرخين الأكاديميين الأوائل الذين اشتغلوا في الجزائر على تاريخ الثورة التحريرية ابتداء من ثمانينيات القرن العشرين، بينما نشر مبكرا عدد من الباحثين الجزائريين المقيمين خارج البلاد أعمالا عن هذه الثورة من وجهات نظر مختلفة، ولعل أبرزهم محمد حربي الذي أصدر مجموعة من الكتب بقيت فترة طويلة ممنوعة من الدخول إلى الجزائر نظرا لنقده للرواية الرسمية لتاريخ هذه الثورة. أما محمد العربي الزبيري فإنه كان منتقدا لها من الداخل باعتباره واحدا من رجالات المنظومة الحاكمة خاصة في فترة السبعينيات ومنتصف الثمانينيات. وبهمنا في هذه المداخلة عرض كتاباته وتحليلها وابراز قيمتها العلمية وتقييم حجم إضافاتها للبحث التاريخي الوطني.



أ.د. مولود عويمر

جذور الثورة التحريرية

وصف الدكتور محمد العربي الزبيري الثورة الجزائرية بواحدة من أعظم الثورات في القرن العشرين، وواحدة من «أعظم الانتصارات العالمية المعاصرة»، وقارنها بالثورة الفرنسية التي ظهرت في بلاد مستقل وله مؤسساته الخاصة وسيادته الدولية بينما قامت الثورة الجزائرية من أجل أن تنتزع حريتها وتبني مؤسساتها وتحصل على الاعتراف الدولي بسيادتها.

في عام 1984 أصدر الدكتور الزبيري كتابه «الثورة في عامها الأول»، وقد تزامن ذلك مع الذكرى الثلاثين لهذه الثورة، وشهدت البلاد بهذه المناسبة صدور مجموعة من الأعمال التاريخية أشرفت عليها وزارة الثقافة منها: «الموسوعة التاريخية للشباب»، والموسوعة «الجزائر في التاريخ» ساهم في تحريرها أبرز المؤرخين الجزائريين.

فضلا عن ذلك، صدرت أعداد خاصة من المجلات الثقافية التي كانت تصدر آنذاك في البلاد. والملفت للانتباه أن الدكتور الزبيري لم يساهم في هذه الأعمال التاريخية وإنما اكتفى بإصدار الكتاب الذي أشرت إليه من قبل.

كان الدكتور الزبيري عالما بتاريخ المقاومة والحركة الوطنية، ويظهر ذلك من أعماله وترجماته، ومن هذا الباب يعتبر الثورة حصيلة التجارب النضالية وتراكما من الخبرات، ولم تكن فقط وليدة ظرف استثنائي أو أزمة طارئة وقعت في حزب الشعب الجزائري- الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في عام 1954، فالأزمات تعجل ميلاد الحدث ولكنها لا تصنعه من العدم.

وهكذا حرص في كتابه «العام الأول للثورة الجزائرية» على عرض الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للجزائر منذ الاحتلال وعرج على النشاطات السياسية التي لم تبدأ في نظره بعد الحرب العالمية الأولى كما يروج لها، وإنما بدأت مع نشاط النخبة التي عاصرت الحملة الفرنسية في عام 1830 وتوسعها العسكري في البلاد.

وكان من أبرز المقاومين السياسيين الرواد: حمدان خوجة، وأحمد بوضربة.

وقد ترجم مذكراتهم بعدما فقدت أصولها العربية، وأخي ذكراهم وخلد كفاحهم الذي مثل الصفحة الأولى في سجل الحركة الوطنية الجزائرية.

وهكذا قامت الثورة الجزائرية على أيديولوجية واضحة تبلورت خلال نصف قرن من المقاومة الثقافية والنضال الوطني المستمر، والكفاح المغاربي الطموح، والتحول العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. لقد أدى كل هذا الحراك إلى ظهور موجة تصفية الاستعمار واستقلال العديد من المستعمرة في إفريقيا وآسيا.

جهوده في كتابة تاريخ الثورة الجزائرية

لم يستمر الدكتور محمد العربي الزبيري في تأريخ السنوات الستة الأخرى من الثورة كما أرخ لعامها الأول بشيء من التفصيل، وإنما واصل عمله من خلال دراسات منفصلة عن بعض محطات الثورة البارزة تضمنها الجزء الثاني من كتابه «تاريخ الجزائر المعاصر».

كما دعم هذه الكتب ببحوث ومقالات أخرى نشرها في الصحف والمجلات مثل إنتفاضة 20 أوت 1955 التي قادها البطل زيغود يوسف بالشمال القسنطيني والتي درسها الزبيري في بحث مستفل نشره في مجلة «الثقافة» في عام 1984، وقد قال عنها أنها «أعادت الميلاد» وأعطت نفسا جديدا للثورة».

وفند بذلك ما كتبه المؤرخون الفرنسيون عن هذه الانتفاضة التي قدموها للقراء على أنها جاءت «نتيجة اليأس القاتل» المنتشر لدى قادة الولاية الثانية أمثال زيغود يوسف وخضر بن طوبال.

خصص الزبيري بحثا مطولا لمؤتمر الصومام الذي كثر حوله الجدل إلى درجة اعتباره من طرف بعض زعماء الثورة انحرافا عن خط أول نوفمبر وأذكر منهم هنا: أحمد بن بلة وأحمد محساس...الخ. وقال المؤرخ محمد حربي أن المؤتمر كان تحولا في مسار الثورة من الناحية التنظيمية والأيديولوجية لكنه فتح عهدا للصراعات حول السلطة.

أما محمد العربي الزبيري، فإن له رأي آخر حول هذه النقطة الأخيرة، فقد رأى أن المؤتمر كان قبل كل شيء «ضرورة حتمية لتقييم المرحلة المقطوعة ولوضع الخطوط العريضة لمواصلة الكفاح المسلح والتخطيط للحل السلمي من أجل استرجاع السيادة الوطنية».

ومن الجانب الآخر، كان مؤتمر الصومام «إجراء حتميا لتزويد الثورة بقيادة وطنية موحدة محددة، ولتوحيد التنظيم العسكري وتحديد المنطلقات التي تتحكم في مسار المعركة وتوجيهها». وقد خرج كل المؤتمرين موافقين على قراراته التي شاركوا جميعا في تقديمها وإثرائها وتثبيتها لتصبح ملزمة لكل الثوار في الداخل والخارج.

ويحلل الدكتور الزبيري قرارات المؤتمر التي كانت في نظره منسجمة تماما مع روح نوفمبر وبيانها الأول وحافظت على مبادئها الأصيلة. «مؤتمر الصومام لم يكن معزولا في تاريخ الثورة»، والوثيقة الصادرة عنه لا يمكن أن تكون متناقضة مع نداء أول نوفمبر 1954 أو متنكرة لبعض الأفكار الرئيسية الواردة فيه، ونعني، خاصة ما يتعلق بالجمهورية الجزائرية الديموقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية».

كانت النخبة من دعائم الثورة فقد ساهمت بعقلها وقلمها ولسانها في رسم الخطاب الثوري وتطوير ايديولوجيتها الوطنية لمخاطبة الرأي العام الداخلي والخارجي. وازداد عدد المثقفين وتأثيرهم بعد إضراب الطلبة في 19 ماي 1956. وقد بيّن في كتابه «المثقفون الجزائريون والثورة» جهود عدد من المحامين والأطباء والعلماء والأدباء والشعراء الجزائريين خدمة الثورة، وبيّن كيف استشهد عدد منهم في ميادين الحرب، وتعرض بعضهم للسري في غياهب السجون، أذكر منهم الشاعر مفدي زكريا الذي كان يحق شاعر الثورة الجزائرية إذ نظم قصائد خالدة مثل النشيد الوطني «قسما» وقصيدة الديك الصاعد التي توثق لحظة إعدام أحمد زبانه بالمقصلة في سجن بربروس.

ولم ينس الدكتور الزبيري التنويه بالمثقف والطبيب المناضل الإفريقي فرانز فانون الذي أشار إلى القضية الجزائرية وساهم في الكفاح التحرري الجزائري بعمله الطبي ونشاطه الفكري والإعلامي والدبلوماسي.



ارتبط المهاجرون الجزائريون في فرنسا دائما بوطنهم، وقد أدى هذا الالتزام إلى مساندة الحركة الوطنية في المهجر منذ تأسيسها الأول ثم واصلت مناصرتها للثورة التحريرية مناصرة معتبرة بالمال والرجال. وإذا كان هذا الدعم بقي سنوات طي السر والكتمان لاعتبارات أمنية، فقد أصبح دعما صريحا وعلنا بعد تطور الأحداث، وتجلى ذلك في مظاهرات 17 أكتوبر 1961 في شوارع باريس الرئيسية والتي شارك فيها الآلاف من الجزائريين بشكل سلمي.

على إثر هذا الحدث تدخلت الشرطة الفرنسية بعنف شديد وفرقت المتظاهرين السلميين، وقتلت في نفس الوقت عددا منهم واعتقلت الآلاف منهم. وقد أدركت السلطة الفرنسية غلطتها بعد فوات الأوان وانتشار الفضيحة عبر العالم، وارتفع اسم الجزائر في كل مكان.

وصف الدكتور محمد العربي الزبيري هذه المجزرة في باريس بـ«صفحة سوداء في تاريخ فرنسا الاستعمارية».

وتتبع أيضا سياسات الحكومات الفرنسية من أجل إجهاض الثورة التحريرية، وبيّن أطماع مراوغات الجنرال شارل ديغول وعدم جديته في إيجاد حل للجزائر عندما تولى الحكم سواء في الأربعينيات أو في عام 1958 لما عاد إلى السلطة.

قال الدكتور الزبيري في هذا الشأن: «لقد كان في استطاعة الجنرال ديغول أن يمنح المغرب العربي استقلاله، مباشرة بعد أن وضعت الحرب أوزارها، أي عندما كان القائد غير المنازع في بطولته ووطنيته وأحقيته بالحكم، لكنه، عوضا عن ذلك، فضل التنكر للجميل واختار المصلحة الاستعمارية». وفي سنة 1958 أيضا كان الجنرال قادرا على سحب الجيوش الفرنسية والدخول في مفاوضات الاستقلال مع جبهة التحرير الوطني، لكنه لم يفعل ذلك وراح يسخر كل ما لفرنسا وحلفائها من قوة للتغلب عسكريا على الثورة».

وكشف الدكتور الزبيري مناورات ديغول السياسية الرامية إلى فصل الصحراء عن الجزء الشمالي من الوطن الجزائري، غير أنه لم يفلح في ذلك بفضل حنكة القادة الجزائريين الذين انتدبتهم الثورة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية في مدينة إيفيان بسويسرا. وهكذا انتصرت عليه الثورة التي هيمنت على عهدته الأولى، وشغلته عن الأعمال الأخرى.

الدكتور الزبيري كان مهموما بدراسة مآلات الاستقلال وما وقع في نظره من انحراف عن مبادئ الثورة التحريرية لذلك تفرغ في السنوات العشر الأخيرة من حياته العامرة لمعالجة هذا الموضوع في عدة كتب أذكر منها: «المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة»، و«حزب جبهة التحرير الوطني. دراسة ووجهة نظر»...الخ.

فبقدر ما تضمنته هذه الكتب من معلومات عن تاريخ جبهة التحرير الوطني ونضالها التحرري فإنها تحتوي أيضا تحاليل حول ما وصلت إليه بعد الاستقلال، وأبرز الإكراهات التي واجهتها في ممارستها الحكم والصعوبات التي عطلتها أثناء إشرافها على تنمية البلاد.

ولا شك أن هذه المطارحات تنطلق من تجاربه في دواليب السلطة الحاكمة وقربه من بعض أهل القرار، ونظرته للأشياء والأشخاص من منظور قومي عربي. وظل الدكتور الزبيري ينشر مقالاته النقدية في صفحات جرائد «صوت الأحرار» و«الحوار» و«الشروق» مدافعا عن الخط الأصيل كما يتصوره. فمزج في مقالاته بين التاريخ والسياسة، وتراوحت أفكاره بين الماضي والحاضر، بل اندفعت نحو الماضي لتتخلص من نصف الفشل الحاصل في الزمن الحاضر.

يتبع

*محاضرة شارك بها الدكتور مولود عويمر في ملتقى تاريخي بجامعة وهران، يوم 6 نوفمبر 2024.

الملحق رقم 03: كتابات المؤرخ محمد العربي الزبيري عند د مولود عويمر[1].

[1]- مولود عويمر، الثورة الجزائرية في كتابات مؤرخ محمد العربي الزبيري، البصائر، العدد: 1244، (3 نوفمبر 2024)، ج: 01، ص: 06.

الملحق رقم 04:

تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الجديدة[1]



ص 3 (المجاهد) 28 / 8 / 1961

بيان المجلس الوطني للثورة الجزائرية

نص البلاغ الذي اذيع عقب اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية :

• اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 9 الى 27 اوت 1961

وقد مجد مجلس الثورة ، الشعب الجزائري وكل ضحايا القضية الوطنية ، كما حيا جيش التحرير الوطني البطل وكل الوطنيين الموجودين في السجون ومراكز التجمع والمحتشدات الاستعمارية

ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية حدد مشاريع المستقبل بالنسبة لخرب التحرير التي يقودها الشعب الجزائري وصادق على النصوص التي تضبط اتجاه واهداف الثورة الجزائرية

وفيما يتصل بميدان الكفاح، خصص مجلس الثورة اشغاله لدراسة وسائل الكفاح وصادق على مقررات تنص على تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني وتعبئة الجماهير الجزائرية ورفع مستواها النضالي وتدعيم اجهزة الاطارات السياسية والاجتماعية داخلها

وفي الميدان الخارجي، اتخذت مقررات تهدف الى تمديد عمل الثورة الجزائرية الذي يدخل في نطاق سياسة عدم الانحياز ، وهو عمل يهدف الى تجنيد اقصى ما يمكن من وسائل الاعانة المادية والسياسية والدبلوماسية وال اضعاف الموقف الدولي للاستعمار الفرنسي

وقد ضبط المجلس الوطني للثورة الجزائرية المحتوى الديموقراطي والاجتماعي لكفاح الشعب الجزائري الذي تعبر جبهة التحرير عن مطامحه، بوصفها قائدة الامة ، وهذه المطامح ترمي الى تشييد امة عصرية ، وبناء اقتصاد في خدمة الشعب وتحقيق البعث الثقافي

وقد اكد المجلس الوطني للثورة الجزائرية من جديد مواقف الثورة الجزائرية في ميدان المغرب العربي ، والميدان العربي والافريقي ، وفي النطاق الافريقي – الآسيوي، وهي مواقف تندرج في حركات التحرير التي تقودها الشعوب للتخلص من الاستعمار المباشر ومن مخلفاته المتمثلة في الاستعمار الحديث ، كما ان الثورة الجزائرية تدرج كفاحها في حركة الوحدة المغربية والعربية والافريقية

ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية سجل اهمية المساندة المادية والسياسية والدبلوماسية التي منحتها البلدان الاشتراكية واقطار افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية للثورة الجزائرية

وقد اكد المجلس مواقف الثورة الجزائرية من مسالة الحل التفاوضي على اساس حق الشعب الجزائري في الاستقلال وفي تقرير المصير ، ويؤكد المجلس من جديد ان هذا الحق ممكن في نطاق المبادئ الاساسية التي تحافظ على سلامة التراب الجزائري باكمله ، بما فيه الصحراء ، وعلى وحدة الشعب الجزائري ، والتعاون على قدم المساواة القائمة على احترام سيادة الشعب

ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد سجل بارتياح الاعانة التي قدمتها معظم البلاد الافريقية الى الشعب الجزائري، ودرس وسائل تعزيز كفاح الشعب الجزائري من اجل الدفاع عن سلامة ووحدة تراثه بما فيه الصحراء ، ومن اجل احباط المطامع الاجنبية

ودرس المجلس ايضا مشاكل تنظيم اجهزة الثورة الجزائرية ، على ضوء التجارب التي مرت بها منذ غرة نوفمبر 1954 ، وقرر تركيز وتنسيق الاجهزة المسيرة

وقد عين المجلس الوطني الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وكلفها بتطبيق هذه المقررات .

الحكومة المؤقتة الجديدة للجمهورية الجزائرية

عين المجلس الوطني للثورة الجزائرية اعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على النحو التالي :

رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية السيد ابن يوسف بن خدة

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية السيد كريم بلقاسم

نائب رئيس مجلس الوزراء السيد محمد بن بلة

نائب رئيس الوزراء السيد محمد بوضياف

وزير دولة السيد حسين آيت احمد

وزير دولة السيد الاخضر بن طوبال

وزير دولة السيد سعيد محمدي

وزير دولة السيد محمد خيضر

وزير دولة السيد رابح بيطاط

وزير الشؤون الخارجية السيد سعد دحلب

وزير التسليح والمواصلات العامة السيد عبد الحفيظ بو الصوف

وزير الاخبار السيد محمد يزيد

واصدرت وزارة الاخبار للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية البلاغ التالي يوم 2/ اوت :

يبادر السيد ابن يوسف بن خدة رئيس مجلس الوزراء للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية طرابلس عشية اليوم قاصدا القاهرة ويرافقه السيدان سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية ومحمد يزيد وزير الاخبار وسيحضر الوفد الجزائري ندوة رؤساء الدول الموقعة على ميثاق ندوة الدار البيضاء وذلك بالقاهرة ثم يسافر الى بلغراد حيث يحضر ندوة البلدان غير المنحازة

وعند ما يعود رئيس مجلس الوزراء للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الى تونس بعد ندوة بلغراد يتوجه ببيان الى الشعب الجزائري

بن يوسف بن خدة

من مواليد البليدة سنة 1920 ميلادي .

اشترك منذ شبابه الباكر في الحركة الوطنية ، واصبح من اهم المسؤولين في حركة انتصار الحريات الديموقراطية

• التي عليه القبض اثر اندلاع الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954

• اطلق سراحه في افريل 1955 فاشترك في الكفاح السري واشتغل في العاصمة بتنظيم الاتصالات بين مختلف الولايات

• عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال مؤتمر وادي الصومام في اوت 1956 ، الذي عينه في نفس الوقت عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني

• قام بنشاط ملحوظ داخل هذه الهيئة الى غاية مارس 1957 حيث غادرت لجنة التنسيق والتنفيذ مدينة العاصمة

السهم يشير الى السيد ابن خدة في جبال الجزائر ، ويرى الى جانبه ابن طوبال وبلقاسم كريم

• اصبح بعد ذلك عضوا في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وقام بهذا العنوان بعدة مهام دبلوماسية في الخارج حيث مثل الجزائر

• منذ تاليف اول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958 عين وزيرا للشؤون الاجتماعية ، وبقي في هذا المنصب حتى شهر جانفي 1960

• قام بن يوسف بن خدة بمهام جديدة بعد هذا التاريخ في الخارج ، وساهم على الاخص في اليعنات الحكومية التي زارت عدة بلدان آسيوية ، كما قام في اوت 1960 بجهة اخبارية ودعائية في اهم بلدان اميركا اللاتينية

[1]– جريدة المجاهد، بيان المجلس الوطني للثورة الجزائرية، دع ، (24أوت 1961)، ص: 03.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ – المصادر:

- أبو قاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830-1962، ط1، دار المغرب الاسلامي، بيروت، 2007.
- آجرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت باريس، 1982.
- البجاوي محمد واخرون، الثورة الجزائرية والقانون، د ط، دار اليقظة، العربية للتأليف والترجمة والنشر، الجزائر 1965.
- الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح او زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، ط1، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
- شارل ديغول، مذكرات الامل التجديد 1958-1962، تر: سموحي فوق العادة، مر: أحمد عويدات، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1971.
- عمار ملاح، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية في بالأوراس الناحية الثالثة بوعريف، د ط، دار الهدى، الجزائر، 2003.
- المدني أحمد توفيق، هذه هيا الجزائر، د ط، مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
- بوضياف محمد، التحضير لأول نوفمبر 1954، ط1، دار الخيل القاسمي، الجزائر، 2010.
- بن بلة أحمد، مذكرات أحمد بن بلة، تر: الاخضر المغيف، د ط، دار الأدب، بيروت، د س .
- بن خدة بن يوسف، جذور اول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

- بن خدة بن يوسف، اتفاقيات إيفيان، تع: لحسن زغدار ومحل العين الجبائلي، مر: عبد الكريم بن الشيخ الحسين، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س.
- حربي محمد، جزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع، تر: كميل قصير داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت لبنان، 1983.
- غليسي جوان، الجزائر الثائرة، تر: خيري جماد، ط1، دار الطليعة، بيروت ،1961
- قداش محفوظ، الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، تر: أحمد بن بار، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008، ج: 01.
- لونغ اوليفي، ملف السري اتفاقيات إيفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تر: أوذانيه خليل، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود، محمد عباس، د ط، دار القصبة، الجزائر، 2003.
- جريدة المجاهد، بيان المجلس الوطني للثورة، د ع، 08/24/ 1961.

ب – المراجع:

- احدادن زهير، مختصر في تاريخ الجزائر 1954-1962، ط1، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، د ط، دار هومة، الجزائر ،2009.
- الجبلي الطاهر، امداد بالسلاح خلال الثورة 1954-1962، د ط، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، د ط، دار هومة، الجزائر، 2017.
- العبيدي علي، صفحات من تاريخ الجزائر (الوسيط، الحديث، المعاصر) دراسة تاريخية، ج2، د ط، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020.

- العسلي بسام، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط1، دار النفائس، بيروت، 1984.
- العقاد صلاح، الجزائر المعاصرة، د ط، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، 1964.
- المحامي ازيبحة زيدان، جبهة التحرير الوطني جذور الازمة F.L.N، د ط، دار الهدى، الجزائر، 2009.
- النعيمي بن عمير عبد الرحمن، دور جمعية العلماء المسلمين في ثورة الجزائر، ط1، رسالة دكتوراه، الجزائر، 2002.
- الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الاول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984.
- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999، ج: 01.
- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، د ط، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999، ج: 02.
- الزبيري محمد العربي، تجارة الخارجية للشرق الجزائري، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.
- الزبيري محمد العربي، قراءة في كتاب عبد الناصر والثورة الجزائر، د ط، دار المستقبل العربي، مصر، 1984.
- الزبيري محمد العربي، في رحاب التاريخ والنوفمبريون الجدد، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2014.
- الزبيري محمد العربي، المثقفون الجزائريون والثورة، مؤسسة الوطنية للاتصال والنشر واشهار، جزائر، 1995.
- الزبير محمد العربي وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954-1962، ط خ، دار هومة، الجزائر، 2007.

- بوشيخي الشيخ، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
- بوضربة عمر، نشاط الدبلوماسي للحكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2012.
- بالحاج صالح، ازمة جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006.
- بالغيث محمد الأمين، تاريخ الجزائر المعاصر: دراسات ووثائق، ط4، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- بن مرسلي، ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب اتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا 1 نوفمبر 1954-31 ديسمبر 1955، ط خ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر واشهار، الجزائر، 2007
- تابليت علي، فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009.
- خليفي عبد القادر، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- سعيدي وهيبة، الثورة ومشكلة السلاح 1954-1962، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
- عباس محمد، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، ط خاصة، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج: 02.
- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع،الجزائر، 2002.
- عثماني مسعود، الثورة امام رهان الصعب، د ط، دار الهدى، الجزائر، 2012.
- عمراني عبد المجيد، جان بول سارتر والثورة، د ط، مكتبة مديوني، د م النشر، د س ن.

- قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
- قندل جمال، خطأ موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط1، دار الصياد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- لونيسي ابراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، د ط، دار الهومة الجزائر، 2015.
- مقلاتي عبد الله – نجود طافر، تاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، دار سحنون، تونس، 2013، ج: 02.
- ميلاني عبد القادر بلوفة، حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1939-1954 الخروج من النفق، ط1، دار الالمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- مولود قاسم نايت بالقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، د ط، دار الأمة، الجزائر، 2007.
- مناصرية يوسف واخرون، الاسلاك الشائكة وحقول الالغام، ط خ، منشورات المركز الوطني، الجزائر، 2000.
- مجموعة من مؤلفين، اعمال ملتقى وطني حول الدبلوماسية الجزائرية واشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الاقليمية والاستراتيجية الدولية، منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، الجزائر، 2018.
- هلال عمار، ابحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
- هلال عمار، نشاط الطلبة الجزائريين ابان الحرب التحرير 1954، ط: 5، دار هومة، الجزائر، 2012.

ت- **الدوريات:**

- اوعمراني مصطفى ،(حزب الشيوعي الجزائري ومسألة الوطنية 19541920) ، جملة الحضارةالاسلامية، العدد: 29 ، جوان 2016 .

- تركيبي أحمد، (نظرة التاريخية للتعليم والوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر قبل واثناء الاحتلال الفرنسي)، مجلة القرطاس، العدد: 2، جانفي 2015.
- دين قادة، (جيش التحرير المغرب العربي في المغرب ظروف التأسيس والدور والمصير 1947،1960)، مجلة العصور الحديثة، المجلد 12، عدد 1، ماي 2022.
- سعيدي مزيان، (جيش التحرير الوطني تطوره ومعالم من استراتيجيته العسكرية 1954،1958)، المصداقية، د م، د ع، د س.
- طهير عبد الكريم، (الاتحاد العام للعمال الجزائريين ودوره في دفع بإضراب ثمانية ايام 28جانفي – 4فيفري 1957)، مجلة القرطاس، مجلد 12، العدد 2، 2024.
- عيساوي محمد، (الثورة التحريرية الجزائرية بين استراتيجية التحضير وانعكاسات الاندلاع)، مجلد 6، العدد: 02، الجزائر، ديسمبر 2012
- غالب اخضر ،(المجاهد والمؤرخ الراحل محمد العربي الزبيري سيرة ومسيرة) ، العدد 11،30أكتوبر 2024،مجلة الربيئة الإلكترونية تصدر عن نادي الرقيم العلمي المتفرع عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الجزائر، .net.arrabiaa://http
- جيلاوي سعيد،(نظرة محمد العربي الزبيري لواقع المدرسة الجزائرية من خلال مصادر مطبوعة والإلكترونية)، المعيار، مجلد 13، العدد: 01، جوان 2022.
- لباز الطيب،(مفاوضات الاستقلال بين فرنسا والجزائر 1960،1962) مجلة الفكر للدراسات القانونية، مجلد 3، العدد: 03، سبتمبر 2020.
- مريوش احمد، (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحوادث 08ماي 1945) ، مجلة الدراسات التاريخية ، جامعة الجزائر 2، المجلد 07، العدد 01 ، الجزائر ، 01جانفي 1997.

ج – الرسائل الجامعية:

- الدكتوراه:
- بوعزيوة عبد المالك، جبهة التحرير الوطني الجزائرية وعلاقتها بالحركة المصالية 1954-1962، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في تاريخ، قسم التاريخ وآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2015/2014.
- فراحتيه عبد الرزاق، الحركة الوطنية الجزائريةL.N.Aابان الثورة التحريرية دراسة في مواثقها وممارستها 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تاريخ الجزائر المعاصر، قسم التاريخ واثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2023/2022.
- قاسمي يوسف، مواثيق الثورة الجزائرية دراسة تحليلية نقدية 1954-1962، قسم التاريخ، كلية الادب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009/2008.
- مقلاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية المغاربية ابان الثورة التحريرية 1954-1962، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ واثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008/2007.
- كلاش هبة، اسهامات المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية 1954-1962، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2024/2023.

د– المجلات الالكترونية:

- جريدة الشعب، الزبيري مثقف موسوعي ومناضل وطن، 03 أكتوبر،2024 dz.echaab ://https.
- جريدة البصائر، المؤرخ والمثقف الملتزم دكتور محمد العربي الزبيري، 2023، dz.elbassair://https.

- جريدة الشروق، قراءة في أفكار المؤرخ محمد العربي الزبيري، 16/10/2024، www.echoroukonline.com.

هـ- الملتقيات :

ملتقى وطني، المؤرخ المجاهد محمد العربي الزبيري الكتابات ومواقف، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، مختبر تاريخ الجزائر، جامعة وهران 1 بن بلة، الجزائر 06نوفمبر 2024